خالد محمد خالد
من العلماء

الديمقراطية .. أبدًا

«إن أفضل علاج لأخطاء الديموقراطية»
«هو . . . . المزيد من الديموقراطية»

الطبعة الأولى

١٩٥٣

الثمن ١٠

الناشر : مكتبة وهبة
١٤ شارع ابراهيم باشا بعابدين

خالد محمد خالد
من العلماء

الديمقراطية .. أبدا

« إن أفضل علاج لأخطاء الديموقراطية
« هو . . . . المزيد من الديموقراطية »

الطبعة الأولى

١٩٥٣

الثمن ١٠

الناشر : مكتبة وهبة
١٤ شارع ابراهيم باشا بعابدين

الإهداء

لله ... والحرية

مقدمة

كنت أصنف خواطرى فى كتاب آخر ، عند ما هتف بى هاتف من ذات نفسى : أن ذكر قومك بالديمقراطية ، وجدد إيمانهم بها . .

والذين يمارسون الكتابة بممارسة الشعائر ، يعرفون ما لبعض الإلهامات من وطأة ضاغطة . وانثيال متدارك عنيد .

وعلى الرغم من أننى تعودت أن أكتب أفكارى مرتين ؛ فقد حرمنى هذا الهاتف المسيطر من امتثال عادتى .

لقد كان يدعونى حثيثاً ، ويطالب باستجابة سريعة ، وما كان بوسعى ألا أفعل .

ـ وفى تقديس وتقوى . حملت قلبى لأكتب عن : الديموقراطية ..

والحق أننى لم أشعر بحاجة للكشف عن بواعث هذا الهاتف المقتحم ..

فحيثما نولى وجوهنا ، نبصر فى بلاد شرقنا الأوسط استرابة وشكا . .

وفيم . . . ؟؟

فى أجـــدر مكتشفات الإنسانية بالتصديق والولاء ـــ فى الديموقراطية . . !!

وقد يكون بعض هذا الريب ، بقية من رواسب الأجيال ، وهواجس القرون . . ولكن أكثره ـــ فيما نعتقد ـــ ثمرة الجهود التى تبذل ـــ اليوم ـــ ضد الديموقراطية ، لتشويه بهائها ، والتشكيك فى قيمتها ، وحتميتها . .

أصحيح هذا . . . ؟

أصحيح ، أن الديموقراطية فساد ، وتقهقر ، وفوضى . . ؟

أصحيح أن تجربتها العابرة في بلادنا ، باءت بالإخفاق ، والشقوة ، والبوار . . ؟

أصحيح ، أن شعوب شرقنا الأوسط ، لا تزال بحاجة إلى أوصياء يختارون لها ، ورعاة يمشون عليها بالعصا . . ؟ وما الديموقراطية .. ؟ أهي نوع من أنواع الحكم ، وكفى . ..؟ أم سلوك ومنهاج ، ينتظمان شئون الحياة كلها ، ومصالح الناس جميعاً . . ؟

وهل ثمت وسيلة سوَاها لتكريم الإنسان ، وصيانة حقوقه فى الحكم ، وفى التشريع ، وفى المجتمع ، وفى الحياة ـ كل الحياة . . ؟ ومَا موقفها من الدين الصحيح . . أهى افتيات عليه ، أم تفسير له وعون . . ؟

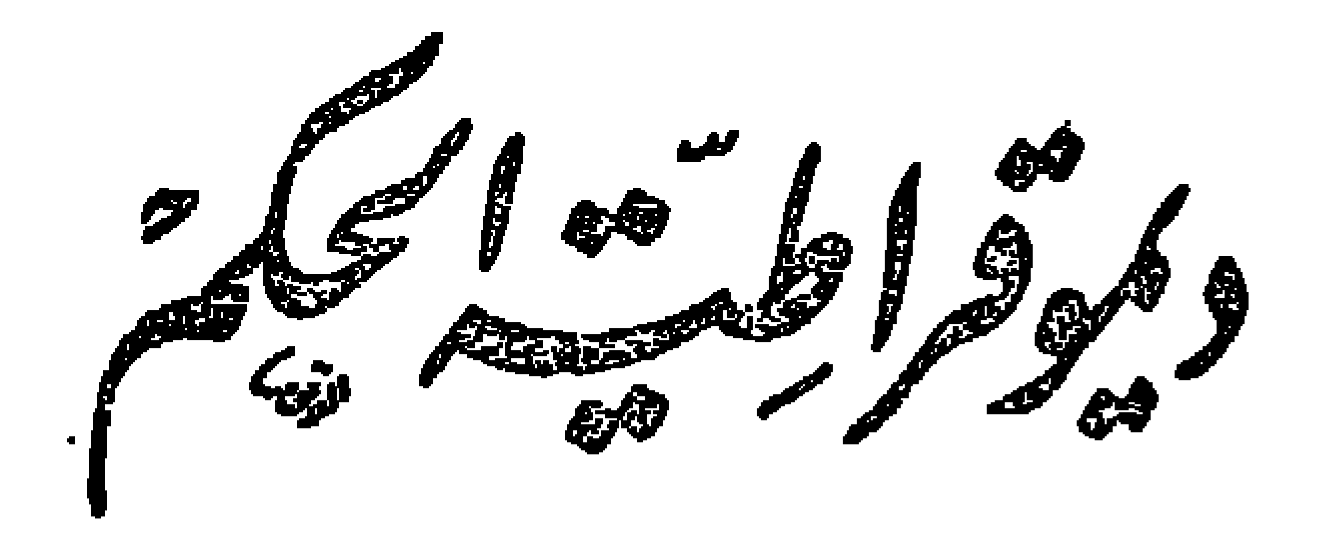
إن هذا الكتاب يجىء فى أوانه ، ليجيب عن هذا كله فى ثبات ووضوح ، يجىء ليبحث عن الحق ، ثم يهدى إليه شعوباً أضناها طول التردد والتياث الطريق . . !

وصحيح ، أنه ليس من السهل ـ دائماً ـ أن يقف الإنسان بجانب الحق ، ومع هذا ، فمن الواجب ـ دائماً ـ أن نصنع ذلك . .

وفى هذه اللحظات الحاسمة من تاريخنا ، حيث يمضى بفصل قضائه أمس . . ويأتى . بتبعاته الشداد غد . . ينبعث من أعمـــاق التجربة الإنسانية نداء رجل يصيح بنا فى مثل عزم المرسلين ، فيقول : «الآن . افهموا ما أقول لكم جيداً . . إن فى طبائع الأشياء ، أن تجعل وراء كل ظفر يتحقق ، حاجة إلى الجهاد أشد وأعظم . . فلنتدبر هذا النذير القادم من الشاعر العظيم « ويتمان » . . .

ولتكن أولى محاولات جهادنا ، ضد أنفسنا .. حتى تؤمن بالإنسان ، وبالحق ، وبالحرية ...

المؤلف



« لأن تكون فرداً في جماعة
الأسود ، خير لك من أن
تقود النعاج » . . . ! !

صفحة

في هذا الفصل

لا مساومة على الحرية

لسنا دون أحد حرصاً على رخاء بلادنا ، وبناء مستقبلنا ، واستقرار النظام والعدالة فينا .

ولكننا نختلف مع الآخرين فى السبيل المفضية لهذه الغاية .

فنحن نرى الحرية أفضل الطرق وأزكاها . إن لم تكن أوحدها .

ولقد أفاء التاريخ علينا كثيراً من تجاريبه ، فاذا هى تؤكد أن الهدوء الذى يلهمه الخوف ، ليس نظاماً . بل تربصاً . وأن الاستقامة التى يولدها الإكراه ، ليست فضيلة . بل كبتاً .

وأن الوثبات التى تنتهى إلى حكم مطلق لا تخلق نهضة . وإنما تفضى إلى خيبة جديدة . ويأس جديد .

والشعوب التى تدخل مع حاكميها أو مستعمريها فى مساومة على حريتها ، توقع فى ذات الوقت وثيقة عبوديتها ، وتقيم البرهان الأكيد على أنها لا تزال فى مهد الوجود . ولا تزال عاجزة عن أن ترى بعينيها وتسمع بأذنيها ، وتسعى على رجليها .

وجدير بنا أن نعلم أن المساومة على الحرية لا تفلح فى ظل نظام بغيض . بل فى ظل الأنظمة المرغوبة المحبوبة . إذ يسهل فى غمرة من الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة . أن تجرع الجماهير من الفاشية أكواباً وأباريق ، ثم لا تحس بسمومها القاتلة إلا بعد حين .

وإنا لنرسل أبصارنا نحو هذه الرقعة الفسيحة من الأرض .

فنرى الشرق الأوسط يتململ تحت أشعة فجر جديد ، وتقوم فى كثير من بلاده حكومات . تحمل من إمكانيات التوفيق أكثر مما تحمل من دواعى الفشل . ويتوفر لها من ثقة الناس مثلما كان متوفراً لغيرها من

ريبهم ونقمتهم ، ولها عند الجماهير حظوة لم تظفر بها تلك العهود التى سقطت فى هاوية خطاياها .

من أجل ذلك تكون أنفس الحاكمين أسرع استجابة لأغراء السلطة المطلقة ، وأكثر تلبية لهواتف الهوى .

ومن أجل ذلك أيضاً يصبح من شعائر الله والإنسانية ، أن نقرع نواقيس الحرية فى لجاج هذه البلاد جميعا ، ونعمق فى ضمائر أهلها الإحساس بقدسيتها ، والإيمان بحتميتها ، إذا كنا مصممين على توقى الانتكاسات المبيدة ، والانحرافات المهلكة .

وإن دواعى الموقف لتهيب بأولئك الذين صمدوا مع الحرية فى أيام محنتها وعسرتها دون أن يفتنهم عنها إغراء ، أو يثنيهم إرهاب .

هؤلاء الذين كسبوا بزمالتهم الصادقة لموكب الحق ولاء عميقاً له . كما كسبوا أيضا ثقة الناس بهم ورجاء المستقبل فيهم .

وعلينا فى كل مكان ، فى مصر ، وسوريا ، ولبنان ، والعراق ، وفى إيران . علينا أن نفهم جيداً . أن استحقاقنا للحرية لا يتقرر بما أخذناه منها بل بحرصنا على مالم ننله بعد ، وتشبثنا بالطريق الذى سنحقق عليه بقية انتصاراتنا .

إنه من العجز الوبيل أن نتعزى بنقائص غيرنا ، ونجعل من مثالب الطغاة والبائدين مقياساً لفضائلنا . !

ولقد أصبح واضحاً للشعوب أن الذى يعطيها بعض حريتها كالذى يسلبها بعض حريتها .

وأورث حسن الحظ مقاليد الأمور أناساً لا يكنون للحريات مثلما كان يكنه الآخرون من مقت وتحد وامتهان .

وهذه فرصة تتطلب منا مزيداً من الإيمان بالحرية والاعتماد عليها.

إن الخطأ الجسيم الذى يتورط فيه بعض المؤمنين بالحرية ،أو بعض المستعدين للإيمان بها ، هو توسلهم بالقوة لحماية الحرية .

وهذا الخطأ ناجم عن عدم وضع الحرية فى مكانها الطبيعى . فهم يحسبونها غاية . غاية الأفراد ، وغاية الجماعات ، وغاية البشر .

وهو بلا ريب وهم عريض ،فالحرية وسيلة لا غاية . إن غاية البشرية هى الكمال المطلق . مادياً وأدبياً .

والحرية هى أثمن وأجدى وسائلها لذلك الكمال ، فاذا أنت حرمت أمة من الحرية حيناً من الزمن . فقد عطلت رحلة البشرية كلها إلى الكمال بمقدار ذلك الحين .

وإن التاريخ ليلوح لنا بكلتا يديه . فى يمينه تجربة ، وفى يساره تجربة . وكلاهما تؤكد أن الأمم التى لا تندفع فى موكب الحياة وروح الحرية بين جنبيها ، وملء كيانها ، فإنها تنقرض وتبيد .

عند ما كانت الولايات المتحدة تقاتل بريطانيا على حريتها ، ذهب واحد من دعاة الثورة ومحرضيها إلى أهالى « فرجينيا » ليستنفرهم . وما إن شرع يبدأ خطابه حتى لوحوا له ببنادقهم وصاحوا :

« ليس عليك أن تحدثنا عن الحرية ، فهى عندنا . ونحن مصممون على الاحتفاظ بها . » !

إن هاتين الكلمتين « فهى عندنا » تضع قلوبنا وعقولنا على الأساس الحى لكل نهضة وكل استقلال .

ولست أعرف بين ما قرأته لرواد الحرية وأنبيائها عبارة تفوق فى روعتها الأخاذة ، وصدقها المبين، هذه العبارة التى أطلقتها البديهة الإنسانية من أفئدة أهل « فرجينيا » الأقدمين .

« ليس عليك أن تحدثنا عن الحرية ، فهى عندنا . ترى ماذا كان

عندهم من الحرية يومئذ حتى يؤمنوا به هذا الإيمان المستبسل . ويعبروا عنه هذا التعبير الحار الجميل ؟

لقد كان شيئاً غير كثير . كان تجربة ناشئة لحياة نيابية حرة . ولكن مجرد اشتراك الفرد فى انتخاب « مجلس الهيئة العامة » لولايته كان يفعمه بالحياة وبالحرية وبالسعادة . وكان يرسم أمام ناظريه مستقبلا أحسن . ويستجيشه نحو غد عزيز .

ولا شيء يثير عزة الناس . ويشد فيهم زناد الأقدام والمخاطرة مثل التحامهم بمقومات حياتهم وإحساسهم بأنهم عنصر فعال فى بنائها . سواء كانت حياة سياسية ، أو اجتماعية . أو اقتصادية .

ولقد ندرك هذه الحقيقة . ونهب للعمل بمقتضاها لو تركت أمورنا لنا .

ولنكن أكثر وضوحا وصراحة فنقول :

إن الطليعة المتواثبة فى موكب الشرق الأوسط اليوم والتى تبلورت فيها مسئوليات عهود جديدة فى إيران ومصر وسوريا ولبنان .

هذه الطليعة تستطيع إذا حصنت نفسها من الاستعمار أن تسمع شعوبها وهى تصيح حين تدعى لحماية حريتها .

لا تحدثونا عن الحرية فهى عندنا .

ولكن الاستعمار بطبيعته لا يريد الحرية للأمم التى وضعها فى قائمة البقر الحلوب .

وإنه ليحاول دائماً . وجاهداً . ليحول كافة الحركات الانتهاضية فى العالم كله . وفى الشرق الأوسط بصفة خاصة لحسابه . وهو بهذا يخدم هدفين من أعز أهدافه عليه :

(ا) مصالحه الاستراتيجية .

(ب) مصالحه الاقتصادية .

وهو يعلم أن الأمة التى تستطيع أن تقول عن الحرية : هى عندنا لأنها عندها فعلا .. أمة لاسبيل إلى استغلالها . أو احتلالها .

هو يعلم أن الحرية ريح تهب على المستعبدين فتؤجج فيهم النار المباركة التى ترد البغى المتشامخ ترابا فى تراب .

ويعلم أن الأمة الضامرة المهزولة حين تمتلىء رئتاها بنسيم الحرية تنقلب من فورها إلى مارد لا يقهر . وعملاق لاينال .

فأولى خطواته إذن أن يجعل للشعوب التى يريد احتكارها ، كاظما وكابحا . حتى لاتتمكن من ذلك العقار السحرى الذى سيحرضها عليه ، ويغريها به .

ولقد آمن الاستعمار أخيرا بجدوى التنكر . فهو لايسعى لمواجهة الموقف . وإنما يبذل قصارى جهده ليستميل اليه الحكومات الصالحة ، والزعماء الصالحين فى الأمة التى يريد احتواشها ليجعل منهم الكابح الذى يعصمه من عدوه اللدود ـ الحرية . ثم يقنع هؤلاء وأولئك بخرافة المستبد العادل . . . !

ولقد ناقشنا هذه الخرافة فى كتابنا السابق (مواطنون : لارعايا) مناقشة تغنينا عن العودة إلى تفنيدها .

وحسبنا الآن أن نؤكد أن الاستعمار يطيب نفساً حين يبصر الديموقراطيات الشعبية ! والانتفاضات الحرة تتحول بقدرته إلى هذا الوثن العجيب الذى يسمونه « المستبد العادل » . ـــ لماذا . ؟

لأن الأمة التى ترزح تحت بركات هذا المستبد العادل ستفقد ضميرها ، وتفقد وعيها فإن الضمير والوعى إنما تكونهما الحرية والأحساس الأكيد بالكرامة والعزة ، وهذه كلها محظورات لايسمح بها الاستبداد ولو كان عادلا .

وللاستعمار اليوم وسائله المستحدثة التى نمتها خبرته وطول بلائه فى السطو والاستغلال .

فهو لم يعد يترك « البقرة الحلوب » دون رعاية واهتمام. بل يستنبت لها المراعى الخضر، ويضع فى مشفريها خطاما ناعما من الهواء المنسوج . وهو إذا كان يضيق ذرعاً بأحد من رعاة هذا البقر ، فباللصوص الذين ينهبون المراعى ، ويبيعون الخطام . وإذا كان يحب أحداً . فهو المستبد العادل .

إنه ينتفع باستبداده فى حراسة البقرة . وينتفع بعدله فى تنميتها . لأنه ـ طبعاً ـ لن يعتدى على طعامها ولن يسرق مرعاها !

وهذا هو العدل . كما يفهمه الاستعمار خارج بلاده . حراسة حازمة نزيهة تقام حول البقر الحلوب . حول شعوب البترول الدافق والاستراتيجية الحاسمة . وإذن فالمستبد العادل فى نظرها ليس أكثر من « كلب حراسة » !

فهل فى حكامنا من يقبل أن يكون ذلك الكلب الأمين . ؟ ؟

وهل فى شعوبنا من يرضى أن يظل بقرة تدر للشياطين لبناً سائغاً ؟

إن هناك (ضمانات) مغرية للحكام الذين فى وسعهم أن يقوموا بدور المستبد العادل .

وهناك (عطاءات) سخية للشعوب التى تتخلى عن بشريتها وتأخذ مكانها مع القطيع الحلوب .

ولكن هذه العطاءات وتلك الضمانات على حسابنا . على حساب وجودنا ، وعلى حساب مستقبلنا . وهى لذة عابرة تورث ذلا طويلا .

فليكن واجبنا أن نستعصى على كل إغراء ، ونرفض المساومة على حريتنا . إن رفض الحاكم لهذه المساومة يعنى ترفعه عن أن يكون كلب حراسة وإن رفض الشعب لها يعنى عزوفه عن أن يكون بقرة حلوباً .

إننا لانريد بهذا الحديث أن نلمز الحركات الجديدة التى نشبت فى بلادنا ، فهذه الحركات على الرغم من انفراديتها جديرة بالمثابرة على تشجيعها ومساندتها . وإنه لسخف من القول وزور أن ننعت الحركة القائمة فى مصر أو الحركة القائمة فى سوريا ، أو الحركة القائمة فى إيران ولبنان ، بأنها من صنع أمريكا ، أو من صنع روسيا ، أو من صنع الفليبين . . (! !)

إننا نحقر أنفسنا بهذا التوهم الباطل . وندور فى حلقة مفرغة من الضلال والجهل .

إن هذه الحركات جميعها صنعت « محليا » وكانت طبائع الأشياء تقتضى وجود أحداث أكثر منها وأروع .

فقد أتى على بلادنا حين طويل من الدهر . وهى ترسف فى أغلال التبعية . وجثم فوق صدرها استعمار الخليفة العثمانى . الذى أسلمها بدوره للاستعمار البريطانى ، حيث طوقت بذراعين من حديد . الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى .

وكنا كلما حاولنا أن نرفع عقيرتنا ضغط علينا الإقطاع والاستبداد فتتحشرج أنفاسنا ، وتتحول الصيحة المرجفة إلى بحـــة مكظومة ، وشهقة مكتومة .

كان الظلم الاجتماعى متمثلا فى الإقطاع .

وكان الاستبداد السياسى متمثلا فى العروش والتيجان .

أكان من الممكن أن تظل الأوضاع على هذه الحالة . .

كلا . . ولقد كان التطور يسوقنا سراعا إلى اليوم الموعود ، وينسج من محاولاتنا الفاشلة خطة ناجحة ، وعملا حاسماً .

ولم نكن وحدنا . بل كان معنا جميع الأمم المتخلفة ، والشعوب

المستضعفة . حتى جاءت الحرب العالمية الأخيرة . وكانت هى القبضة العارمة التى قرر التطور أن يحطم بها جميع الحواجز والسدود التى تعطل سير البشرية ، وتعتاق رحلتها .

وهكذا هبت رياح الحرية فى كل مكان . فاقتلعت الإقطاع فى الصين وفى الهند ، واليابان ، ثم فى مصر ، وسوريا ، وإيران .

واستدارت إلى التيجان التى كانت تصـــدع الأرض بغرورها وضلالها . فطوحت بأكثرها ضلالا على الأرض .

حدث كل هذا ، لأنه كان لا بد أن يحدث . وجاء ذلك المد التطورى وليد ذاته ، يتنظم أحداثاً واعية متساوقة ، تعرف طريقها وتدرك الغرض من وجودها ، وتمضى فى وعى إلى هدفها المرسوم . ويكشف لنا عن صدق هذا التصوير ما حدث فى اليابان ، إن الأداة التى توسل بها التطور هناك هى - أمريكا - وعلى الرغم من أنها - نعنى أمريكا - رأسمالية عريقة ، فقد فتتت الإقطاع اليابانى . وأتاحت للكادحين - طائعة أو كارهة وأن ينالوا بعض كدحهم ويجنوا ثمار شقائهم . وإذ كان الميكادو يمثل رمزاً دينياً مقدساً يستبقى به الإقطاع دوامه . فقد جردته أمريكا من قدسيته الكاذبة وحلت عرى ربوبيته الزائفة .

إن إدراك هذه الأشياء ضرورى لنا حتى لا نستريب فى تطورنا الزاحف . وحتى لا نتهم الحركات التحريرية التى تقرع أبواب المستقبل للشرق الجديد بأنها من صنع أمريكا تارة . ، ومن صنع روسيا تارة أخرى ، . !

إنها من صنع التطور . . والتطور - دون إغراق فى الإصطلاحات الفنية - هو إرادة الله فى أن تسير البشرية دائما إلى أمام . وترتفع إلى

أعلى وإن التجارب لتدعونا دعوة صادقة للإيمان به . فلطالما خاض أهوالا ومعارك .

مع أمراء الإقطاع الذين اعتصروا دماء الناس ليرعرعوا بها حياتهم ، ومع الذين حكموا باسم التفويض الإلهى . وافتعلوا بينهم وبين الله نسباً كاذباً . واستلبوا من الإنسانية كرامتها وعطلوا عقلها .

ومع الملوك المستبدين . والغزاة المدمرين الذين تبختروا فى مناكبها بالإثم والبطش .

وإذا هو آخر الأمر يظفر ويمضى مخلفا وراءه كل أولئك نثارات تحفظ معالم الطريق . وأحاديث تروى قصة البائدين وتلخص النبأ جميعه فى هذه الكلمات : « إرادة الله مرت من هنا » . . ! !

وإرادة الله هذه . فى طريقها اليوم إلى الاستعمار .

نعم . إن التطور يحشد إمكانياته ليلاقى فى معركة فاصلة آخر أعداء الانسانية والرقى . ويبدو أن الاستعمار أفاد من تجارب الذين سبقوه . فهو يحاول أن يتخذ لنفسه مواقف جانبيه أو يتنكر فى صور معاهدات واتفاقيات يزعم أنها تنهى وجوده وتفض سامره : لكن التطور واع رشيد : وإن الاستعمار ليدرك هذا جيداً . ويعلم أنه يقاتل فى معركة خاسرة . ويسمع مكانه بين العاديات القديمة ، والحيوانات البائدة يناديه . ويبصر مرقده الأبدى وهو يتهيأ لاستقبال رفاته . وإذن ! فلم يتشبث بالبقاء ويحاول محاولته الضالة ؟ والحق أن الإجابة على هذا السؤال لا تعنينا كما تعنينا الإجابة على سؤال آخر . هو :

لماذا نسمح للاستعمار أن يتخذنا علفاً لهذه المحاولة الضالة . ؟

إن وقفة جريئة منا نقفها مع الحرية ـ مع قوى التقدم والخير ، ستجعل الاستعمار يجثو على ركبتيه دون قتال . .

والحرية ليست كائنا فرضياً . ولا تعبيراً نظرياً . إنها نظام وسلوك وخلق

إنها الديموقراطية ..

والاستعمار لا يؤمن بالديموقراطية إلا داخل حدوده أما خارج الحدود . وحيث الشعوب التى يقرر بضمير شجاع أن يتخذها حظائر، فإنه يحارب الديموقراطية بإلغاء مظاهرها تارة ، وتزييفها تارة أخرى ولقد عبر عن هذه الحقيقة تعبيراً صادقا قطب عظيم من أقطاب الاستعمار البريطانى هو - دزرائيلى - حين أطلق قولته الشهيرة ..

- « أفضل الحرية التى نتمتع بها على مبادىء الأحرار التى يعدوننا إياها . وأفضل على حقوق الإنسان حقوق الإنجليز . » !!

وإذا كانت الديموقراطية فى تبلورها الأخير هى المعتصم الأوحد لحقوق الإنسان ، فإن الاستعمار يتربص بها الدوائر دوما .

ونحن فى مصر نذكر كيف حاربت السياسة الأوربية محاولاتنا لاقامة حياة دستورية . وكيف احتكرت فرنسا وبريطانيا الرقابة المالية بحجة الديون ، وحالت بيننا وبينها.

كما نذكر يوم زار الأسطول البريطانى مياه الاسكندرية عام (١٩٢٧) ليهدد الحكومة القائمة يومئذ لأنها أرادت إصدار بعض التشريعات الديموقراطية ، وتبيح حمل السلاح ، وتلغى القوانين الرجعية التى تحرم على المصريين الاجتماعات .. !

وإن الصراع بين حقوق الإنسان وحقوق الاستعمار ليكاد يكون أزلياً . إنه قائم منذ وجد على هذه الارض جماعة يحترمون الحق. وعلى طول الطريق الذى سارت عليه الإنسانية تطالعنا هذه الحقيقة لتؤكد لضحايا الاستعمار فى كل زمان ومكان أن فى الديموقراطية وحدها خلاصهم

وحياهم ، وأن الاستعمار لا يرحب بشيء مثل ترحيبه بالدكتاتوز ..
إنه ضالته المنشودة ، أنى وجدها أخذها .

وإن موقف الاستعمار من الثورة الفرنسية قديماً ليلبيء بمدى كراهيته لحقوق الانسان .

فلقد قامت ثورات أخرى قبل الثورة الفرنسية لم يحرك الاستعمار من أجلها ساكنا .

قامت ثورة الأراضي المنخفضة ضد أسبانيا وكانت خطيرة النتائج لأنها نادت لأول مرة بتحطيم الحق الآلهى للملوك

وقامت ثورة (كرومويل) فى بريطانيا . وثورة عام (١٦١٨) ببريطانيا كذلك . وكانتا ضد الحكم المطلق . وضد الكثلكة .

ثم نشبت ثورة الاستقلال الأمريكية ، فهل تحالفت الدول الاستعمارية الكبرى يومئذ ضد إحدى هذه الثورات . ؟

كلا . سبب ذلك أنها ثورات محلية تستهدف أغراضاً خاصة بالأمة الثائرة ، وليست نزعة عالمية . وامتدادا ثوريا . كما كانت الثورة الفرنسية .

صحيح أن إعلان الاستقلال الأمريكى يقرر (أن الناس جميعا خلقوا متساوين ، وأن الخالق سبحانه قد منحهم حقوقا خاصة لا تنتزع . منها الحياة . والحرية . والسعى لنيل السعادة . ولتأمين هذه الحقوق تكونت من الناس حكومات تستمد سلطانها العادل من رضى الشعب المحكوم)

إلا أن الولايات المتحدة لم تصنع يومئذ شيئاً لتنشر هذه الدعوة . وتحرض المقهورين على الانتقاض .

وكذلك فعلت الثورات المحلية الأخرى .

فلما جاءت الثورة الفرنسية نادى الاستعمار بعضه بعضاً ، وقررت دوله الكبيرة أن تطفيء هذه الثورة . فاذا عجزت . كانت خطتها التالية

أن تحصرها داخل فرنسا : فإذا أخفقت أفسدت رواءها وجلالها ، وذلك بتحويلها من ثورة إنسانية حرة إلى ثورة عدوانية تعتمد على الغزو وتريد الاستعمار ..!

إن وعى هذه الظاهرة سيفيدنا مستقبلا حين نبلغ مرحلة آتية من مراحل هذا البحث

والآن ماذا كان موضوع الثورة الفرنسية ، ومبادئها التى صمم الثوار على أن يلقحوا بها ضمائر البشر جميعاً ، والتى صمم الاستعمار على وأدها فى المهد الصغير . . ؟؟

هاهى ذى :

« إن نواب الشعب الفرنسى المجتمعين فى جمعية وطنية لما رأوا أن ما نزل بالمجتمع الإنسانى من المصائب والشقاء وإفساد الحكومات يرجع إلى سبب واحد . هو جهل حقوق الإنسان ، أو تجاهلها . أو العبث بها . .

« قد قرروا أن يصدروا إعلانا عاما ببيان حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التى لا يصح أن تمتد إليها يد العبث والمساومة .

« وذلك ليكون هذا الإعلان راسخا فى أذهان بنى الإنسان يذكرهم على الدوام بحقوقهم وواجباتهم . ولتحترم أعمال السلطة التنفيذية المنطبقة على الأغراض التى يصبوا إليها المجتمع الإنسانى . ولتكون مطالبة الناس بحقوقهم مؤسسة من الآن على مبادىء واضحة لا نزاع فيها ولا جدال .

« فيكون قوام هذه الحقوق صيانة الدستور ، وصيانة سعادة المجموع

« لذلك تعلن الجمعية الوطنية بعناية الله العلى الأعلى . الحقوق الآتية للإنسان .

(١) يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين فى الحقوق لا تمييز ولا تفاضل بينهم إلا فيما تقتضيه المصلحة العامة .

(٢) كل سلطة يصدرها الشعب وحده . ولا يحق لأى قوم أو أية جماعة أن يأمروا . أو ينهوا إلا إذا استمدوا السلطة من الشعب .

(٣) القانون هو مظهر الإرادة العامة للأمة . ولأهل البلاد جميعاً الحق فى أن يشتركوا فى وضعه بأنفسهم أو بواسطة نوابهم ، والقانون واحد بالنسبة للجميع .

(٤) لا يصح اتهام إنسان أو حبسه أو القبض عليه إلا فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط اتباع إجراءاته . وكل من ينفذ أمراً استبداديا مخالفاً للقوانين أو يأمر به ، أو يوعز بتنفيذه يستحق العقاب .

(٥) حرية الجهر بالآراء والأفكار من حقوق الإنسان المقدسة . فلكل امرىء أن يتكلم . ويكتب . ويطبع بملء الحرية بشرط ألا يسىء استعمال هذه الحرية فى الأحوال التى يبينها القانون » .

* * *

هذه بعض المبادىء التى طوحت بها ثورة فرنسا قديما فى الآفاق . وهى كما نلاحظ من كلماتها . عالمية الأهداف .

إنها تحريض عام للشعوب كى تحكم نفسها . وإعلان باسل لحقوق الإنسان فى كل مكان .

ولما كان فى هذه الصيحات الجريئة تصفية للاستعمار الذى لا يعترف إلا بحقوقه هو . ويعتمد فى البلاد المغلوبة على قوانين استبدادية جائرة كتلك التى وضعها الاستعمار البريطانى لمصر .

إذ كان ذلك كذلك . فقد هبت كبريات الدول الاستعمارية يومئذ، بروسيا والنمسا وأسبانيا وروسيا بزعامة بريطانيا للتنكيل بالثورة مسالك

البوار . ومرة أخرى . لماذا فعل الاستعمار ذلك . . ؟

لأن حقوق الإنسان كانت تزحف نحوه فى إصرار عجيب .

لقد جن جنون بريطانيا العظمى (!) عندما لمحت جنود الثورة تنتصر على أعدائها فى فالمى .وبلجيكا . وعندما أصدر الثوار فى (١٧٩٣) قراراً بمساعدة الشعوب ضد الاستعمار والملوك المستبدين . وحرضوا إيرلندا على العصيان جهاراً علناً .

لقد يئست انجلترا من تصفية الثورة أولا . . ثم من حصر آثارها داخل فرنسا ثانيا . والآن تسعى لهدفها الأخير . فمضت تقيم تكتلات عسكرية . وأحلافاً عدوانية لتستثير بها ضغائن الثوار . وتحملهم على الحياة فى ضباب الفزع الذى يقتضى بدوره إقامة حكومات عسكرية أو بوليسية فى فرنسا . وبذلك يحرم من الحرية . البلد الذى دق طبولها . !

لسنا بصدد عرض تاريخى للثورة الفرنسية . ولذلك نكتفى بهذا القدر . ذاكرين العبرة المتبدية من خلاله . وهى أن الاستعمار حارب الثورة الفرنسية لأنها جاءت تقول للبقر الحلوب : ويحك . أنت إنسان وهذه حقوقك .

جاءت تبشر بدين جديد عنوانه وموضوعه : « حقوق الانسان » . ولقد سرى هذا الروح الجديد فى كيان الأمم المقرورة مبتدئا ببلجيكا التى كانت مستعمرة للنمسا .

لذلك لم يكن للاستعمار بد من أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل ، أو يقاتل حتى الموت دفاعا عن وجوده وصلفه ومصالحه .

ولقد اختار الثانية . وأعلن الحرب على هذا « المذهب الهدام » الذى هو : حقوق الانسان .

هذا أوضح دليل على النوايا الحسنة (!) التى يضمرها الاستعمار

للحرية . وخاصة فى البلاد التى يريدها أسواقا . ورقيقا . !

وسنرى كيف أفاد من تجربته هذه . وطبقها على صورة مدبرة محكمة عندما أطل عليه من الأفق خصم جديد هو : الشيوعية .

***

الفاشية مايفيه طبيعى ! !

لقد ظل الحكم المطلق يتقلص وينزوى حتى استكن أخيراً فى الفاشية

فالفاشية على حقيقتها هى اللباس التنكرى الذى ارتدته إرادة الاستعلاء والاستبداد .

ولقد اصطنعها الاستعمار لنفسه . وأناط بها مستقبله ورجاءه

وما أحرانا بتدبر هذه الحقيقة التى سيعيد الاستعمار تمثيلها اليوم لنفس الغرض . وبنفس الأسلوب .

لقد حدث فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أن انتشرت الماركسية فى إيطاليا انتشار الأريج ، سيما بعد نجاح الثورة الشيوعية على يد «لينين» فى روسيا حتى لقد ظفر الشيوعيون الطليان فى انتخابات البرلمان عام (١٩١٩) بـ (١٥٦) مقعداً من (٥٧٤) مقعداً .

وطفقت الأحزاب الشيوعية تعمل دائبة لاضرام ثورة على غرار ثورة روسيا الناجحة .

وأحس الاستعمار الممثل — يومئذ — فى بريطانيا وفرنسا أن الأرض تميد تحت قدمة . وأن البحر الأبيض يوشك أن يصير بحراً أحمر . . .

لذلك لم تكد الدولتان الكبيرتان تسمعان خفق الأحذية الثقيلة ، تدق بها الأرض فرق القمصان السود ، هاتفة بسقوط الشيوعية والشيوعيين حتى استردتا أنفاسهما وقررتا من فورهما أن يباركا هذه الفاشية الجديدة ويؤيداها بكل وسائل التأييد .

لقد كان فى إيطاليا يومئذ حزب آخر يحارب الشيوعية ويطاردها

هو الحزب الكاثوليكي الشعبي ، وكان معه قطيع هائل من الكاثوليك الفلاحين والمثقفين. حتى لقد نال في انتخابات (١٩١٩) - ١٠١ — مقعداً ولكن لما كان يعتمد على الوسائل الديموقراطية ، فقد تركه الاستعمار يذوى ، وذهب يؤيد بكل قواه عصابة موسوليني التي لا تؤمن بغير الخناجر المسمومة والمسدسات السريعة الانطلاق . . !!

وتدفقت الأسلحة الخفيفة على الفاشيين من فرنسا وانجلترا كما تدفق الذهب والتأييد . وكان موسوليني خارق الذكاء ، فاستغل الفرصة السانحة أبرع استغلال .

والذى حدث فى إيطاليا حدث كذلك فى ألمانيا ، وعند ما أحرق النازيون مجلس الرايخستاغ ، ثم تذرع هتلر بهذا للتنكيل بالشيوعيين الألمان . وقف رئيس الوزارة البريطانية يومئذ فقال .

« يجب علينا أن نساعد ألمانيا ونعاونها على النهوض فى وجه عدونا المشترك الشيوعية . » !

واستمرأ الاستعمار هذه السياسة ، فمضى بوسائله التحتية يساهم فى إقامة دكتاتوريات فى يوغوسلافيا ورومانيا وبولنـــدا وأسبانيا . وحكومات شبه دكتاتورية فى بلغاريا ، واليونان ، وألبانيا .

ولقد ظلت الفاشية الطفل المدلل للاستعمار . حتى بعد أن شبت وتمردت لحين هم الدوتشي بغزو الحبشة كادت « عصبة الأمم » تمنعه وتزجره لولا الموقف الأثيم الذى وقفته فرنسا وبريطانيا .

لماذا وقفتا هذا الموقف . ؟

لأنهما خشيتا أن تفقد الفاشية فى إيطاليا هيبتها إذا لم يتم الغزو الذى وعد به الدوتشي رعاياه . ! انظروا . !!

لكى لا تسقط هيبة الفاشية ، ويقوم بديلها بالطبع حكم ديموقراطى

تخلت بريطانيا عن الحبشة . وحالت بين (عصبة الأمم) وبين حمايتها ثم عقدت مع الدوتشى اتفاقا اعترفت فيه بمشروعية احتلاله للحبشة وأسمته (اتفاق الجنتلمان) . ! !

وتزداد دلالة هذه الظاهرة وضوحاً وجلاء حين نذكر أن موسولينى حاول سنة (١٩٢٣) أن يحتل جزيرة (كورفو) التابعة لليونان ولكن بريطانيا وفرنسا اضطرتاه إلى التراجع والاقلاع منها بعد أن احتلها بالفعل

ترى هل كانت الحبشة أهون على الاستعمار من جزيرة كورفو . ؟

كلا . فالدولتان تعلمان أن احتلال الحبشة يهدد نفوذ فرنسا فى الصومال الفرنسى . ويهدد نفوذ بريطانيا فى السودان المصرى .

ولكن حدث فى عام (١٩٣٥) وهو عام احتلال الحبشة . مالم يكن قد حدث عام (١٩٢٣) . إذ التمع الأفق السياسى ببوادر حرب أسبانية أهلية بين اليساريين الذين انتصروا فيما بعد . عام (١٩٣٦) فى الانتخابات . والفاشيين الذين قادهم (فرانكو) .

وأدركت بريطانيا أن انتصار (فرانكو) معناه وقاية غرب أوربا من الشيوعية . وأدركت أيضاً أن أى هزيمة سياسية تلحق الفاشية الإيطالية ستمتد عقباها إلى الفاشية الأسبانية . فأغرت فرنسا وخدعتها كى توافقها على ترك الحبشة للدوتشى متذرعة بهذا المنطق . وإن كانت فرنسا قد أفاقت أخيراً . وتراءت لها الأخطار المترتبة على انتصار (فرانكو) صنيعة عدوتها التاريخية اللدود ـ ألمانيا ـ فراحت مع روسيا تبذل العون لأعداء فرانكو من الجمهوريين.

وهكذا يناصر الاستعمار الدكتاتورية خارج بلاده ليستبقى عن طريقها دوامـــه . وليحارب بها التطور الزاحف . ويعرقل مغامرة المستقبل العظيمة .

وهانحن أولاء نراه يحنو على أسبانيا على الرغم من الدور الذى لعبته لصالح المحور فى الحرب الماضية . إذ قدمت (الفرقة الزرقاء) لحاربت مع الألمان . وتسترت على الغواصات والطائرات المحورية التى كانت تأوى إلى الموانى والخلجان الأسبانية .

ويؤكد هذا الشعور أيضاً ما حاولته النمسا عندما انتصرت على إيطاليا سنة (١٨٤٩) إذ عرضت على ملك (بيمونت) أن تتساهل معه فى شروط الصلح ، بشرط أن يلغى الدستور !

* * *

ولسوف يحاول الاستعمار مرة أخرى أن يعتمد على الفاشية فى صد الطوفان الشيوعى . قد يصنع ذلك اليوم . وقد يصنعه غداً .

لذلك فإن واجبنا نحو أنفسنا ونحو بلادنا يهيب بنا أن نبادر هذه المحاولة . ونقطع عليها طريق العبور .

ولكى يتأتى لنا ذلك . علينا أن نعرف جيداً ما الفاشية حتى لا تخدعنا بأزيائها التنكرية . ثم علينا بعد ذلك أن نحدد موقفنا من الشيوعية حتى لا يكون تميع هذا الموقف سبباً فى تسلل الفاشية إلينا .

أما عن الأمر الأول . فندع كاهن الفاشية الأكبر يصورها لنا . ويعرفنا بها .

يقول موسولينى :

« إن خلاصة المبدأ الفاشستى هى إدراك معنى الدولة بما تنطوى عليه من جوهر وروح . وما تؤديه من عمل ووظيفة . وما تسعى اليه من هدف وغاية .

« والدولة الفاشية ، أمر مطلق . . .

« أما الأفراد والجماعات ، فأمور نسبية . . وإذن فلايجوز لهؤلاء الأفراد والجماعات أن يفكروا إلا فى نطاق الدولة .

« والدولة المتحررة لا تتولى شئون المجتمع المادية والمعنوية . بل تكتفى بتسجيل نتائج ما يقوم به هذا المجتمع من أعمال .

« أما الدولة الفاشستية ، فتدرك على طريقتها الخاصة كل هذه الأمور . وتملى على المجتمع إرادتها ليتناول أعماله ويسير فى حياته وفق ما ترى . . . . » .

هذه هى الفاشية .

وهذه هى الدولة فيها . . فرد يختار عصابة من الناس ثم يطلقون على أنفسهم هذا اللقب الجليل « الدولة » .

ثم تقوم هذه الدولة التى جاءت من سفاح بإملاء مشيئتها الغبية على المجتمع والأفراد . . . ويحرس تلك المشيئة صفوف متحفزة من الحراب المشرعة العمياء . . !

وتكفر الفاشية عن خطاياها بحسنة واحدة تفعلها .

تلك هى إراحة خصومها من الحياة فى ظلها إذ تشيعهم فى صمت رهيب إلى الدار الآخرة قائلة لهم : أتمنى لكم حرية سابغة ، وديموقراطية وارفة . . !

وليس ضربة لازم أن تعبر الفاشية عن نفسها بفرق القمصان السود . أو بزعيم يتخذ من المدفع منبراً . فهى قادرة على التشكل والتخفى .

لكن لبابها الذى يشى بها دائما هو ماتعبر عنه كلمة سادتها الأول .

إن كل حكومة تحاول أن تكون أمراً مطلقا ، وتستمد وجودها من نفسها ، وليس من شعبها ، هى حكومة فاشية وليس خطر الفاشية الحقيق فى تقربها من مظاهر الديموقراطية وحقيقتها ! بل فى تلفعها بهذه المظاهر . وتنكرها فى وشاحات دستورية خادعة .

ماذا فعل أبو الفاشية فى إيطاليا . . ؟

لقد طلب فى أول خطبة ألقاها على مجلس النواب تخويله سلطات دكتاتورية لمدة سنة واحدة . . ؟!

وقبل أن تتم هذه السنة كان قد قضى على كل معارضة داخل إيطاليا ، ونفى معظم الزعماء والمعارضين وألقى ببعضهم فى السجون ، وحرم على الأمة كل أنواع الاضطرابات ، وألغى جميع الأحزاب السياسية ما عدا الحزب الفاشى طبعا . .

وفى عام (١٩٢٧) أعلن أن إعطاء حق الاقتراع لكل أفراد الشعب حماقة كبرى ، ثم حصر هذا الحق فى بعض الطوائف والنقابات التى يعترف بها حزبه حيث يختار المجلس الفاشستى الأعلى من هؤلاء أعضاء مجلس النواب . ثم تعرض اسماؤهم على الشعب للاستفتاء .!

صحيح أنه أصلح الجهاز الحكومى . وأوجد للعاطلين أعمالا ، ونمى وسائل الإنتاج الزراعى ، وأقام إصلاحا عارماً .

ولكن ، أليس الإصلاح ممكناً فى ظل نظام ديموقراطى سليم ؟

إن الإجابة على هذا السؤال ضرورى لنا ، ولكن قبل أن نسترسل فيها علينا أن نعرض للوسيلة الثانية التى تحمينا من الفاشية ، وهى تحديد موقفنا من الشيوعية .

فهل الشيوعية خطر عظيم يقتضينا أن نزوده بخطر أعظم . وهو التضحية بحرياتنا . . ؟

وعلى فرض أنها كذلك ، فهلا نستطيع أن نتقيها بوسائل ديموقرطية وفى ظل حياة دستورية بكل معانى هذه الكلمة ؟

إننا لا نسوق هذا الحديث من أجل يومنا ، بل ومن أجل غدنا ، فقد يتاح لنا ولغيرنا من الأمم التى عطلت دساتيرها ، أن نسترد

الحياة الدستورية ، أو ترد لنا فى هذه الأيام ، ولكن سيظل خطر الفاشية يلاحقنا ما دام هناك دول كبرى تلتفع بها ، وما دامت هذه الدول الكبرى تحذر الشيوعية وتناضلها ، وما دمنا نحن لم نهتد إلى مكاننا الحق فى هذا الصراع .

والآن نعود لنسأل هل الشيوعية خطر علينا ؟

لقد كانت كذلك فعلا يوم كان الإقطاع قابضاً على أزمة الأمور فى مصر وفى سوريا وفى إيران ويوم كان الشعب فى كل بلد من هذه البلاد محكوماً بأهواء الأشراف ومصالحهم .

كانت الشيوعية يومئذ خطراً أكيداً على هؤلاء الذين تسلطوا على مصائر الناس ، وسطوا فى غير رحمة أو شرف على ارزاقهم .

ولم تكن الشيوعية وحدها هى الخطر الذى يحذرون . . بل كانت كل صيحة ترتفع مذكرة بحق الشعب أو منذرة بنقمة الشعب تعتبر خطراً وبيلا عليهم .

ولو كان الحكام القائمون فى سوريا أو فى مصر مثلا يعلمون أن الكارثة ستهب عليهم من ثكنات الجيوش لسرحوها ، ولاعتبروا كل ضابط من ضباطها « خلية شيوعية » تستحق النفى والتعذيب . !

إن الذى قال : الاستبداد هو الأب الشرعى للمقاومة ، لم يكن مخطئاً ولا واهماً .

لحيث يوجد الضغط لا بد أن توجد المقاومة . . وكل ما هنالك أن المبادىء الثورية والتقدمية تأتى عاملا مساعداً ومشجعاً لهذه المقاومة .

ولنا أن نسأل :

هل كان ثمت شيوعية تحرض الناس على الثورة يوم قامت أمريكا

فى وجه الاستعمار البريطانى ، أو يوم قامت بلجيكا فى وجه الاستعمار النمساوى ، أو يوم ثار الانجليز ضد الملكية الاستبدادية بقيادة « كرومويل » ، أو يوم ثارت الأراضى المنخفضة على الحق الإلهى للملوك الآثمين، أو يوم تحولت فرنسا إلى نار تتلظى ، وثورة تصيح ..؟

لم تكن هناك شيوعية دولية ، ولا شيوعية محلية . وإنما كانت طبائع الأشياء وقوى التطور تأتى على القديم البالى لتشيد مكانه جديداً من الحق . وجديداً من رفاهية الإنسان .

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلت لتصفية الثورة الفرنسية ، فأنها أفاءت على العالم آخر الأمر خيراً كثيراً ، فانتشرت الديموقراطية وتقدست الدساتير التى تكفل حقوق الشعوب .

ولقد أفادت الدول الكبيرة من هذه التجربة . فبريطانيا مثلا ، تذكرت أنها من قبل توسلت لتحطيم مبادىء الثورة الفرنسية ، وصد عدواها عن بلادها بإجراءات رجعية تعسفية اتخذها يومئذ رئيس حكومتها « وليم بت » ، وعطل بها الحريات الشخصية ، وأصدر قانون الغلال ليزيد الفلاحين رهقا وإذلالا .

وتذكر أيضاً أن هذا الاعنات لم يبلغها ماتريد ولم يمنع رجلا مثل « شللى » الشاعر العظيم من أن يثير الشعب بمثل قوله المأثور :

« أيها البريطانيون. علام تفلحون الأرض لأسيادكم الظالمين ، وتحوكون الثياب للمعتدين؟ »

فذهبت قوانين « بت » إلى الهاوية وبدأ موكب الإصلاح الدستورى فى ثبات وإصرار .

من أجل ذلك نجدها لا تنسى التجربة بل تنتفع بها إلى أقصى مدى، فحين أدركت أن الماركسية حدث جديد لن يقل أثراً عن الثورة الفرنسية

إن لم يزد عليها ، لم تستنجد بخبرة « وليم بت » فى الكبت والاستبداد. واستنجدت بالماركسية نفسها فراحت تأخذ منها كل مايوائم طبيعتها . وتطبقه فى تطور وأناة . وبذلك فقط لم تعد الماركسية خطراً على انجلترا داخل بلادها . وإن كانت لاتزال خطراً يهدد مصالحها الخارجية فى الأسواق والمستعمرات . وكذلك فعلت أمريكا على نحو آخر يلائم حرصها التقليدى على حرية الإنتاج الفردى . فقد رفعت مستوى الحياة للشعب إلى حد بعيد . وعلى هذا النسق سارت وتسير كل البلاد التى تفكر بعقولها هى ، وليس بعقول مستعمريها ، وجلاديها .

وإنا لنستطيع أن نتحرر من المخاوف والأوهام أولا . ثم من سلطة الغير ثانياً : ونسلك الطريق الذى ينظم لنا وسائل الإنتاج والتوزيع تنظيما يقوم على الوعى . ويستمد كيانه من ضروراتنا ومصالحنا . وتتوفر له المرونة بحيث لاتقصمه ريح التطور عندما تهب على الناس بجديد .

نستطيع أن نفعل ذلك دون أن نصطبغ بصبغة معينة سوى صبغة الإصلاح العام . والمسايرة التى تقينا مغبة الانقراض .

أما أن يشغلنا الاستعمار بخصم وهمى ليس له بالنسبة لنا أى وجود فهذا هو الضلال الذى لن يصيبنا بالإفلاس فحسب . بل وبالعار أيضا .

ثم إن سياستنا الخارجية يجب أن تقوم على أساس أننا نتعامل مع دول . لامع مذاهب : ومالم يتقرر ذلك فى أذهاننا . ويمضى عليه نهجنا السياسى فسنظل نترنح تحت ضربات الحماقة حتى ننفق كما تنفق العجماوات البليدة المسخرة .

لقد تحالفت أمريكا وبريطانيا مع روسيا . وهما تعلمان أنها تمثل بالنسبة لوجهة نظرهما ــ الشيطان .

وتحالفت روسيا مع ألمانيا وهى تعلم أن مذهبها فى السياسة والاقتصاد

وسلوكها فى الحكم . يتنافيان منافاة مطلقة مع كل ماتؤمن به وتعمل له

ولكن الضرورة التى هى أهم عناصر البقاء والتطور جعلت هذه الدول جميعاً تستجيب لدعوتها وتلبى نداءها .

فلنعزل إذن رأسمالية أمريكا ، واشتراكية بريطانيا ، وشيوعية روسيا . ولننظر إلى الدول وحدها مجردة عن مذاهبها . لننظر إلى سلوكها الخاص معنا . فأيها كان أقرب لمصالحنا ، وأنظف تاريخا ، وأكثر استعداداً لمعاونتنا . شددنا على يده بأيدينا ، وتبادلنا وإياه عوناً صادقا لايقوم على أثرة ولا يهدف إلى عدوان .

إنه لاوجود للفزع إلا فى بلادنا . أما أمريكا وبريطانيا وروسيا ففيها شعوب تنساب مع الحياة فى سكينة وثقة .

وهذا الفزع أشبه ما يكون بالدخان الصناعى الذى تزجيه قنابل الشرطة على المتظاهرين ليضلوا طريقهم ويقعوا فى أيديهم كالجرذان

أفما آن لنا أن نخرج من هذه الدائرة الكابية ، والضباب المصنوع ؟

إن جوع الجماهير وعريها

وإن ذخائر أرضنا وإمكانياتها

وإن دواعى الحياة ، ومقتضيات البقاء

كل هذه . تهيب بنا ، تهيب بالآذان ، التى تسمع ، تهيب بالأعين التى تبصر ، تهيب بالأيدى التى تعمل .

وكلها تدعونا لننهض مثلما نهض غيرنا ، ونشيد نهضتنا على أسس سليمة وطيدة .

والآن نستطيع أن ننتقل إلى الأجابة على السؤال الذى سقناه آنفا وهو :

ـ أليس الإصلاح ممكناً فى ظل الديموقراطية ؟
وهل الحكم المطلق شرط لقيام النهضات ؟

الديموقراطية سياج النهضة:

إن الدكتاتور بحكم السلطة المطلقة التى يقبض عليها بيده يكون فى معظم الأحيان أقدر على التنفيذ والحسم من الحاكم الديموقراطى .

هذه ظاهرة نستطيع أن نلمحها فى غير إعمال فكر ، أو إجهاد ذهن بيد أن اعترافنا بوجودها لاينبغى أن يصرفنا عن تقصى أسبابها ، وإدراك الآثار المترتبة عليها .

فنحن نعلم أن النظام الديموقراطى يعتمد على سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية ، وأنه يقسم المسئولية بين هذه السلطات .

ولأنه يستمد وجوده ومشروعيته من الشعب ، فلا بد أن يشترك الشعب عن طريق نوابه فى وضع الإصلاحات التى يريدها ـ ولا بد من أن تناقش فى جو من الحرية الطليقة حتى تجىء منسجمة مع القدر المشترك لمصالح المجتمع كله : هذه المصالح التى تتعارض فى بعض الأحايين

ونعلم أيضا أن مهمة البرلمان فى الحياة الديموقراطية ليست التشريع فقط . بل والرقابة معه .

وهكذا تحتاج الحكومة الديموقراطية إلى أناة فى التشريع تقتضيها ضرورة تعبيره عن إرادة الأمة . وإلى أناة فى التنفيذ تقتضيها توزع المسئوليات ومراعاة الرقابة البرلمانية .

وهذا نظام يمثل سيادة الشعب وسلامته معا . فالقوانين ليست نزوات تتفصد من أغراض حاكم مطلق . بل هى مظهر إرادة الأمة . والضمان الضرورى لها تجاه الحكومات

فالسرعة التى يتسم بها الحكم المطلق فى تنفيذ إصلاحاته إنما تتم إذن

على حساب شيء ثمين هو . إرادة الشعب . وحتى لو جاءت هذه الاصلاحات وفق هواه . فإن عزله عن اختيارها ومناقشتها ووضع القوانين الخاصة بها يفقده أهم مقومات تقدمه وارتقائه وهو التربية السياسية

ومن أجل ذلك . فان الدكتاتورية قد تقيم إصلاحات . ولكنها لاتنشيء نهضة . وهناك فارق بين الإصلاح والنهضة .

إن النهضة ارتقاء إلى أعلى . ارتقاء لوجودنا السياسى والإنسانى والاقتصادى والأدبى والعقلى ،وهى فى كافة أزيائها تحرير دائب مستمر.

ففى السياسة : تحرير من العدوان والخوف .

وفى الاقتصاد : تحرير من الاستغلال والحاجة .

وفى العقل : تحرير من الجهل والكبت .

وبعبارة موجزة : هى تحرير من نظام أو أنظمة فقدت ضروراتها وحقها فى الوجود . وإقامة أنظمة أخرى بديلها تتمثل فيها احتياجات الأمة ورؤى المستقبل .

والإصلاح بناء يشاد على الأرض . أو نهر يجرى فيها .

أما النهضة فمدلولها أكثر عمقا . إنها نهج عام للحياة تشمره روح الجماعة كلها . ويتسم مع حقها الطبيعى فى الحياة والحرية والرخاء والعلم والسلام .

وهى ثراء عام مطلق . ثراء فى الأخـــلاق . وثراء فى المعرفة . وثراء فى الإنتاج .

وإن محاولة الإصلاح فى جو من الصرامة والقسوة محاولة غبية مادام هذا الإصلاح ممكنا فى جو من الحرية والسكينة . وإن قصة أثينا وأسبرطة لتعطينا الدرس والمثل .

فقد عنيت « أسبرطة » بدمج الفرد فى الدولة دمجا مفنيا ، ووضعت

المجتمع تحت رقابة صارمة من القواعد والقيود . وكان هدفها بالطبع عظيما . كانت تهدف إلى خلق جيل راق منظم يتسم بالبطولة والأقدام ولكنها ضلت الطريق .

أما أثينا فقد استهدفت نفس الأهداف وأبقت على الحرية جميعاً : حرية الفرد وحرية المجتمع ، لم تمسسها بسوء فكانت النتيجة أن ترعرعت المواهب الأنسانية بشكل معدوم المثال: وكانت أيضاً أن أنجبت للبشرية سقراط ، وأفلاطون، وأرسطو، وبركليس ، وفوستوكليس ، في الوقت الذي ظلت فيه « اسبرطة » حيواناً عقيما لا تنجب مخلوقا نابها . وليس ذلك فحسب، بل إن تفوقها المادى الجسدى لم يتح لها التفوق على أثينا فى حروبهما . وعندما دهمتهما معاً الجيوش الأجنبية ماتت اسبرطة إلى الأبد. أما أثينا، فعلى الرغم من زوالها كدولة مستقلة، فقد انسابت كما ينساب الماء فى العود الأخضر . ولا تزال حتى يوم الناس هذا تعيش ليس فقط فى بلادها ، بل وفى الأنسانية كلها.

إن الإصلاحات المادية لا تستطيع وحدها أن تشفع لحكم ما بالبقاء ، بل هى كثيراً ما تتوسل بها بعض الحكومات لسلب شىء أثمن منها وهو حرية الأمة وحقوق الشعب، ولدينا على صدق ذلك شاهد قريب ، فلقد كان من أهم الحوافز التى دفعت السلطان عبد الحميد إلى الشروع فى إنشاء سكة حديد الحجاز — رغبته فى تخدير الحركات الثورية التى كانت تتململ فى وجدان الأمة .

لقد أقنعه مستشاروه من الأجانب الذين كانت لدولهم مصالح فى هذا المشروع، أنه سينيم إرادة المقاومة ، ويهوى بأفئدة المسلمين جميعاً إلى السلطان الذى يسر لهم سبل الاتصال بالكعبة المكرمة ومسجد الرسول العظيم ، فسارع الرجل إلى التنفيذ غير مدفوع — قطعا —

بالرغبة فى الارتقاء والإصلاح . بل بالرغبة فى استبقاء قدسيته ، ودعم سلطانه ، ولقد نجح فعلا .

وإن التقرير السرى الذى رفعه السفير البريطانى فى الآستانة يومئذ، ونقله إلينا « ا . بونيه » فى كتابه « الدولة والنظم الإقتصادية فى الشرق الأوسط [1] » ليوكد هذا

لقد جاء فى هذا التقرير « أن إنشاء سكة حديد الحجاز ضمن للسلطان عبد الحميد الطاعة العمياء من جانب رعاياه بدرجة لم يتسن بلوغها من قبل كما كفل انصياعهم لحكمه المطلق الذى يعتبر أشد استبداداً من أى حكم عرفه التاريخ » .

فليكن هدفنا الإصلاح فى ظل الديموقراطية .

يقول (ريتشارد هوفى) :

(إن ثراء الأمم ليس فقط فى قطنها ، أو حريرها ، أو ذهبها . . إن ثراء الأمم الحقيقى فى رجالها) .

وإذن فما قيمة الإصلاح الذى ينشئه الدكتاتور . إذا كان ثمنه التضحية بشخصية الأمة . وتحويل أفرادها الى حيوانات مجترة تأكل وتشرب وتنام . . ؟

إننا لو هبطنا بالشخصية الإنسانية إلى أدنى مراتب التقـــدير . فاعتبرناها . (سلعة تجارية) تدر علينا الأرباح، لوجب علينا أن ندخل على هذه السلعة كل وسائل التحسين والتفوق . لا التشويه والإبادة .

فهل الدكتاتورية (مناخ صالح) لاستنبات شعب قوى . وإنسانية متفوقة ؟ . .

كلا . وإنها مهما تصلح وتعمر لتنتهى بانحلال الذين يستكينون لها وتستبعد فيهم الروح والجسد وتصيبهم بالتلاشى والانمياع .

---

(١) نقله إلى العربية الأستاذ الدكتور « راشد البراوى »

ولقد اعترف كاتب ألمانى بأن ما عانته ألمانيا فى أوقات السلم من جزاء (الدكتاتورية العسكرية) أقل بكثير مما جرته عليها الحرب من خراب ودمار.

وهذا حق أكيد.

وحسبنا أن ننظر إلى موازنة عابرة.

فقد أقامت الدكتاتوريات فى إيطاليا وألمانيا واليابان إصلاحات عارمة شامخة.

وأقامت الديموقراطيات إصلاحات سامقة ونهضات باسقة فى الدول التى تقل إمكانياتها عن ألمانيا واليابان وإيطاليا. مثل سويسرا والسويد وهولاندا والدانمارك.

فأى المجهودين كان أبقى وأخلد.؟ وأيهما تم وقام دون أن يصيب حقوق الإنسان وكرامته بالأذى والتشويه.؟

إن الصعوبة ليست فى أن نقيم نهضة عمرانيــة. أو صناعية. أو عسكرية. ولكنها فى أن نقيم نهضة بشرية. ولا يتأتى ذلك أبداً فى شعب مكبل. ولو كانت قيوده نسيجا من الرخاء والترف.

لقد اغتر هتلر بنهضته العسكرية العظيمة، وأفنى حياته وحياة شعبه فى سبيلها. وانخدع الشعب عن نفسه وحقوقه. فماذا كانت النتيجة؟

إن اليوم الذى زحف فيه الحلفاء على برلين يلبئا بها. فإن المدنيين لم يكادوا يسمعون قعقعة السلاح المتهاوى على خطوط القتال القريبة ولم تفتأ أنباء الهزيمة تصك مسامعهم المتطيرة حتى غشيتهم غواشى الأسى والتفزع والاستسلام. ذلك لأنهم لم يجدوا بداخل أنفسهم شيئاً يعتمدون عليه ويستنجدون به فى ساعة العسرة.

لقد ذابت شخصيتهم وذاب كيانهم من قبل فى النازية. وفى الجيش

الذى كان مظهراً آسراً ساحراً لها . فلما خر الشبح العظيم صعقا تحت مطارق المعركة ، بحث الشعب عن نفسه . . بحث عن عزمه وإرادته ، فلم يجد من ذلك شيئاً . لأنها لم تكن معه . بل كانت مع الدكتاتور . . ومع الجيش .

كانت خطوة الأوز ، والحلة العسكرية النشوانة ، وهتافات الميدان المرجفة ـ هي القيم اللألاءة التي خطفت أبصار الشعب ، وخطفت ذاتيته وكيانه ، فلما سقطت، سقطت معه فى ساعة من نهار .

لم تكن له حياة دستورية صحيحة تصقل شخصيته ، وتجدد شبابه ، وتربطه بمسئولياته السياسية والوطنية رباطا ينفض فيه عروق العزم والمثابرة عندما يناط بهما مصير البلاد .

لقد انتهى الشعب الألمانى وتقرر مصيره منذ تسلم المستبد العادل « الفوهرر » زمام الحكم وفرض دكتاتورية شاقة مغرورة بين هتاف الجماهير وإعجابها .

ولكى تبلغ دلالة هذا المثال من وعينا مبلغاً نافعاً ، يحسن أن نذكر مدينة أخرى قام فيها الشعب بدور مضاد لأنه يتمتع بحظ من الديموقراطية صنع المعجزات .

لقد دمـــدم الجيش الألمانى على القوات الروسية التى تدافع عن ستالينجراد فى روسيا . واستسلمت بعد مذبحة رهيبة : وإذ هى تجمع أشلاءها المبعثرة على أرض الهول ، فتحت « ستالنجراد » أبوابها ، وقالت للغزاة : ادخلوا . . .

ودخل الغزاة ليجدوا الكهول والأطفال والنساء والعذارى فى انتظارهم بالقنابل والمدي .

لم تبحث هـذه الجماهير عن إرادتها ، فقد كانت بين جنوبها . . . !
ولم تفتقد مثلا أعلى يشد زنادها ، فقد كانت هى — ذلك المثل . .

إنها تدلى ، على صورة ما ، بصوتها ، وتختار الذين يمثلونها .
فاذا عجز أحدهم عن تبعات هذا الاختيار، سحبت منه ثقتها، فيتنحى عن مكانه لممثلها الجديد ، وهكذا أشعرتها هذه « التدريبات » الديمقراطية بأنها شيء له خطر وله حساب ، وعمقت فى إحساسها الإيمان بالمسئولية

فحين أبصرت الجيش العامل يسقط ، تقدمت بدافع من فطرتها السياسية والوطنية وهب الناس جميعاً على هذه الصورة الباسلة ينشدون وأرواحهم تزهق فى حصاد مروع .

إن عدو لنا أراد الدمارا ولأرض نعزها ، إقفارا
فسنلقاه بالجواب الأشد القوى الصدى، كقاصف رعد
كسنا البرق يخطف الأبصارا

وكان أصدق تصوير لعظمة هؤلاء ماقاله تشرشل يومئذ عن نساء (ستالنجراد) وكهولها وأطفالها :

(إن هؤلاء المردة قد غيروا وجهة الحرب ، وتاريخ الدنيا) . ! !
وفى حياة أمتنا هذه ، نجد مثلا مشابهاً .

ففى عام (١٨٨٢) قام الجيش المصرى بزعامة (عرابى) يطالب نيابة عن الأمة كلها بدستور يصون حقوقها من الضياع والعبث، فأخفقت محاولته.

وفى عام (١٩٥٢) قام الجيش المصرى بزعامة (نجيب) نيابة عن الأمة أيضاً يطالب بصون دستورها من الضياع والعبث ، فأفلحت المحاولة

لماذا اختلفت نتائج المحاولتين على النحو المعروف . ؟ ؟ !

قد يكون هناك أكثر من سبب . ولكن سبب الأسباب فى نظرنا يتمثل فى التفاوت النوعى والكمى للتربية السياسية أيام عرابى، وهذه الأيام.

إن الجيل الذى كان عرابى يمثله ، ويتخذ من إمكانياته وسائل التنفيـــذ ، كان جيلا تعسا ضعيفا ، أضناه جور الأتراك والمماليك والأسرة العلوية الكريمة . «١»

لم تكن له يد فى اختيار حكامه ، ولا فى اشتراع قوانينه ، ومن ثم لم يشعر بوجوده وخطره . وصحيح أنه كانت له انتفاضات جريئة . ومخاطرات عظيمة ، إلا أنها كانت ستصير أكثر توفيقا ونجاحا لو أنه تمتع يومئذ بحياة ديموقراطية وحكم دستورى .

وهذا هو العامل الحاسم فى نجاح حركة الجيش الأخيرة . فقد قامت هذه الحركة بعد ثلاثين عاما قضيناها فى ظل الدستور والشورى .

وصحيح أيضا أن الدستور لم يكن مطاق اليد ، تام السلطة ، بيد أننا على الرغم من هذا ظفرنا عن طريق هذه الحياة الدستورية الناقصة بوعى سياسى زاخر انتهى تساوقه وامتداده إلى عزل الملك ، والتمهيد لتتويج الشعب .

وإنا لنسأل : ماحاجة النهضة إلى دكتاتور ، مادامت الديموقراطية قادرة على تحقيقها . ؟

قد يقال : إنها بحاجة إلى حماية من المؤامرات الهادمة ، والتيارات التحتية ، فنجيب: نعم . ولكن فى مقدمة هذه المؤامرات ، الدكتاتورية ذاتها . لأنها كما أوضحنا تلاشى شخصية الجماعة ، وتجرد النهضة من أهم عناصر بقائها ونجاحها ، وهو اشتراك الشعب فيها ، واشرافه البرلمانى عليها ، صحيح أن بعض الشعوب تنفر أحيانا من الرقى وتتثاقل عن النهوض ولكن ليس علاج ذلك أن أضاعف شعورها بالنفور والمقت ، بما أفرض عليها من وسائل الضغط والتسخير . إن أفضل الطرق أن

أساعدها على الجرعة الأولى فى غير إعنات، ثم أدعها تشرب وحدها عللا بعد نهل .

ولدينا لذلك مثل واضح عن نهضة جانبية هى : (نهضة المرأة) لقد تلقاها المجتمع المصرى ، والعربى بادىء الأمر بالاستنكار لها والإدبار عنها . ولكن الحركة مضت فى طريقها ملسابة مقنعة تبث أغراضها ، وتكشف عن محاسنها حتى اقتنع المجتمع بها أخيراً، وأصبحت النهضة النسوية عندنا حقيقة قائمة ومألوفة ونامية .

لأن تمارس الأمة نهضتها فى تجربة ، خير من أن تفرض عليها بإكراه

على أن هناك عاملا جديدا يجعل نفور الشعب - أى شعب - من النهضة والإصلاح أمراً بعيد الإحتمال ، ذلك أن النهضة بمعناها الحق، ومدلولها الصحيح لم تعد مجرد إصلاح سياسى أو دينى أو عمرانى. بل هى أصبحت تكوينا اقتصاديا يتصل إتصالا وطيداً بفن العيش ، ويلتحم التحاماً عريقا بمشكله الإنتاج والتوزيع . أى أن النهضة بهذا المفهوم الجديد هى أن يوفر المجتمع لأفراده حقهم فى العمل ، وكفايتهم من الإنتاج ، واحتياجاتهم العقلية والروحية جميعا .

ولقد انقرضت تلك السلالات الغبية التى ترفض هذا النعيم . وحيث يجد الناس نظاما يطعمهم من جوع ، ويؤمنهم من خوف ، ويحيل عجزهم إلى قوة ، والعطف إلى كفالة ، والإحسان المبذول إلى فرصة متاحة، والحاجة القائمة إلى حق مكفول. حيث يجدون نهضة تتيح لهم هذا الفيض العظيم ، فإنهم يقبلون عليها فى شغف وإيمان دون أن يكونوا بحاجة لدكتاتورية تفرض عليهم السعادة وتكرههم على الرغد . !

وحتى لو وجد فى الأمة من يناوئون النهضة البازغة ، لما يجدونه

منها من وطأة شديدة ، فإن ذلك لا يقتضى بحال فرض دكتاتورية يصطلى الشعب كله بنارها .

لقد كانت هذه الحجة الهزيلة الكاذبة هى المنطق الذى تذرع به جميع الحكام المستبدين لبسط سلطانهم ، ولقد أشرنا من قبل كيف طلب موسولينى لنفسه سلطة مطلقة لمدة عام واحد يثبت فيه قواعد النهضة الإيطالية الجديدة . ولكن هذا العام الواحد لم ينته إلا يوم أن صلبه قومه على خشبتين فى فلاة موحشة . ! !

إن الديموقراطية هى السياج الطبيعى للنهضة ، وحتى لو بدت حمايتها لها ضعيفة فى بعض الأحايين ، فإن الضرر الناجم عن هذا الضعف ، أهون بكثير من الضرر الناجم عن قيام الدكتاتورية فى أى مظهر من مظاهرها . وإن قيام الأمة بثورة من أجل كرامتها لا يبرر تعطيل حياتها الدستورية بحجة التأهب لاحتمالات الفتن والانتكاس . لاسيما إذا تمت ثورتها هذه فى هدوء وحسم . كما حدث لثورة مصر أخيرا . ولاسيما أيضا إذا كانت أهداف الثورة واتجاهاتها شعبية خالصة .

عندما تم الظفر لحركة (٢٣ يوليو) خرجت معظم الصحف الأمريكية والانجليزية تردد نغمة واحدة وتقول :

(إن مصر ستجنى ثمارا طيبة من هذه الحركة إذا هى أسلمت نفسها لأتاتورك مصر — محمد نجيب) . ؟ !

وكان مفهوم هذا الإغراء واضحا . ونحن لا ينبغى أن نكون من الغباء بحيث ننتظر من أولئك نصحا أمينا ، وتوجيها نزيها .

ولكننا فقط نذكر الذين نخشى أن يكونوا قد تأثروا بهذه الوساوس أن أمريكا نفسها بعد أن خرجت من ثورتها الاستقلالية الكبرى ، ووقفت على عتبة مستقبل فادح التبعات لم يخطر ببالها أن تستعين على

ذلك بالدكتاتورية يوماً واحدا . ولقد كان لها العذر لو فعلت . فهى ولايات متباعدة ومتنافرة مما يجعل احتمال الخيانة والهزيمة والنكسة موفوراً .

لقد اتجهت إلى الديموقراطية من يومها الأول : وكان هذا العمل أمجد من الثورة نفسها .

ماذا لو نصب (وشنطن) نفسه سيدا مطاعا ومستبدا عادلا ، منتهزا فرصة النصر العظيم الذى حققه لبلاده . ؟

إنه لم يفعل ، وما كان ينبغى له أن يفعل .

ولقد اجتمع مندوبو الولايات ليضعوا وثيقة المستقبل ، فقالوا :

(إن الحياة والحرية والسعى لنيل السعادة حقوق طبيعية للناس

(ولتأمين هذه الحقوق تكونت حكومات تستمد سلطانها العادل من رضا الشعب المحكوم .

(فإذا قامت أية حكومة لتقضى على هذه الغايات أصبح من حق الشعب أن يستبدلها ، أو يلغيها ويقيم مكانها حكومة جديدة

(وإذا تمدد سوء استعمال السلطة واغتصابها من الشعب ، وتبين أن الغرض الذى ترمى اليه الحكومة من ذلك هو وضع الشعب تحت نير الاستبداد ، فمن حق الشعب بل من واجبه أن يسقط هذه الحكومة وأن يستعيض عنها بطرق جديدة لتأمين مستقبله) .

وعندما اقترح بعض الأمريكيين على (وشنطن) أن يتوج ملكا على البلاد أو يعطى سلطات واسعة تمكنه من السير بها قدما كتب لصاحب الاقتراح هذه الرسالة الوضيئة المضيئة :

(إذا كان يهمك أمر نفسك ، وذريتك من بعدك ، وأمر الأمة جميعها .

(وإذا كنت تحمل لى احتراما صادقا ، فانزع هذه الأفكار من رأسك .

(وإياك أن تكتب لى فى هذا الأمر . لا بالإصالة عن نفسك ولا بالنيابة عن غيرك) . !!

* * *

إن هذا الخلق الفذ كان أعظم حوادث الثورة الأمريكية ، وكان أيضا أوفى ضماناتها .

ولا ندرى لماذا تحدثنا صحافة الولايات المتحدة عن (أتاتورك) ولا تحدثنا عن وشنطن هذا الذى هو جدير بأن تضرب به الأمثال.؟!

ترى هل عاقت هذه الديموقراطية التى استهلت بها أمريكا حياتها.

هل عاقت نهضتها فى شىء ، أو لوت زمام الأصلاح فيها إلى وراء ؟

كلا . ولقد سارت تسابق الريح دون أن تشعر فى ساعة من نهار بحاجة أدنى حاجة إلى ـ دكتاتور ـ يدفعها ويصون كيانها .

بل لقد نشبت بعد حرب الاستقلال ، حرب أهلية . التحم فيها أهل الشمال بأهل الجنوب التحاما كاد يهدد الوحدة بالفناء ، ومع هذا لم يدر بخلد أحد أن ينقم على الدستور أو ينادى بالسلطة لأنقاذ ما يمكن إنقاذه .

إن الشىء العظيم الذى ينقصنا هو الأيمان بالديموقراطية .

وأقسم لكم أنه ينقصنا جميعاً .حتى أولئك الذين يحبون الديموقراطية ويحترمونها ويدعون لها ، ينقصهم الأيمان ، ويعوزهم اليقين .

وسأضرب لكم مثلا .

عندما أحرقت القاهرة حدث شىء كان فى نظرنا أخطر من الحريق نفسه .

فلقد شاعت الردة واليأس حتى بين الرواد الذين كانوا يشقون

للوعى طريقة . وراح هؤلاء وأولئك يرجعون أسباب الفوضى التى وقعت إلى الحرية التى تمتع بها الناس فى عهد حكومة الوفد الأخيرة . تلك الحرية التى جعلت من عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ربيعاً لا ينسى فى حياة هذه الأمة .

ولا أحسب أن هناك مايصور اليأس الذى جثم يومئذ ، خيراً من مقال كتبه رائد حر نكن له إعجابا وحبا . وكان عنوانه . « إن مصر فى حاجة إلى دكتاتور ، فهل هو على ماهر . ؟ »

وجاء فى المقال مايأتى :

« لقد عرف عن على ماهر أنه شديد الاعتداد برأيه ، حتى قيل عنه فى إحدى وزاراته السابقة . ومن باب المبالغة إنه لا يسمح لوزرائه بالتفكير !

ومصر تقبل منه أن يعتد برأيه إلى حد أن يصبح دكتاتوراً ، فهى كما يرى البعض فى حاجة مؤقتة إلى دكتاتور . ولكنها تشترط فيه أن يكون دكتاتوراً للشعب ، لا على الشعب . ودكتاتوراً للحرية لا عليها ، دكتاتورا يدفعها إلى الأمام ، ولا يشدها إلى الوراء . »

إن هذه الكلمات خطيرة الدلالة باعتبار أنها صادرة عن كاتب لا يرقى الشك إلى تحمسه للحرية ، ولقد أبلى فى معركتها بلاء مبيناً . ومع ذلك ، فهذا هو مبلغ إيمانه بها . !!

إنه يعتقد أنه من الممكن أن يكون الدكتاتور للحرية وليس عليها كما قال ويعتقد أن مصر فى حاجة إلى دكتاتور .

لماذا . . ؟

لأن حفنة من محترفى التخريب سخرتها أغراض منكرة لحرق بعض حوانيتها ، فرأى ـ سامحه الله ـ أن يحمل الشعب كله وزر هذه الخطيئة ، وينصب عليها دكتاتوراً لا يسمح لوزرائه بالتفكير .

وواقعة أخرى بدرت من صحيفة حرة تمثل شباباً وطنياً جديداً .

إذ صدر عددها بتاريخ (٥ ديسمبر ١٩٥٢) يحمل افتتاحية بقلم سياسي معروف، وكان عنوانها «الانتخابات قد أجريت فعلا وظهرت نتائجها السياسية»

وجاء في هذه الافتتاحية ما يأتي :

« لقد جرت انتخابات حرة . طليقة من كل قيد ، لا يعبث بها حاكم، ولا يتدخل فيها ذو سلطان، بل إن هذه الانتخابات تقع كل يوم فلا تسفر إلا عن نتيجة واحدة ، هي أن الحركة تمثل حاجات الشعب وما يفكر فيه ، وما يتجه إليه . فإن رئيس الوزراء ، بل كل الوزراء لا يكادون يذهبون إلى مكان حتى يجدوا من حولهم الشعب يتدافع بالمناكب ويعلن على صورة غير مسبوقة في تاريخنا الحديث بأنه مؤيد للقائد ولإخوانه وأنه راض عما تقوم به الحكومة . »

لكم تمنينا حين قرأنا هذا الكلام ألا يطلع عليه « فاروق » في منفاه حتى لا يعتبر مهرجانات زفافه الأخير استفتاء يتيح له المطالبة بعرشه المفقود . . !

وهل شخص « محمد نجيب » موضع استفتاء ، وهل الحركة التي يمثلها، والتي حررت البلاد من كابوس كان على وشك أن يبيدها ـ هل هذه الحركة الباسلة موضع استفتاء حتى يقال هذا الكلام . ؟

إن هذا الشاهد أيضاً يدل على أننا نتحمس للحرية بإخلاص ، ولكن هذا الحماس وهذا الإعجاب لم يبلغا بعد درجة الإيمان واليقين.

فلنعلم أنه لن يفيدنا في مصر ، وغير مصر من جيراننا سوى الإيمان العميق بجدوى الديموقراطية وحتميتها. ففي بلاد الشرق الأوسط اليوم مخاض يريد أن يتشقق عن قيصريات جديدة . قيصريات عسكرية ،

وقيصريات دينية ، وقيصريات سياسية . فطوراً نرى رئيس وزارة دستورية يطلب لنفسه سلطات مطلقة لمدة محدودة . وطوراً آخر نرى جيوشاً تحكم ، وطوراً ثالثاً نرى نزعات دينية متطرفة تتململ . ومالم نعاون أنفسنا على ترويض هذه الميول الضارة ، وإقرار الديموقراطية الحقة فى بلادنا . فسيواجهنا المصير بكارثة لن تكون ممتعة على أية حال .!

ونريد أن نقول . إنه ليس فى هذه المصارحة مايستحق أن يرهب ، أو يؤلم . ولكن فيها مايستحق أن يفهم ويدرس .

إن الحياة الدستورية السديدة جديرة بالتقديس والحب ، وليس هناك سؤال يستحق الرثاء لأصحابه مثل سؤال الذين يقولون :

ماذا جنينا من الدستور ؟

ومع أن الأجابة تعتبر تورطا فى الأثم الذى وقع فيه المتسائلون ، فلا مفر لنا منها .

إن مظاهر تقدمنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى ظل الديموقراطية تعطينا صورة صادقة وجليلة لمغانم الحياة الدستورية على الرغم مما كان الدستور يلاقيه من تزييف وتعويق واضطهاد .

ولقد أثبتنا فى كتابنا السابق ، كيف كان فراغ الدولة من رقابة نيابية ، أهم حوافز السفه المطلق الذى جر به الخديو إسماعيل على مصر الخراب . إذ لم يجد فوقه برلمانا حرا يقول له : اقصد فى مشيك أيها المتلاف .

أما حين وجد برلمان ، فقد رأيناه على حداثة سنه ، وقلة حيلته يقف فى وجه الملك فؤاد ، والملكية يومئذ فى عنفوان رهبتها وجبروتها ، فيحاسبه حساباً إذا لم يكن عسيرا ، فأنه غير يسير .! حدث ذلك عندما وقف النائب المحترم « أحمد عبد الغفار » سنة ١٩٢٧ يناقش ميزانية

«القصر الملكي» مناقشة جزيئة ، ويبرهن في غير مواراة على الإسراف ، والسفه الآثم ، المتبدين فيها .

ورأينا الإصرار الذي كانت الأحزاب والجماهير تواجه به المتربصين بالدستور من الانقلابيين الذين اصطنعهم القصر لنفسه .

فعلى الرغم من المنشورات الإدارية التي كانت تبيح لضباط البوليس أن يستوقفوا ويفتشوا ، ويسوقوا إلى سجون الأقسام كل من يشاءون وعلى الرغم من منع الاجتماعات السياسية واقتحام الأندية والاعتداء الوحشي على الناس ، وعلى الرغم من القوانين التي كانت تصدر ، لتصفد فيها «الجمعيات والهيئات السياسية» وتجعل أمر حلها في يد الحكومة ، وعلى الرغم من العبث بقانون الانتخاب عبثاً يفضي إلى تعطيل إرادة الأمة .

على الرغم من وسائل الإعنات التي كانت تطارد الدستور والشعب ، فقد كانت هناك دئماً أمة ترفع هامتها ، وتشد قامتها ، وتسير على صراط الواجب في ثبات ومخاطرة .

وليس في وسعنا أن ننسى يوم أعلن عمد البلاد اضرابهم احتجاجا على تعديل قانون الانتخاب الذي صدر في « ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ » حتى اذا أرادت الحكومة أن تبطش بهم ازدادوا هم تألبا وتشبثا . وسرت عدواهم المباركة إلى كثير من زملائهم الآخرين وليس بوسعنا أن ننسى إجابة أحد أولئك الريفيين البواسل للقاضي أثناء محاكمته إذ قال : « ياسيدي القاضي : إذا كانت تهمتي هي الاستهانة بواجبات وظيفتي ، فما أنا إلا مقلد لرؤسائي وحكامي الذين استهانوا بواجبات وظائفهم ، وخانوا الدستور والأمة » .

فى أى عهد كانت هذه القوارع تنهال على رءوس الأسياد والحكام.؟

فى عهود بعيدة ومعظمنا من مدنيين وعسكريين لم يكن يومئذ أكثر من أطفال يلعبون ، أو طلاب يتعلمون ، أو موظفين عاكفين على أنفسهم ووظائفهم . وكانت هـــذه الصيحات المدمدمة توقظ الوعى السياسى شيئاً فشيئا .

لم تكن تنبعث من البرلمان فحسب ، بل ومن الصحافة والكتب والمظاهرات ، والإضرابات ، وكل هذه الوسائل التى لا وجود لها إلا فى النظم الديمقراطية .

وطفق هذا الوعى يشب شبابا سريعا تغذيه الحرية والحياة النيابية التى لم تكن صوابا خالصا ، ولا خطأ خالصا . لم تكن صلاحا محضا ، ولا فساداً محضا . ولكنها كانت مثل أشياء الحياة جميعها ، خليطا من الخير والشر ، بيـــد أنها أترعت الوعى بالقوة وهيأت له الدوام ، والاستمرار حتى ارتفع منسوبه فى عامى (١٩٥٠ ، ١٩٥١) ارتفاعا جاوز الحسبان ، فرأينا أعضاء برلمانيين يمتنعون جهرة عن المساهمة فى شراء هدية للملك . ويطلبون تسجيل ذلك الرفض فى سجلات البرلمان .

ورأينا نوابا آخرين يقفون ضد تشريعات كانت تحمل من الملك السابق بطاقة توصية . . بل تحمل أكثر من ذلك . تحمل مشيئة سامية مدججة بالعناد والرصاص . فاذا الجهاز الديموقراطى ، ممثلا فى (البرلمان الوفدى) يحطم مشيئة الملك ويصرخ فى وجه المحاولة الأثيمة : الأمة مصدر السلطات . !

إن مظاهر تقدمنا السياسى فى ظل الدستور لا تتمثل عندى فى انتقالنا من دولة محمية إلى دولة مزقت المعاهدة .

ولا من دولة جاثمة تحت امتيازات ظالمة إلى دولة ألغت الامتيازات

ولا من دولة (ساقطة القيد) إلى دولة مسموعة الصوت، ولا من دولة تحكمها مشيئة فرد إلى دولة يحدوها برلمان منتخب من أبنائها .

وإنما تتمثل قبل كل هذا فى مقدرة الحياة الدستورية على البقاء والإنتاج رغم المؤامرات التى حاقت بها فعطلتها أكثر من مرة، وسخرت نصوص الدستور لأغراض طبقية . ومع هذا فقد استعصى الدستور على الأعاصير . ولم يتمكن من البقاء فحسب ، بل ومن الإنتاج أيضا فغمر البلاد بالتقدم الثقافى والاقتصادى والاجتماعى

لقد كانت ميزانية التعليم فى العام الذى ولد فيــه الدستور = ٢٠٣ /٥٠٠/٢ من الجنيهات .

وظلت تنمو وينمو معها التقدم الثقافى حتى بلغت فى عام (١٩٥١ - ١٩٥٢) ٤٦,٥٤٠,١٥١ جنيها .

وتسلم الدستور البلاد وعدد الطلاب الذين يتعلمون العلم نصف مليون . ثم مضى يفسح المجال ويحتال على العقبات التى كانت توضع فى طريق الشعب كى يظل قرين الأمية والجهل حتى بلغ عدد الطلاب فى عام (١٩٥١ — ١٩٥٢) ١,٩٠٠,٨٧٧ طالبا

وواصلت الحياة الدستورية بناء النهضة العلمية حتى صار عندنا :

٨٨٠٢ مدرسة و ٢٩ كلية جامعية و ١٧ معهدا عاليا .

و ٣٥٠ مستشفى بعد أن كان عدد المستشفيات فى سنة — ١٩٢٥ — «٣٠» مستشفى .

ولم تكن هناك قبل الدستور نقابات للعمال يتكتلون فيها حول مطالبهم وحقوقهم ، فأباح الدستور تأليفها ، وعلى الرغم من محاولات أعداء الحرية والشعب فقد صار لدينا حسب الأحصاء الرسمى لعام (١٩٥٠) — ٤٩١ — نقابة يشترك فيها — ١٤٩,٤٢٤ عاملا

وكانت الحركة التعاونية أملا ، أو جنينا مبهما ففتق الدستور مغاليقها وبلغت جمعياتها حسب التعداد الرسمي لعام «١٩٤٩» ، ٢٠٠٩ جمعية.

وكان للاستقرار النسبي الذى أتاحته الحياة الدستورية أثراً طيباً فى نمو الحركة الصناعية ، فصار لدينا عام «١٩٥١» - ١٢٤,٥٥١ مصنعاً ونما عدد العمال الصناعيين بالتالى ، فبلغ فى السنة نفسها ، ٤٧٤٨٣٢ عاملا فنياً ، عدا - ١٨٤,٤٩٠ يشتغلون فيها .

وبلغ عدد المتاجر حتى عام «١٩٤٧» ، ١٥٩,٧٥٧ واتسعت حركة النقل والبريد .

وبلغ صافى الدخل الأهلى حتى عام «١٩٤٨» ١٠١٧ مليون جنيه .

هذا عدا الوزارات الجديدة والمصالح العديدة والقوانين الكثيرة التى تمثل نموا فى حياتنا العامة وأطراداً نحو الرقى والنضوج وهذا . مرة أخرى عدا الحرية التى أتاح لنا الدستور المضطهد منها حظاً ابياً ، فى العقيدة ، وفى الفكر ، وفى الرأى ، وفى المعارضة . ولو لم يكن من فضل للحياة الدستورية علينا سوى هذا الفيض الغدق من الثقافة الحرة الطليقة الشاملة لكفانا وكفاه .

إن الحكومات غير الدستورية تعتمد مهما تكن عادلة نزيهة على الرقابة .وهذه الرقابة تقضى على أثمن مواهب الأمة . ألا وهى: نزاهة العقل وسلامة التفكير .

وإنا لنعجب دائما ، كيف استطاعت الحياة الدستورية أن تخصب هذا الإخصاب ، ومؤامرات الانجليز والقصر تركض وراءها ، وتملأ طريقها بالحفر والأخاديد ؟

ثم تحفظ على الأمة أثمن ممتلكاتها ـ الحرية .

لقد فك الدستور وثاقنا من الكبت الذى كان يجعل حياتنا سلسلة متصلة من الأزمات النفسية .

وصحيح أنه كان قبل الدستور محاولات للتعبير عن النفس وكانت تصل حداً من الجرأة والاستخفاف بالطغاة . لكن الفارق بعيد بين المعارضة قبل الدستور والمعارضة فى ظله .

فالأولى كان أمرها موكولا إلى الخديو أو السلطان . وكان أغضاؤه عنها يعتبر تسامحا . لأنه يملك حق المنع والمنح .

أما فى ظل الدستور فقد انتقل هذا الحق إلى الأمة ولم يعد التسليم به تسامحا بل حرية .

وهذه مسألة خليقة منا بالتدبر والتمعن ، فقد يوجد دكتاتور تقتضيه ظروف خاصة أن يسمح بالنقد والمعارضة . ويقول بعض الأغبياء أو المغرضين لماذا تريدون الدستور وهذه حرياتكم مكفولة ؟

ولكن هذا السلوك الوقتى من الدكتاتور أى دكتاتور . ليس حرية أبداً . إنما هو تسامح .

والفارق بين الإثنين بعيد ، جد بعيد .

لأن الحرية حق . والتسامح منحة

ومصاير الشعوب لا تناط بالمنح والتبرعات ، إذ أن الحاكم الذى يبدو له اليوم أن يتسامح . قد يبدو له غداً أن يتعصب .

ولذلك فإن السلطة الوحيدة التى لا تضيق ذرعا بالحرية هى السلطة الدستورية لأنها بطبيعة تكوينها لا تطمع فى أى امتياز ، وبالتالى فهى لا تسعى لتوكيد ذاتها على حساب غيرها .

وإن هذه النقطة من الحديث لتفضى بنا إلى نزعات السلطة المطلقة التى تفسد كل شىء حتى صاحبها .

* * *

السلطة المطلقة تفسد صاحبها

إننا فى هذه الفترة المجهدة من تطورنا فى حاجة إلى التناصح والوضوح وإذا كان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن ، فقد صار حقا لزاما علينا أن نقوم الحاكم إذا انحرف . . ولكن خير من ذلك وألزم أن نرده عن الانحراف قبل أن يتلبس به .

وليس هناك انحراف أضر من تفرد الحاكم بالسلطة ، وليس معنى تفرده أن يقف على مسرح الحكم وحده فقد يؤلف برلمانا على غرار البرلمان الفاشى أو النازى ، وقد يضع دستورا يعطيه امتيازات دكتاتورية .

اذن فواجب الأمة الرشيدة أن تعيش مفتوحة العينين على مقوماتها السياسية وعلى رأسها الدستور .

وعليها أن تؤمن بأن الحكم المطلق يفسد صاحبه ولو كان قديسا ، وإذن فكلما ازداد إعجابها بحاكم ، وجب أن ينمو مع هذا الإعجاب حرصها على مراقبته وتحذيره . . إننا لا نفسد لأننا بطبيعتنا فاسدون . بل لأن هناك أشياء خارجة عنا تدعونا للفساد ، وتزينه فى قلوبنا ، وتسكبه فى وجداننا . . والسلطة المطلقة على رأس هذه الأشياء . وإنى لتتراءى لى دائما إحدى المفارقات البليغة فى حياة هتلر .

فقد حدث وهو لا يزال بعد عضواً عادياً فى حزب العمال الاشتراكى أن رأى كتابا معروضا فى واجهة إحدى المكتبات ، واستهواه عنوان الكتاب وموضوعه . وتحسس جيبه السغبان فألفاه خاويا . واصطكت أسنانه من الحسرة ، ولندعه يكمل القصة بنفسه .

(. . ومضيت أبحث عن صديق يقرضنى ثمن الكتاب ، فلم أجد . وفى هذا الحين ، وقد تفتحت شهيتى للكتاب بشكل لا يحتمل ، طاف

بخاطرى حرمان الناس حتى من العلم ، فتمنيت أن أكون أحد أولئك الرأسماليين الكلاب ساعة واحدة أصدر فيها أمراً بوضع كل ثروتى فى خدمة العلم وإباحة فرصته للجميع) !!

أرأيتم الروح النبيل المتبدىء فى هذه الكلمات . . . ؟

إننا لا نشك فى أن هتلر كان يعبر عن إحساس كريم صادق يومذاك ولكن انظروا ماذا حدث بعد ذلك حين دب دبيب السلطة المطلقة فى ضمير الرجل .

لقد انقلب عدواً لدوداً للعلم والعلماء . وأنزل برواد المعرفة فى أمته أمثال (فرويد) و (لودفيج) و (كريزلر) أقسى أنواع الاضطهاد حتى غادروا وطنهم آسفين .

ووضع الجامعات وحركة التأليف والنشر تحت رقابة صارمة مبيدة

بل إن اشتراك العلماء فى المؤتمرات العلمية الدولية ، صار خاضعاً لرقابة بوليسية مزعجة . !

ولا ندرى كيف أمسى هذا المتيم بالكتاب المعروض ، وإذا العلم أعدى أعدائه وألد خصومه . فما كان يغزو بلداً حتى يبدأ بعلمائه فيجعلهم جنطة لرحاه . ففى (براغ) جرد جميع مكتباتها العامة من ذخائرها ، وأغلق فى عنف هستيرى أقدم جامعات أوربا قاطبة وهى جامعة (براج) وحكم بالموت على ألف ، وزج فى السجن بسبعة آلاف من رجال الثقافة وطلابها . !!

وفعل مثل ذلك أو قريباً منه فى بولنده وتشيكوسلوفاكيا وبلغ به الحنق على العلماء أن دبر يوما لأساتذة جامعة (كراكاو) خدعة تشبه مذبحة المماليك ، إذ دعاهم لمحاضرة عن (الاشتراكية الوطنية الألمانية) حتى إذا انتهت ، وهموا بالإنصراف فوجئوا بعربات «النازى» الثقيلة

الحجم والوطأة تنتظرهم بالباب وكدسوا فيها كالخراف إلى سجون برلين ومعاقلها . ! !

وهكذا بدأ هتلر الإنسان يهيم بالعلم ، وانتهى هتلر الدكتاتور إلى مقت العلم ، وتشريد العلماء الذين لا يسخرون مواهبهم لتغذية غروره وتملق صلفه .

وهذا المثل يرينا كيف أن السلطة المطلقة لا تتلف وطنية صاحبها فحسب بل وتتلف فطرته أيضاً .

وحيث يوجد الحاكم بأمره . توجد آفة الفضائل كلها ، وهو الغرور والنفاق . . والغرور والنفاق رذيلتان تتفاعلان معا وتتناوبان وسائل البقاء . فغرور الحاكم يتطلب نفاقا يسبغ عليه ما ليس فيه من الخير ، وهذا النفاق بدوره يتنفس ويربو كلما استجاب له الغرور وثمل به .

والحاشية الخبيثة من لوازم الحكم المطلق ملكياً كان أم جمهورياً لأن الدكتاتور حين يحس الفراغ حوله يتوق إلى أنيس يدثر بهوحدته ويطمئن به وحشته ، وهذا الدثار لن يكون الشعب بحال . عندئذ يلجأ إلى الحاشية ، فيصطفى من المغامرين والشذاذ جماعة تسارع إلى هواه ، وتدفىء بأكاذيبها الساخنة مشاعره المقرورة وعواطفه المثلجة .

وتتسع دائرة (الحاشية) كلما اتسعت ذمة السلطة التى تبعثر عليها مال الأيامى واليتامى والمساكين . !

ولقد رأينا حاشية (فاروق) كيف صنعت منه خطيئة لا تتسع لها مغفرة البشر . !

وإنا لنذكر كيف كانت الصحافة التى أناط الله بها أكرم الرسالات من توجيه الناس وتعليمهم ، والدفاع عنهم ، نذكر كيف كانت تتحدث عنه فاذا بات فى (ماخور) وهى تعلم ، طلعت على الناس صبحاً وهى

تقول : إن جلالته أصيب بانفلونزا حادة من جراء تفقده فى الظلام والبرد شئون رعيته . !

وإذا أجرم . قالت : إن جلالته يتعبد . !

وإذا سرق ، قالت : إن جلالته تبرع . !

وإذا بصق . قالت : تفضل ـ حفظه الله ـ وبصق . !

أكان من الممكن أن يظل « فاروق » طاهراً عادلا وهذه الآفات تأكل نواياه واستعداده ؟ .

كلا . وتلك طبيعة البشر .

ومن أجل ذلك . رأينا عمر بن الخطاب وهو الحصيف الأريب يبصر ابن مسعود سائراً ومن ورائه جماعة من مريديه . فيعدو وراءهم حتى يدركهم فيزجرهم عن ذلك قائلا :

« إياكم أن تعودوا لمثلها أبدا ، فإنها فتنة للمتبوع . وذلة للتابع » .

ومن أجل ذلك وجدنا رسول الله عليه السلام يقول :

« احثوا فى وجوه المداحين التراب » . !

لقد علم ـ عليه السلام ـ كما علم عمر من بعده أن النفس البشرية كالأسفنجة إذا سقيت ماء فراتاً نهلته .. وإذا سقيت ملحاً أجاجاً شربته .

والحاشية نبات شيطانى فضولى يظهر عندما تجدب الأرض من نبات الحرية والديموقراطية . وهى عملة رديئة تجاهد فى مكابرة وإصرار حتى تلجىء العملة الصحيحة إلى الاختفاء .

ولكن حين يوجد نظام ديموقراطى تتهاوى وتحترق فى شمسه المشرقة

إن الحاشية ليست اصطلاحا رمزيا ، وليست شيئا غير ذى بال .

إنها فى النظام الدكتاتورى تأخذ مكان الشعب . ومكان الدستور وتدلس على الحاكم فتقنعه بأساليبها الخاصة أن الشورى تتحقق بجماعة

من العقلاء المحنكين . وهي ـ أي الحاشية ـ خير من أوتي العقل والحنكة

وإذا كان الحاكم رجلا ـ طرزانيا ـ ضربت له الأمثال بجنكيزخان والاسكندر . ومترنيخ .!

وإذا كان متدينا وديعا . ضربت له المثل برسول الله عليه السلام فهو لم يكن معه مجلس نواب ولا مجلس شيوخ . وإنما كان يكتفي في تصريف أمور الناس باستشارة أبي بكر وعمر . وبعض أصحابه المقربين! أرأيتم . ؟

إن خطر الحاشية لايكمن في نفاقها ، بل وفي تضليلها للدكتاتور ، وإقناعه بأنه ديموقرطي رصين ، يعتمد على الشورى المنظمة ! وينأى بنفسه وببلاده عن حكم الغوغاء .

والسلطة المطلقة تجيء أحيانا وليدة ظروف وضرورات لا يمكن تجاهلها ، فتأخذ لوناً من المشروعية والاعتبار ، ولكن طبائع الأشياء ترفض لهذه الضرورات أن تدوم لأن دوامها معناه الخروج بالحياة عن سنتها ومألوفها ولكن الحاكم المطلق وقد استمرأ حلاوة التفرد والوحدانية ، يحاول أن يضفي على الضرورة دواماً ليس لها ، ويخلق أخطبوطا من المشاكل والمتاعب لتعشل الأمة فيه عن أهدافها ، وتنسى ـ ولو مؤقتا حريتها . وكلما أحس بواكير معارضة يتكون جنينها ، افتعل أي سبب لسحقها ووأدها . فحين رأى النازي أن الأحزاب تضايقه ، والصحافة تريد أن توجهه . أحرق الريخستاج . واتهم بحرقه خصومه السياسيين وتخلص منهم في يوم وليلة

فواجب الأمة الواعية أن تدرك مدى الضرورة التي مكنت للسلطة المطلقة حتى تنتهي بانتهائها . فمثلا ، إذا كان هناك في أمة من الأمم فساد سياسي وعبث بالدستور دفعاها أو دفعا فريقاً إلى أحداث انقلاب

يستنقذ به مستقبلها . فأن طبيعة الانقلابات تفرض على الأمة ظرفا استثنائياً خاصا . ولكن يبقى عليها إدراك أن هذا الظرف الاستثنائى ضرورة تعيش فرصتها ولا تزيد . وفرصتها تتحدد بالأسباب التى تقتضى وجودها . والأسباب التى تقتضى اختفاءها .

ولنأخذ الانقلابات المعاصرة فى مصر وسوريا مثلا .

إن الظروف التى استحثت هذه الحركات وهيأت لها وجودها كانت تتلخص فى « عدم احترام الأمة والدستور » وإذن فالظروف التى تقتضى اختفاءها وزوالها هى (احترام الأمة والدستور) . .

لقد عبثت السلطات الحاكمة فى البلدين عبثا أخرج الحكم النيابى عن أغراضه النبيلة الممثلة فى حماية مصالح الأمة واحترام مشيئتها .

وكان الدستور هنا وهناك . كما هو فى كثير من بلاد هذا الشرق الحزين (منشفة) تجفف فيها الأيدى الملوثة بالإثم والعار .

ولم يكن بد من عمل يرد طبائع الأشياء إلى مكانها . أى يرد إلى الأمة سلطانها . وإلى الدستور توقيره واحترامه . وذلك لا يكون باستطالة الظرف الاستثنائى . لان هذا الظرف إذا جاوز فرصته فقد ذاته ، وأصبح بقاء الأوضاع المترتبة عليه إخلالا تاماً بالدستور .

وليس هناك أخطر على حريات الأمة من دوام الحالة الاستثنائية التى تتخلل عهدين من عهودها . كما يحدث الآن فى مصر وفى سوريا وفى العراق .

وذلك لأن استمراء هذا النظام العارض للسلطة غير الدستورية يجعله يتسلل فى النظام الذى يعقبه . ولو كان دستوريا . وعندئذ لا تستطيع الحكومة التالية أن تفلت من حكم القواعد التى نشأت بمقتضاها .

ولقد كان (غاندى) من المبشرين بهذا الوعى المؤمنين به حين قال :

(الاستقلال كما ندركه هو إزالة السيطرة البريطانية . والتحرر المطلق من الرأسماليين البريطانيين والهنود . وهو أيضاً التحرر المطلق من القوات المسلحة . فالأمة التى يحكمها الجيش لن تكون أمة حرة) . .

وطبيعى أن التحرر من القوات المسلحة . كما يعنيه غاندى . وكما تريده الديموقراطية السليمة . لا يكون باختفاء (السترة العسكرية) بل باختفاء (الروح العسكرى) . فلقد خلع (مصطفى كمال) رداءه العسكرى وأعاد الجيش إلى ثكناته . ووضع دستوراً زاهى النصوص والكلمات ومع ذلك لايستطيع منصف أن يقول : إن تركيا تحررت بهذه المظاهر من القوات المسلحة. التى كان يمثلها فى الحكم ـ قائدها الأعلى أتاتورك.

ولا يستطيع منصف أن يزعم بأن حكم ذلك القائد العام : والرئيس المنتخب . كان حكما ديموقراطيا . فلقد كان هناك دستور يصون الحرية وكان هناك أيضاً تطبيق يضطهد الحرية .ولا يسمح بالمعارضة البرلمانية ولا بتعدد الأحزاب . ولا بكبح جماح السلطة السائبة المطلقة .

إن الملاحظة الجديرة بالاعتبار فى قصة (أتاتورك) وفى قصة كل حاكم يجرى غرامه بالسلطة المطلقة مجرى الدم من نفسه ووجدانه أن العهد (الكمالى) لم يستطع أن يفلت من حكم القواعد التى نشأ بمقتضاها وما كان باستطاعته ولن يكون باستطاعة الآخرين الذين لهم مثل ظروفه أن يتغلبوا على هذه القواعد . إلا بشىء واحد : هو الإيمان الأكيد بالديموقراطية .

والسبيل إلى ذلك هو المبادرة إلى تطبيق مناهجها ونظمها قبل أن تنشب ضراوة الحكم المطلق مخالبها فى ضمير الحاكم . فلا يستطيع الإفلات من إغرائها وسحرها . وحتى لايحرضه هـــذا الإغراء على اجتراح موبقات عارمة أهونها . تزييف الحياة الدستورية .وتحريفها عن موضعها

الصحيح . وجعلها ـ حين تكرهه الظروف على إقامتها ـ مجرد شكل لا موضوع له . وتمثال لاروح فيه

* * *

إن الانسان الذى لاتفسده السلطة المطلقة ، لم يخلق بعد . وكل الذى يحدث أن بعض هؤلاء الحكام المطلقين الفاسدين لا يقفون أمام المرآة طويلا . ولا يعرفون أنفسهم جيداً . وأيضاً لا يعرفهم أولئك الذين تسدل الوصولية الذليلة والنفعية الآثيمة على أبصارهم غشاوة من الضلال والهوى .

وكل الذى يحدث أيضا . أنهم يتعللون بأن الغاية تبرر الوسيلة . فمصطفى كمال ـ مثلا ـ وهو الرجل القوى الذى كان له من تاريخه وبسالته واطمئنانه ما يتيح له مواجهة الأمور والخصوم بمنطقه ، أفسدته السلطة بل أضعفته السلطة المطلقة . فنسى قوته . ونسى عظمة نفسه . وراح لكى يتمكن من إعلان الجمهورية فى ساعة من نهار يأمر باغتيال معارضيه فى الجمعية الوطنية . ويهدد الآخرين فى جهرة وإعلان بقصف رءوسهم وإهدار حياتهم .

إنه ليس (أتاتورك) هو الذى يفعل هذا وحده . ولكنهم جميعا يفعلون . ! ولقد رأينا نفس الصورة فى الانقلاب العسكرى السورى .

إن هذا الانقلاب يمثل قصة (السلطة المطلقة) جميعها . يمثل نشوءها وتطورها وطبيعتها .

فلقد كان كما تكون السلطة المطلقة غالبا . نتيجة لسلطة مطلقة أخرى أفناها فسادها . إذ جاء ردا حاسما على محاولة وزارة (خالد العظم) تزوير الانتخابات لمصلحة أنصارها .

ولكن الرجل الذى ثار من أجل الديموقراطية لم يلبث أن استنام

للسلطان المطلق ، وبهرته عصا المارشالية المتلألئة ، فكفر بالحرية التى أوصلته إلى المنصب العظيم ، وحل جميع الأحزاب السياسية وقذف فى قلوب أمته الرعب واستضاف إلى المعتقلات عددا من المواطنين . كان سينمو نموا فاحشا لو لم يباغته مصيره الأليم .

ووقع انقلاب ثان ،وثالث . اجتمعت فى خلالها (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور . وانتخب (الأتاسى) رئيسا للجمهورية ، وألف (ناظم القدسى) الوزارة . وتحولت (الجمعية التأسيسية) إلى مجلس نيابى ثم ماذا . ؟ !

ثم لا تزال الأحزاب السياسية منحلة ، والحرية مزهقة . لأن السلطة التى قامت فى فجر يوم (٣٠ مارس) عام ١٩٤٩ لتحمى الدستور والشعب بدا لها أن تقوم بنزهة ممتعة نرجو أن تنتهى قريبا ، لتبدأ نزهة الدستور والشعب . !

فلنذكر جيدا أن لا قيمة للمظاهر الديموقراطية فى أى مكان . فى مصر . فى سوريا . فى السند . فى الهند . إلا إذا انمحت الرغبة فى السلطة المطلقة من ضمائر الحاكمين . .

الدين والديموقراطية :

ندرك مما تقدم أن كافة الدواعى السياسية . والأخلاقية والمنفعية تتطلب الحكم الديموقراطى الذى لا تكدره شوائب التزيد أو الانتقاص .

ولقد بلغ الناس فى المعرفة والوعى شأوا يدعو « الدكتاتورية » إلى التلفع بمبررات تخدع بها الجماهير عن حقيقتها .

فإذا أعياها أن تختفى وراء إصلاح سياسى . أو إصلاح اقتصادى . لجأت إلى الإختفاء وراء غرض دينى .

وما دمنا قد أبنّا بصورة موجزة لكنها واضحة ، ما بين الدكتاتورية والنهضات الصحيحة النامية من شقة تتعاظم مجتازها . فان طبيعة البحث تقتضينا أن نكشف بالتالى عن مسافة الخلف بين الدكتاتورية والدين

إن الإصلاح الدينى إذا كان يخاف الإلحاد على الناس فأول واجباته إذا كان صادقا ألا يتوسل لإقرار الإيمان بالاكراه والعنف ، فإن اعتماده على الفاشية توقعه فى المحظور الذى يحذره ويخشاه .

أليس يحذر الالحاد ويناوئه . ؟

إن الفاشية نفسها إلحاد مسلح . !

نعم ، إلحاد بحقوق الله . وبحقوق الإنسان الذى استخلفه الله فى الأرض فصار كل انتقاص من حريته أو عدوان على حقه ، تجديفا فى حق مستخلفه وموكله .

ويجب أن يكون مفهوما ألا سبيل مطلقا إلى العثور على مبررات دينية تساند الحكم المطلق فى أى زى من أزيائه

فالدين فضلا عن كونه فوض إلى الناس أمر اختيار الحكم الذى يصون كرامتهم ، ويحقق مصلحتهم داخل أسوار الإيمان والعدل ، فانه مع ذلك لم ينس أن يغمرهم بالتوجيهات التى تشير كالضوء إلى أفضل أنواع الحكم جميعا : وهى الشورى .

لقد شدت الأديان كلها زناد الوعى الإنسانى فى البشر ، وهتف الأنبياء بين ظهرانيهم ، أنهم ليسوا ضيعة تورث ، ولا سلعة تباع ، ولا قطيعا يسام . وأن أمهاتهم ولدتهم أحرارا ، ويجب أن يظلوا كذلك وإن هذا المعنى ليتمثل واضحاً مشرقا حين نسمع أو نقرأ سخرية القرآن بالملوك . وكأنه فى سخريته هذه يهيب بالمحكومين أن يرفعوا رءوسهم لتسقط من فوقها تلك التيجان التى فرضتها عليهم شهادة الميلاد . .

فهو طورا يذكرهم بقوله (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) وطورا بقوله : (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون)

وهو وإن كان ينقل هذا الرأى عن (بلقيس) إلا أنه يحيطها فى سياق قصتها بإطار من التقدير يحمل تزكية رأيها وإقراره .

ويبارز الدين الحكم المطلق مبارزة واقعية ، ثم لاتنسى الكتب المنزلة أن تنقل الينا أنباء هذه المبارزة لتظل مهمازا وحافزا .

فحين جاوز أحد فراعين مصر القدماء حدودة ، واستعلى بجبروته على الناس . يقتل أبناءهم ويستحي نساءهم ، ويناديهم فى غطرسة وبغى :
(أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى ؟)

عندما حدث ذلك ، اصطنع الله له رسولا ، هو موسى عليه السلام وقال له : (اذهب إلى فرعون إنه طغى) وهكذا جعل الله سبب بعثة موسى طغيان فرعون ، وحاجة الناس إلى رائد يخلصهم من ضلال هذا المستبد الغشوم .

وفعلا جاء موسى ، وشجر صراع وئيد بين الحرية والأنانية ، وانتهى الصراع أخيرا عند شاطىء البحر ، حيث ابتلع اليم فرعون ، ثم بصقه على الشاطىء ليظل عبرة ومثلا . !

ولا تزال كلمة عمر بن الخطاب ، شعاراً مرتفع الرنين فى ضمير البشرية : متى استعبدتم الناس ، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً . ؟ ولقد بلغ من حرصه على حرية الناس أن رفض استخلاف أحد من بعده وقال كلمته الطيبة :
(مالى ولأوزاركم ، أحملها حيا وميتا . ؟!)

مرة أخرى ، لن تجد الفاشية أى مبرر دينى لقيامها وستظل مسافة الخلف بينها وبين الدين بعيدة جدا . .

فالفاشية — مثلا — لا تضيق بشىء مثلما تضيق بالنقد والمعارضة مع أن الدين بموضوعه وطبيعته وحيثيات نزوله ليس شيئا سوى نقد ومعارضة وتوجيه .

وهو بهذا يجىء تعبيراً قويما عن الفطرة الإنسانية التى فطر الله عباده عليها .

فليس ثمة فارق بين حق الناس فى التنفس ، وحقهم فى المعارضة .

كلاهما ضرورة لا بد منها لتأمين الكائن الحى واستمرار نمائه .

ولقد أودع الله فى كل فرد قدرة على التمييز ، وجعل له عقلا يلهمه ويهديه .

وتفاوت العقول يقتضى بالبداهة تفاوت الآراء .

ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ! ولكنه وهو يهيئهم لحياة لها قيمة ، تركهم يدركون بأنفسهم الغاية المنشودة من خلقهم . وهى الصعود بإنسانيتهم إلى ذروة الكمال الميسور .

والقيمة الأخلاقية لحياتنا تتمثل أولا ، وقبل كل شىء ، فى حبنا الحق ، واستجابتنا له .

والذين يحبون أنفسهم أكثر مما يحبون الحق ، هم وحدهم الذين ينكرون على الناس إبداء آرائهم ، والتعبير عن أنفسهم .

وهؤلاء يزدريهم الدين بنفس القوة التى يزدرى بها الكفر ، ويرى فيهم تعبئة ملحدة ضد التقدم والارتقاء . .

إن الحكم المطلق ينكر حق المعارضة والنقد .

وإن الأديان جميعها موكب متساوق للمعارضة والنقد .

انظروا !

هذا ابراهيم عليه السلام يخاطب سادة قومه :

— ما هذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون . ؟

— قالوا : وجدنا آباءنا لها عابدين .

— قال : لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين .

وحين تبلغ المعارضة مداها دون أن تردع قوى التعصب والعناد والشر ، ينتقل — عليه السلام — إلى طور آخر من أطوار النضال هو : طور المقاومة ، فيصرخ بين ظهرانيهم : تالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين . . .

ويحمل معوله وينهال فوقها حتى يجعلها جذاذاً . . وحين يساق إلى النار يصيح فى سخرية وتحد :

— أف لكم ، ولما تعبدون من دون الله . أفلا تعقلون . ؟

أليس هذا المشهد الفذ يسمو بالمعارضة حتى يجعلها شعيرة من شعائر الله . ؟

وهذا نوح عليه السلام ، ينادى قومه وعليتهم :

— اتقوا الله وأطيعون .

فيجيبونه هازئين به وبمن معه من الفقراء والكادحين :

— ما نراك إلا بشراً مثلنا ، وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا . .

فيجيبهم : — إن تسخروا منا ، فإنا نسخر منكم كما تسخرون .

ويفتح الله بينه وبينهم ، ويهبط إلى الأرض بسلام من ربه وبركات عليه وعلى أمم ممن معه ، ويدهم الموج خصومه ، فيصيروا من المغرقين .

وذلكم شعيب عليه السلام ، يتحدى الذمم الناهبة المطنة ، فينادى أصحابها :

ـ أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين ، وزنوا بالقسطاس المستقيم ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسدين . فيجيبونه :
ـ إنما أنت من المسحرين . ما أنت إلا بشر مثلنا . وإن نظنك لمن الكاذبين

فيرد عليهم : اعملوا على مكانتكم إنى عامل . سوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه . ومن هو كاذب . وارتقبوا . إنى معكم رقيب .

وهكذا تتوالى مشاهد المعارضة والمقاومة ، تدفع غوائل البلى والتسلط ، ويقوم بها فى مشقة وكبد ، أنبياء الله المصطفون ورسله الأخيار فإذا جاء دور الإسلام وجدناه يشد زناد المعارضة إلى أقصاه

ويقف الرسول عليه السلام يتلو على الناس كلمة الله . فيقول وكأنه يردد نشيداً ثورياً :

ـ ومالكم لا تقاتلون فى سبيل الله . والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان . الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها . واجعل لنا من لدنك ولياً . واجعل لنا من لدنك نصيراً . ؟ ؟

وليس ذلك فحسب . بل هو يبشر بفلسفة جديدة . فهو لا يرى المقاومة عملا من أعمال التقويض والهدم . بل سبيلا من سبل البناء . والانتصار للحياة

نستبين ذلك من قوله عليه السلام : انصر أخاك ظالما . أو مظلوما . فإذا سئل كيف ننصره ظالما . ؟ أجاب : ردوه عن ظلمه .

إن روعة الدلالة فى هذا المنطق الجديد أنه وضع كلمة . انصر . مكان كلمة : قاوم .

لكأنه بهذا التعبير الثورى الدقيق يعتبر المقاومة انتصاراً لأهداف الإنسانية الخيرة . وفى مقدمتها ـ طبعاً ـ العدل والإيثار .

وشىء آخر . فهو يعتبر المظلوم الذى يستنيم لظالمه ـ ظالما : عليه من الوزر مثل الذى على الظالمين . ويبشر الذين يمالئون سادتهم وكبراءهم

بمصير فاجع أليم . يصور هذا المعنى الحوار الذى ينقله لنا القرآن الكريم .
إذ يقول المستضعفون فى معرض الدفاع عن أنفسهم:

— «ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا . فأضلونا السبيلا . ربنا آتهم ضعفين من العذاب . والعنهم لعناً كبيراً» — فيجيبهم الله سبحانه : لكل ضعف . أى لهم عذاب ولكم عذاب .

ولقد ضرب الرسول أصدق الأمثال فى تقبل النقد والمعارضة . فذات يوم وهو يوزع بعض الفىء على الناس . أخذ أعرابى نصيبه فاستصغره . وبسط يده بالسوء وجذب رسول الله من طوق ثوبه جذبا غير رفيق وقال : يامحمد زدنى . فليس هذا المال مالك ولا مال أبيك . واستل عمر سيفه صارخا : دعنى يارسول الله أضرب عنق هذا المنافق :

فابتسم الرسول فى حنان رطيب وقال :

— دعه ياعمر . إن لصاحب الحق مقالا . ! !

وكان عليه السلام يكثر ترديد هذا الحديث :

إذا اعجزت أمتى عن أن تقول للظالم : ياظالم . فقد تودع منها .

وهكذا يضيق الدين الخناق على الذين يستغلون الجماهير ويتجاهلون إرادتها .

فأذا كان فى الشرق العربى اليوم حكام مستبدون يبررون استبدادهم بمبررات دينية . فلشد مايأفكون ! وإذا كانت هناك محاولات من هذا القبيل ؟ فلتوفر جهدها . فأن وعى الناس يسبقها .

وعلينا — نحن شعوب هذه البلاد — أن ندرك الوضع الذى يريده الدين الخالص الحق لنا .

وهو لايريد سوى ماعبر عنه التطور بحقوق الإنسان. وفى مقدمتها أن يحكم الشعب نفسه . بنفسه . لنفسه . أى أن تنهض الحكومة من صفوف الشعب . وتجىء ثمرة اختيار حر يمارسه الشعب . وأن يكون سلوكها من الجدو الاستقامة . بحيث تصير مغانم الحكم جميعها إلى الشعب

وكل دعوة دينية . أو سياسية لاتمكن الشعب من هذا الحق . فليست من الدين الصحيح فى شىء . وليست من السياسة الرشيدة فى شىء.

علينا أن ندرك هذا جيداً . فعلى إدراكه يتوقف مصيرنا إلى حد بعيد .

لقد جاء الدين يقرع أجراس الحرية ووقف الأنبياء جميعهم يرتادون طريقها للسالكين .

ولا تزال كلمات عيسى عليه السلام قوية الصدى فواحة العبير :

(إن الرب مسحنى لأبشر المساكين . . أرسلنى لأنهض بمنكسرى القلب ، لأنادى للمسبيين بالعتق . . وللمأسورين بالانطلاق .)

وحين وقف يقول للناس :

ـــ « الحق أقول لكم : إن كان أحد لا يولد من فوق لا يقدر أن يرى ملكوت الله . . »

ماذا كان يعنى بالولادة من فوق ؟

كان يعنى أن يريق الناس فى أنفسهم الخانعة الكسيرة مشاعر العزة والسمو والاعتداد ، حتى تترعرع من ذبول ، وتنتعش من خمول ، وتعرف حق نفسها عليها باعتبارها قبساً من البارىء الأعلى الذى هو فى السماء إله ، وفى الأرض إله .

وحين جلس يخاطب تلاميذه فيقول :

ــ « سيسلمونكم إلى مجالسهم ، وتجلدون فى مجامعهم ، وتساقون أمام الولاة والملوك من أجلى . . فتى أسلموكم ، فلا تهتموا بما يقولون ، فسيوحى إليكم ما تنطقون . لأنكم لستم المتكلمين . إن روح الله هو الذى يتكلم فيكم . . » .

ماذا كان يريد بهذه التوجيهات ؟

ماذا كان يعنى بقوله : إن روح الله هو الذى يتكلم فيكم ؟ إنه يغمز (الكائن الإلهى) الذى هو كامن فى كل حى يمشى على هذه الأرض . ليسمو بأصحابه إلى حيث لا يلحقهم ظلم ظالم ، ولا غرور مغرور ، ولا صغار جاهل ، إن الناس لم يخلقوا ليخلدوا إلى أرض الهوان . . بل ليكونوا ربانيين ، يقولون للشىء كن ، فيكون .

وهذه الحقائق كلها صاح بها محمد عليه السلام على النحو الذى أسلفناه من قريب . وبلغ قمة التحريض على التحرر والعزة ، وأحدقت تعاليمه بالطغاة من كل مكان ، ووضع الإنسانية داخل سياج منيع من حقها ، وعقلها ، وتطورها . .

ولقد وكّد الإسلام هذه الحقيقة توكيد من يعلم أن الناس سيختلفون فيها بدافع من الأنانية المطلقة ، فأحيا ثقة الناس بأنفسهم حتى خاطبهم بقوله :

ــ كونوا ربانيين !

وفسر الرسول مفهوم الآية فقال :

ــ تخلقوا بأخلاق الله .

وأمسك إمام من أئمة التصوف الإسلامى زمام الحديث ، فقال : إن لله عبادا ـ إذا أرادوا . . أراد ! !

إن هذه الصورة الخاطفة التى تكشف عن طريقة الدين فى تحريض الناس على حقوقهم كبشر . . لم تدع للدكتاتورية الحق فى أن تولد ، فضلا عن أن تعيش وتحكم .

القيصرية . . لا قيصر !

والآن وقد وقف من ورائنا وازع الله ، ووازع المنطق ، ووازع المصلحة ، ترفعنا جميعا إلى الديموقراطية وتحرضنا على أن نتخذ منها عقيدة وسلوكا . فإن علينا أن نعرف ما هذه الديموقراطية التى نريدها .

وفى بلاد الشرق العربى اليوم ظروف تجعلنا حين نريد الاجابة على هذا السؤال نجابه أول ما نجابه بالمفاضلة بين النظام الملكى والنظام الجمهورى . .

وقد تصل بلد كمصر إلى قرار أكثر حسما فيما يتعلق بهذه المسألة ، فتبقى على الملكية أو تتخلص منها . .

والحق أنه لا يعنينا كما سنوضح الآن فى إيجاز ، أن تبقى الملكية أو تذهب

فإن المسألة لا تتعلق بنوع النظام مثلما تتعلق بطبيعته وسلوكه ، ومدى استعداده للايمان بسيادة الشعب ، وتمكينه من فرص النماء السياسى بوجه عام .

صحيح أن شخصية الملك ، أو الرئيس ، من الظروف التى تيسره للاستبداد أو للديموقراطية ، ولكن هذا الاعتبار يتضاءل أثره ، وتتضاءل فاعليته فى مسألة عامة كهذه .

فالدستور الشامل الناضج ، والشعب اليقظ المهيب ، قادران من غير شك على تعلية غريزة الأنانية فى الحاكم ، وخفض جناحه للذين

يملكون منه ، ولا يملك منهم . ويقدرون عليه ، ولا يقدر عليهم ، ونعني بهم ـ الأمة .

وبعد ذلك ، فليست جميع الملكيـــات شراً ، وليست جميع الجمهوريات خيراً .

لقد شهدت إيطاليا إبان ثورتها عام (١٨٤٨) ملكا عظيما حقا هو (شارل البرت) الذى كان متربعا على ولاية (بيمونت) . .

لم يكد شعبه يدعوه لمحاربة الاستعمار النمساوى مع إخوانهم اللمبارديين حتى هب كالليث ، ووضع نفسه على رأس الحركة ، وأذاع منشوره الذى لا يزال خالدا فى التاريخ :

ـ (إننى وشعبي نعطف على الجهاد الحافل بالبطولة الذى أعلنه اللومبارديون لدفع الاضطهاد عنهم ، وإننا قادمون اليكم لنقدم النجدة التى ينتظرها الأخ من أخيه) .

وزحف بنفسه على رأس المتطوعين من ولايته زحفا اضطر جيوش النمسا للتراجع والهزيمة . . ثم وقعت خيانة أدارت الدائرة عليه . وعند الصلح رفض أن يسلم للمنتصرين بحق واحد من حقوق بلاده . . حتى لقد كان الشعب نفسه يدعوه للتساهل ، فأبى واعتزل العرش تاركا هذه الكلمات التى تشبه الشموس :

(لقد ضحيت بكل شيء فى سبيل إيطاليا ، ولكننى لم أظفر بالموت فى ساحة المعركة) !

وشهدت إيطاليا ملكا آخر . هو ابن ذلك الملك العظيم ولعلنا جميعاً نعرفه ، إنه (فيكتور عمانويل) عرضت عليه النمسا بعد توليه العرش صلحا ملائما واشترطت عليه أن يعطى وعدا بإلغاء الدستور ، فكان جوابه :

(إن أسرة سافوا تعرف طريق المنفى ، ولكنها لا تعرف طريق العار) !

وفى الجهة المقابلة من الملعب ، نجد ملكا آخر كان يعيش فى نفس الرقعة ، وفى نفس الزمن ، ذلكم هو : (ملك نابولى) الذى لقب بالملك المدمر ، فقد ألغى الدستور واشتغل جاسوسا للجيش النمساوى ، واستعان على هدم «صقلية» ، ورجمها بالحديد والنار . ! فاذا تعقبنا العوامل الكامنة وراء هذين السلوكين المختلفين ، سلوك ملك (بيمونت) وسلوك ملك (نابولى) برز أمامنا على رأس العوامل جميعا ـ الشعب .

لقد كان ملك (بيمونت) ملكا على شعب زاخر بالحياة قادر على احترام نفسه ، وقادر على إقناع الغير باحترامه . . شعب أنجب (مازينى) و (كافور) وهما رجلان يعدل الواحد منهما أمة من الناس . .

نعم كان هناك (مازينى) فيلسوف القومية الإيطالية الرجل الذى يقول : (إن الانسان جيش عظيم يمشى للسيطرة فى أرض مجهولة ، ولكل شعب رسالته فى هذا العمل) ـ ثم يصف وطنه لأهله قائلا : (إنه البلد المتألق الذى طهره الألم ، والذى يطفو كملاك من النور بين الأمم)

ثم يهتف فى عزم المرسلين : (لنجعل من مصاير إيطاليا ، مصاير العالم ، فإما أن نحيا معه أو يموت معنا) . !

وعلى الرغم من إقامته بالمنفى ، فقد كان روحه الباسل المضىء يحدو شعبه ويحدو إيطاليا كلها وكان هناك (كافور) الداهية المخلص ، المؤمن بأمته وبلاده ، وبالديموقراطية . . الرجل الذى كان عضوا عاملا فى كافة الجمعيات السرية والثورية فى (بيمونت) وفى نفس الوقت الذى كان يعمل فيه رئيس وزراء المملكة ، كان يقدم المال والسلاح ويضع الخطط لمحاربة النمسا ومقاومة استعمارها ! . وكان هناك شعب حى متنمر رغم فقره وتعاسته .

ومن هنا كان لا بد أن يكون الملك من هذا الطراز الذى قال :

إن أسرة سافوا تعرف طريق المنفى ، ولا تعرف طريق العار . !

أما نابولى ، فقد كانت محرومة من هذه الإمكانيات الباعثة والجماعات الطامحة ، فوجد الملك الذى يمزق الدستور ويبيع البلاد . !

وهذا المثل يطرد فى كثير من الملكيات المعاصرة .

فالفرق بين الملك السابق (فاروق) وبين (اليزابيث) ملكة بريطانيا هو الفارق بين الشعبين ..!

والفارق بين ملك اليمن . وملكة هولاندا ـ هو الفارق بين شعب اليمن وشعب هولاندا ..!

وأيضا ، نجد الفارق بين رئيس جمهورية بلد مثل (سوريا) ورئيس جمهورية بلد مثل (سويسرا) هو نفس الفارق بين الشعب السورى والشعب السويسرى ، وبين الدستور السورى والدستور السويسرى .

هذه حقيقة إذا عمقناها فى وعينا استطعنا أن تضع حدا للتبلبل السياسى ، والانتكاسات الدستورية التى أرهقتنا وكلفتنا الكثير من الجهد والوقت . يجب أن يكون هدفنا هو الخلاص من القيصرية ، لا من قيصر وحده .

ليست مشكلتنا الحقيقية شيئاً سوى القيصرية ، والقيصرية هى بعبارة موجزة (تحريف الديموقراطية عن مواضعها) سواء كان هذا التحريف متمثلا فى حكم مطلق ، أو فى حكم دستورى مشوه .

فإذا استطاعت شعوب هذه الرقعة من الأرض ، مصر وما حولها أن تنفى القيصرية من حياتها . ... بالمعنى الذى ذكرناه ، فلن يضيرها بعد ذلك أن يكون على رأسها ملك ، أو رئيس جمهورية .

صحيح أنه قد يكون من غير المستساغ أن تعطى الدولة مرتبا كبيراً لرجل كل صناعته أنه (يملك ولا يحكم . .) .

أى أنها تعطيه المرتب مكافأة له على تعطله وبطالته . ولكن ذلك ومثله معه لايمكن أن يمثل مشكلتنا الحقة. إن مشكلتنا أن دساتيرنا غير محترمة . وهى كذلك لأنها مباءة للقيصرية المتنكرة . ولأنها لاتجد من الشعوب عناية تصحح أخطاءها . وتقوم اعوجاجها . ثم بعد ذلك تصونها فى تقديس وتقوى .

ونحن لانخاف على بلادنا من دكتاتورية سافرة : فأغلب الظن أن الظروف لن تسمح بها وإنما نحاذر أن نكرر نفس الخطيئة التى تركها لنا الماضى ، فيجىء الدستور منحة من فرد أى فرد . ومعنى مجيئه منحة أن ينطوى على أغراض خاصة . ونقط ارتكاز معينة تتيح لبعض الجهات امتيازاً سياسياً على حساب الديموقراطية الصحيحة ...

وعندئذ نكون قد تشبهنا برئيس وزراء فرنسا فى عهد لويس فيليب ؛ إذ قال :

— «كل شىء للشعب ، ولا شىء يوكل للشعب» ! أو بالقائد الصينى (يوان شى كاى) الذين تولى رئاسة الجمهورية الصينية عام (١٩١٢) على أثر الثورة التى قادها (صن يات صن)

وظل يعد الأمة بدستور حتى جاءها أخيراً بدستور يعطيه من الامتيازات أكثر مما يعطى الأمة نفسها ..؟

وكذلك نحاذر على بلادنا من جمود بعض الحاكمين فى الأمم الشقيقة فكأن هؤلاء لا يسمعون الانفجارات الروحية والتقدمية التى تزلزل بها طلائع الحرية أرجاء الأرض التى يقفون ونقف جميعها فوقها . ؟

إن القيصرية يجب أن تختفى لأنه لا مقام لها بعد اليوم .

ولعله مما يفيدنا فى هذا الموطن أن نتمعن عبارة (انجلز) التى يقول فيها :

ـــ و خلال مجرى التطور ، يصبح ما كان حقيقياً من قبل ـــ غير حقيق . حين يفقد ضرورته وحقه فى الوجود ، وتزول الحقيقة السائرة فى طريق الفناء ، لتحل مكانها حقيقة جديدة قادرة على الحياة .

ويتم ذلك بسلام إذا كان للمرحلة القديمة من الذكاء ما يجعلها تسير إلى الموت الذى ينتظرها بدون نضال » . .

إن هــــذه العبارة الهادية ترسم طريق النجاة للذين لا يريدون الشقوة لأنفسهم ولبلادهم .

إن القيصرية حيوان منقرض ، ومن العبث أن نحاول رجعه إلى الحياة .

والقيصرية، مرة أخرى ليست قاصرة على حكم الفرد . ، بل تشمل كذلك كل ديموقراطية محرفة ، وكل دستور ملغم بالامتيازات .

فلننض عن أنفسنا كل ريب فى الشعوب ، ولنتركها تحكم نفسها بنفسها لنفسها .

لقد طال شوقها إلى برلمانات تمثلها تمثيلا صحيحاً لا غش فيه ولا طبقية . برلمانات نبصر فيها أصحاب الوجوه التى غضنها الكدح والشقاء فى الأرض ، وفى المصنع . .

لقد حرمت شعوب هذه البلاد فى مصر وفى سوريا وفى لبنان وفى العراق وفى إيران ، وأيضاً فى الحجاز وفى اليمن على ما نعلم (١١) ـــ حرمت جميعها منذ عهد بعيد من حياة دستورية نقية ، ولم تكن البرلمانات الاقطاعية تارة ، والبرجوازية تارة أخرى مما يمكن أن يعتبر ديموقراطية .

ولئن كانت هذه الشعوب قد استطاعت أن تنمو بعض النمو فى ظل هذه الحياة الدستورية المنحرفة الخابية . فإنها من غير شك . كانت ستنمو

نمو أعظم لو كان حظها من الديموقراطية أوفر .

فإذا لم نمكنها من المزيد الذى تطلبه كانت كارثتها عظيمة . أما إذا سلبناها القليل الذى معها . فإن كارثتها ستكون . ؟ ستكون ممتعة . . . !

لقد كان منطق العابثين بالدستور من الذين قامت العهود الجديدة على أنقاضهم . أن وعى الشعوب متخلف عن الحياة الدستورية .وإذن فلا بأس أن نعطيها الدساتير تتلهى بها فقط كما يتلهى الأطفال باللعب

وفى نفس الوقت لا تمكنها من حق التصرف والإرادة . أو على حد تعبير « جيزو » الفرنسى : كل شىء للشعب . ولا شىء يوكل للشعب!

فأذا نحن وضعنا الحياة الدستورية اليوم موضع العبث فأى شىء نكون قد صنعنا ...؟

سنكون قد تخلصنا من قيصر . ولم نتخلص من القيصرية .ومادامت بيننا ، فسوف تنجب قياصر كثيرين .

الحق أن الله سبحانه وتعالى ، لم يخلق إنسانا غير جدير بحياته . ولم توجد على ظهر هذه الأرض ، ولن توجد أيضا أمة يمكن أن يقال عنها : إنها غير جديرة بالحرية ، وإن المريض الذى تتلوى أمعاؤه تحت وطأة الطعام الممضوغ . والذى لا يزداد بالتغذية إلا شحوباً ، لا يستحق الحياة وحدها بل يستحق المزيد من العناية التى تلحقه بركب الأحياء .

ألسنا نصنع ذلك بالمرضى ؟

أم ترانا نحرمهم من أسباب العافية والشفاء ؟ !

فإذا كانت شعوبنا مريضة ـ وهو زعم كاذب ـ فليس العلاج أن نحرمها العلاج . وعلاج الأمية السياسية هو التربية السياسية ، والتربية السياسية ليست شيئا يقرأ فى الكتب ، أو يتلى من فوق المنابر . وإنما هو تدريبات

حية لإمكانياتنا السياسية جميعاً . ولا شيء يسلك بنا هذا السبيل المجدى سوى الحياة الدستورية القويمة .

لو كانت شعوبنا هذه قد مارست الاقتراع ممارسة طويلة وسليمة ، ولو كانت زاملت (برلمانات) شعبية التكوين زمالة طويلة ثم لم تتقدم ، ولم تشحذ ملكاتها السياسية لكان من المحتمل أن تؤاخذ وتعاقب ، ولكان من المحتمل أيضا أن نصغى لأولئك الذين يريدون أن نقنط منها ونيأس من مستقبل الديموقراطية فيها .

لكن الذى حدث هو العكس .

وإنا — فى مصر — لترسل أبصارنا الى تاريخنا المسجى بمظالم القرون وآلامها ، فلا يسعنا إلا أن نعجب للمعجزة الباهرة المتمثلة فى صلابتنا ونتسائل : — ألا يزال هذا الشعب كائنا يحيا ؟ له طموح وآمال وله يد تبطش ، وقدم تسعى ، وهامة ترتفع ؟ !

إن الأعوام الثلاثمائة التى قضاها تحت وطأة الاحتلال العثمانى كانت وحدها كافية لإبادة روحه ، واستئصال إرادته ، فكيف وهو لم يكن وحيدا .. بل سبقه حكم العائلات واضطهاد الرومان ، واستعباد المماليك .. ؟

إن انتصاره على كل هذه المحطات هو أصدق مؤهل يرشحه ويرشح الشعوب الصديقة المماثلة لأن تتسلم زمام أمورها ، وتحكم نفسها بنفسها .

لقد تورطت البلاد الديموقراطية أثناء رحلتها الطويلة فى أخطاء جمة ، فهل كفرت عن خطاياها بالانتقاص من الديموقراطية أو الشك فيها ؟

أبدا — ولقد ظل شعارها دائما : إن أفضل علاج لأدواء الديموقراطية —

هو المزيد من الديموقراطية . فهل آن لشعوب الشرق العربى أن تسير على الدرب كيما تصل ... ؟

أم أنها ستستأنف الكفاح من جديد للدفاع عن حريتها وإنسانيتها ؟

ديموقراطية القاهرة

ذكرنا فى مقدمة هذا الكتاب أن الديموقراطية لم تعد تنحصر فى المفهوم السياسى الضيق الذى كان لها فى القرن التاسع عشر ، يوم كان هم البشرية الأكبر أن تتخلص من أصحاب الحقوق الإلهية . ومن الإقطاع الذى كان يطؤهم بأظلافه . وأن يولد « الوجود السياسى » للإنسان العادى الذى لم يكن يومئذ أكثر من حيوان يسخر ..

تغير مفهوم الديموقراطية أو بعبارة أصح تطور ونما . وربطته التغيرات الاجتماعية بمفاهيم الاقتصاد ، ومفاهيم الاجتماع ربطاً وثيقا انتهى إلى تداخل كل فى الآخر حتى صارت كلها نسيجاً واحدا .

ومع ذلك ، فإن التعريف القديم الذى وضع للديموقراطية لا يزال أجمع وأصدق كاشف عنها .

فهى — كما قالوا : أن يحكم الشعب نفسه ، بنفسه ، لنفسه .

وهذا التعريف يصورها فى أزيائها جميعا — السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فحكم الشعب نفسه بنفسه يمثل الجانب السياسى للديموقراطية وحكمه لنفسه يمثل جانبها الاقتصادى والاجتماعى .

ذلك أن الشعب حين يمضى بالحكم وفق مقتضياته واحتياجاته لن يسمح بأن يعيش فى مجتمع تهيمن عليه السخرة ، ويمتص دماءه الاستغلال . نعم لن يقبل ، وهو الذى يملك زمام أمره ، أن يضع يديه فى الأغلال ورجليه فى السلاسل .

فالديموقراطية التي تتجاهل حقوق الإنسان الاقتصادية تفقد ذاتها

والمسألة الاقتصادية في بلاد متخلفة كبلادنا ليست مشكلة الفقراء والكادحين وحدهم ، بل هي مشكلة المجتمع كله ، والنظام جميعه . وإنها لكذلك حتى في البلاد الراقية والمتقدمة .

فإذا كانت الرجعية الاقتصادية تهدد الجماهير بالجوع والإفلاس ، فإنها تهدد النظام في مجموعه بالانقسام فالانقراض .

ذلك أن تركز الثروة في أيد قليلة، وطبقة معينة.، يجعلها قادرة على تسخير أجهزة الدولة جميعها لصالحها بما في ذلك البرلمان والحكومة .

إن المال ليس جبانا ، كما يقولون . ولكنه ماكر خبيث . ولقد ينكمش أمام بعض العوامل الطارئة والظروف العارضة ، ولكنه دائماً على درجة مشحوذة من اليقظة والجسارة والتأهب للعمل السريع . .

وحتى الآن لم تعرف الإنسانية سلاحا تفل به المال . فلايزال هو ، وسوف يظل إلى ما شاء الله فارس الحلبة دون منازع .

فإذا كنا ثلاثة في سفر ، وأحدنا يملك من المال مالا نملك ، شعرنا — نحن الإثنين الفقيرين — بأننا دونه ، وهو فوقنا ، وأحسسنا برغبة فطرية في تملقه ، أو على الأقل في مداراته ومسايرته .

وهذا المثل يتكرر في الأسرة ، ويتكرر في السوق ، وفي الطريق وفي المجتمع الكبير .

ومن أجل ذلك نرى ، الدولة ، في وضعها الحديث تحرص دائما حتى في الدول الرأسمالية ، ونصف الاشتراكية ، على أن تتأكد من أن زمام المال في يدها إلى حد ما .، وذلك بما تفرضه من رقابة وإشراف .

ونحن لا نريد بهذا الحديث أن ننادي بنظام اقتصادي معين . كما أن هذا الكتاب لم يجعل من أهدافه المقارنة بين بعض المذاهب الاقتصادية وبعضها الآخر .

وإنما يريد فقط ، وهو بصدد الدفاع عن الديموقراطية والتمكين لها ، أن يكشف عن أخطر العوائق التي تحول بيننا وبين الانتفاع بالديموقراطية والتي سترد كل محاولاتنا النبيلة تراباً في تراب .

هذا العائق الخطر نضعه تحت عنوان ، «الرجعية الإقتصادية» ولن نضعه تحت اسم ، الرسمالية ، إمعاناً منا في حياد هذا البحث.

وهذه الرجعية الاقتصادية حية تسعى في بلاد الشرق الأوسط كلها...

وهي في بعض هذه البلاد تملك الأرض وفي بعضها الآخر تملك المصنع.

والمصنع والأرض هما عماد الحياة الإنسانية وقوام الإنتاج جميعه

لقد أفاءت، «حركة ٢٣ يوليو» ،على مصر خيراً كثيراً كان في مقدمته تصفية الإقطاع ، وإحلال الملكيات المتواضعة مكانه .

وحدث مثل ذلك في بعض البلاد مثل سوريا .. ولم يحدث في العراق التي لا نزال نجد فيها من يملك عشر قرى ، وعشرين قرية !

ولم يحدث في الحجاز واليمن لأنه ليس هناك أرض زراعية واسعة تتيح للاقطاع أن يقوم غير أننا نجد في هذين القطرين العزيزين علينا شيئاً يماثل الاقطاع. بل نجد نفس الأثر الذي يخلفه الاقطاع ، والنتيجة التي يفضي اليها ، وهي (تركز الثروة القومية) في جيوب حفنة من الأمراء الغافلين ، والسماسرة والمغامرين !! إن أولى المشاكل التي تواجه التطبيق الديموقراطي هي (توزيع الثروة)

ونحن نسميها (ثروة) في هذه البلاد تجوزا . أما هي في حقيقتها ، فشيء آخر — اسمه سرقة ... ؟

لقد قامت الثورة الفرنسية لتحقق أهدافاً رشيدة لا يزال معظمها (منارة) تضيء للإنسانية الطريق . وأبادت في موكبها العارم الإقطاع الذي كان قائماً يرهق مجتمعها . وألغت الملكية بعد أن شيعت الملك

والملكة إلى العالم الآخر فى مهرجان دموى عنيف او مع ذلك، فعندما لم يسمح لها التطور يومذاك أن تضع المسألة الاقتصادية موضع الإعتبار الصادق والتنفيذ الدقيق ، أخذ هذا العامل نفسه ـ عامل الاقتصاد . ، يبث فى الثورة القلق والاضطراب. حتى رأينا نظام الحكم ذاته يقع تحت وطأة هذه الأنواء الاقتصادية، فيتغير من قنصلية، إلى امبراطورية، إلى ملكية مرة أخرى. ثم إلى جمهورية ، فدكتاتورية ، فإمبراطورية ، فجمهورية . !

لذلك نحن صادقون حين نقول : إن ولاءنا لإنسانيتنا ، وولاءنا لكفاح آبائنا الطويل وكفاحنا ، وولاءنا لهذا الفوز المبدئى الذى أفاءه الله علينا وإحساسنا بالإمكانيات النامية التى تؤهلنا لأن نكون من أرقى الأمم إنسانية وحرية ورخاء .

ولاؤنا هذا ، وإحساسنا هذا ، هما اللذان يحفزاننا لمكافحة الرجعية الاقتصادية ، فى كل أزيائها ، ويدعواننا لأن نفتح أعين شعوبنا وولاة الأمر فينا على البوار التام الذى سيكون من حظنا إذا لم نواجه هذه الرجعية مواجهة سليمة .

إننا لا ندعوكم لأن تكونوا شيوعيين ، ولا ندعوكم لأن تكونوا اشتراكيين ولا ندعوكم لأن تكونوا شيئاً من هذه الإصطلاحات والنظم. إننا ندعوكم فقط لأن تبحثوا عن علاج حاسم ضد تركز الثروة فى أيدى عصابة من الناس .

ندعوكم لأن يتكافأ الإنتاج والتوزيع تكافؤاً ينفى عن كواهلنا السخرة ، وينفى عن بطوننا الجوع، وينفى عن مجتمعنا الاضطراب ، ويحسم عن إنسانيتنا الهوان .

فإذا وجدتم هذا العلاج ، فضعوه تحت أى عنوان تحبون .

وإذا وجد هذ العلاج . فقد وجدت الديموقراطيـــة المشرقة التى لاتحجبها السحب والغيوم .

وهى التى عنيناها بقولنا « ديموقراطية القاعدة » .

* * *

إن فى يد الثورة المصرية الأخيرة التى حقق بها الجيش رغبه الأمة أن تكون لشعوب الشرق الأوسط المتخلفة كما كانت الثورة الفرنسية من قبل لشعوب أوربا والعالم . ولسنا نقصد بهذه المثلية تغيير نظم الحكم من ملكية إلى جمهورية ، فقد قلنا رأينا فى هذا الموضوع ، وإنما نعنى مثلية أعمق ، نعنى أنها ستنقل هذه البلاد جميعا من مرحلة جامدة مغلقة لم تكن تسمح أنظمتها وملابساتها بالتطور السريع والصحيح . إلى مرحلة أخرى توضع فيها جميع فرص النجاح والسعى المظفر بين أيدى الجماهير والشعوب .

ولكن إذا أرادت ألا يصيبها الاخفاق النسبى الذى اعتاق سير الثورة الفرنسية وألا تنتكس انتكاسها ، فعليها والتطور اليوم يساعدها ويلهمها ، ألا تترك (ميكروب) الرجعية الاقتصادية يفرخ ويتوالد وينمو .

لقد ظلت السلطة المصرية فى قبضة الأسرة العلوية مائة عام وعشرة لا لأن الشعب كان غافلا عن مظالمها ، أو عاجزا عن مقاومتها . بل لأن مقوماتنا الاقتصادية كانت فى يدها وفى أيدى الحواشى التى تساندها والتى توالدت من خصيان القصور وأغواتها .

نعم ، لقد كان أوضح مظاهر الذكاء الخارق لمحمد على الكبير إدراكه هذه الحقيقة فى وقت لم يكن كثيرون من الساسة المحنكين يدركونها ،

لقد أدرك الرجل أن السبيل لبقاء هذه الأمة فى قبضته ثم فى قبضة حفدته من بعده ، أن تظل لقمتها معه . وأن تبقى مصادر أرزاقها فى يده ويد ذريته . فجمع وثائق الامتلاك من الناس وأحرقها . وأعلن ملكيته المطلقة للأرض التى انتقلت لأولاده ، ثم نقلتها (الدائرة السنية) لبضعة أفراد من الموالى والمحظيين ..

وهكذا نستطيع أن نقرر دون أن نكون من علماء الاقتصاد والاجتماع بل دون أن نكون من تلاميذهما . نستطيع بالبديهة الإنسانية أن نقول ـ مطمئنين ـ أن سر بقاء الحكم فى الأسرة العلوية هو : تركيز الثروة القومية المتمثلة فى إنتاج الأرض ، فى يديها وستتكرر نفس القصة كلما وجد أناس يستطيعون أن يركزوا الثروة فى أيديهم . وعندئذ لن ينفع الأمة ثوراتها ولا دستورها ولا محاولاتها السديدة التى بذلتها لتحصل على حريتها والتى تعتبر حركة الجيش بداية لها

ولقد ذكرنا فى كتابنا ـ من هنا . نبدأ ـ كيف أن أمريكا نفسها شرعت تهــذب رأسماليتها وكيف ينادى المصلحون فيها من أمثال (اريك جونستون) برأسمالية ديموقراطية تتيح للعامل نصيباً من الإنتاج لا أجرا على الانتاج ...

فليكن مسعانا الحق أن تبدأ ديموقراطيتنا من القاعـدة ، وأن تكون وفاء لديون الطبقات العاملة علينا ، وليكن هدفها المجيد أن تحرر المجتمع حالياً ومستقبلا من الأغلال الاقتصادية مع تحريره من الأغلال السياسية . .

وحين نتكلم عن (ديموقراطية الجماعة) سنكشف عن الخطوط الرئيسية لديموقراطية القاعدة . أما الآن فنحن نعرض لها بالقدر الذى يربطها بديموقراطية الحكم ، من حيث كونه حكما واعياً شعبياً يحمل كافة التبعات السياسية والاقتصادية نحو المحكومين ،

وحين تتوفر لديموقراطيتنا هذه الإمكانيات الحية الخالقة ، التى تراعى بها حاجات المجتمع السياسية والإقتصادية والروحية ، فاذهبوا فى تطبيقها إلى أبعد الآماد ولا تخافوا .

إن فى أعماق شعوبنا خبرة تقيها شر الانحراف . هى خبرة الأحقاب

وخبرة البشرية التى تسرى فى كيانها بجميعه .

يقول العلامة (جود) :

(إننا إذا عرفنا الديموقراطية بأنها الحكومة التى للمواطن فيها الفرصة فى أن يشترك عن طريق المناقشة لنصل إلى اتفاق بصدد مايجب أن يعمل لصالح الجميع ، فإننا نصل إلى النتيجة الواضحة . وهى أن الديموقراطية بإعطائها الفرصة للناس فى رسم سياستهم وتحقيق ما رسموه تساعدهم أيضاً على التطور ، وعلى تقدم صفاتهم وأخلاقهم . . .

(وإنه ليس بصحيح أن الديموقراطيـة تخضع الدولة للفرد . بل بالعكس هى تمهد له وسائل إعداد نفسه لخدمة الدولة . دون إهمال أن الهدف الحقيقى للدولة ـ هو المحافظة على حقوق أفرادها .)

إن نظام الحكم فى بلادنا ـ مصر وما حولها ـ يجب أن يقوم على أساس أن الشعب بصفة شخصية وواقعية ، يوجه مصيره .

ويجب على الحكومة أن تجعل من نفسها الأداة الميسورة التى يتوسل بها الشعب إلى إنضاج مداركه السياسية وتمكين سيادته الدستورية . ولتحقيق ذلك لا يكفى أن نستنجد بالضمير الإنسانى فى الحاكمين فحسب

بل لابد من وضع ضمانات أكيدة وواضحة وكافية لتمكين الشعب من هذا الذى نريده له .

وهذه (الضمانات) هى (الدستور فى حراسة الشعب) وعند هذه النقطة من الحديث يبرز واجب مقدس من واجبات الجماهير . وإنه لما يطمئننا أن نستعيد الصلابة التى تذرع بها شعبنا فى مصر ، وشعب سوريا ، وشعب لبنان وشعب العراق ، ضد المحاولات الكثيرة التى كانت تهدف إلى إلغاء الدساتير أو تعطيلها .

نعم . علينا ـ نحن الشعوب ـ أن نحرس مقومات حياتنا السياسية فالألفاظ الجميلة ، والعبارات المتألقة التى ترقد فى إغراء وفتنة على

صفحات الدستور لاتستطيع أن تحرس نفسها .

ولقد رأينا كيف كان الدستور التركى الذى وضع فى عهد (مصطفى كمال) يقول فى مادته الأولى :

(السيادة ملك للشعب دون قيد أو شرط) . ثم يحرم هذا الشعب صاحب السيادة بلا قيد أو شرط (!) من تكوين النقابات التى تدافع عن مصالح العمال . كما حرم ـ قبلا ـ من تأليف أحزاب سياسية عدا حزب مصطفى كمال نفسه الذى لم يكن للناخبين فرصة الاقتراع إلا منه ، وإليه . حتى لقد حدث فى انتخابات عام (١٩٣٩) أن كان عدد النواب (٢٩ ،) وكان عدد الذين ينتمون إلى الحزب الكمالى (٤٢٤) ! !

إن الظروف التى يحتمل أن تكون قد حملت مصطفى كمال على هذا السلوك قد اختفت وراء الوسائل الجمة التى استحدثها التطور لترقية البشر . فلنتجه نحوها فى صدق ، ولنتعاون على المستقبل فى طمأنينة .

* * *

والآن ، فعلى أى صورة ينبغى أن يكون دستورنا . وتوضع قوانينا . ؟

هل نكون دينية . . أم مدنية . . أم تكونهما معاً . . ؟

وكيف وضعت القوانين من قبل . ثم كيف تطورت . وكيف توضع اليوم . ولمن توضع . ؟

إن الفصل التالى من الكتاب يريد أن يجيب على هذه الأسئلة . ويحاول أن يكشف عن مقوم آخر من مقومات الديموقراطية .

فإلى هناك . .

ديموقراطية التشريع

« أنتم أعلم بشئون دنياكم » . . .

محمد رسول الله

« إن القوانين تخرج من فطرة الشعوب واحتياجاتها ، كما يخرج النبات من الأرض » . . .

سافينى

فى هذا الفصل :

صفحة

معا : في اخلاص وشجاعة

عندما وقع فى سوريا الانقلاب العسكرى الأول عام (١٩٤٩) ومضى القائمون بالحركة يتحسسون طريقتهم . . ، تعالت صيحات بعض الجماعات الدينية مطالبة بتطبيق الشريعة والقوانين الإسلامية وهدرت الحركة فى طريقها دون أن تقف لتسمع هذا الصياح .

وتلا الانقلاب الأول ، انقلاب ثان وثالث ، وحتى اليوم - فيما نعلم - لم تستبدل سوريا بقوانينها القائمة قوانين أخرى إسلامية على حد تعبير الذين طالبوا بها ولا يزالون يطالبون .

وعندما قامت فى مصر حركة (٢٣ يوليو) تعالت صيحات مماثلة لتلك التى سمعناها من قبل تطالب فى اصرار وتقوى بتطبيق الشريعة الإسلامية وقوانينها مما اضطر رئيس الوزراء وقائد الجيش أن يعلن فى إحدى خطبه أن أصحاب هذه النداءات والشعارات يريدون أن يلحقوا بالوطن أخطاراً لا يحتملها .

وقد يمضى موكب الحركة غير ملق سمعه ولا باله لأولئك الذين لن يكفوا بدورهم عن الصياح والدمدمة . !

فهل من الخير أن نتركهم يصيحون ، وأن نكتفى فى توجيههم بقولنا إن فيما يدعون اليه خطراً على البلاد . ؟

لا نظن ، فالإيمان الرابض وراء هذه المطالب لا يسكته الإهمال ، ولا يهزمه التخويف .

وشىء آخر ، فالمؤمنون بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية فى شرقنا الأوسط كثيرون . وهم اليوم مجرد أفراد ، أو مجرد جماعات ، ولكنهم

فى غد قد يصيرون شيئاً آخر يوجه بنفسه أو يساهم مع غيره فى توجيه مصاير البلاد .

لذلك ، فإن الواجب الذى يضعه على عاتقنا إيماننا بالحق ، وإيماننا بالخير ، وولاؤنا لأنفسنا ولبلادنا ، يدعونا لفحص هذه الدعوة ومناقشتها ، وإقناع دعاتها بأن القوانين التى نحكم بها اليوم هى ، وإن لم تكن ذات سمات دينية ، قوانين إسلامية أو قوانين يقرها الاسلام وهى فى ذات الوقت قوانين إنسانية ساهم فيها العقل البشرى مع الوحى السماوى ، وانبثقت من حضارات موصولة الخطى وأديان شرع الله فى شوطها الأخير لمحمد عليه السلام ماوصى به نوحا وابراهيم وموسى وعيسى والمرسلين ..

وليس يفيدنا فى هذا البحث أن نراوغ ونختفى وراء الكلمات فهذا الموضوع يجب أن ننتهى منه إلى رأى يضع حداً لهذه البلبلة التى طال بها الأمد ، وطال معها شقاقنا ونزاعنا

فليقل كل إنسان ماعنده ، وليلق بحجته ولأن نتكلم فنخطىء خير من أن نندمل على نفاق ونطوى على ضلالة

وأيضاً ـ كما يقول جون ستيوارت مل ـ (فأن الحق ليستفيد من خطأ الذى يعتمد على فكره مع اتخاذ الأهبة وإنعام النظر ، أكثر مما يستفيد من صواب الذين لايعتقدون الصواب إلا من باب التقليد دون أن يكلفوا أنفسهم مؤونة البحث ومشقة التروى)

وفى تاريخ الإسلام عبرة لا أعرف لها نظيراً فى الحث على التزام الأناة والتروى أمام كل رأى يكون بالنسبة لنا جديداً

فهذا الإسلام كان يوما ماسحرا وكان ضلالا وكان كهانة وإفكا وفى رأى من كان كذلك ؟

فى رأى عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم من الذين ماكادوا يقبلون عليه ويتمعنونه ويستلهمونه حتى غيروا نظرتهم اليه ، وحتى وضعوا حياتهم وما يملكون فى سبيل الذود عنه ورفع لوائه .

فما نراه أحيانا خطأ وضلالا ، قد يكون فى حقيقته ، وقد نراه فيما بعد حقاً وطاعة .

ونحن نعلم أن بيننا جماعات من المتدينين ذوى ضمائر مستنيرة يحبون أن يسمعوا ، ويريدون أن يفهموا . .

ولكن هناك أيضا جماعات أخرى فيها تدين يحتاج إلى دين . . . ولهم عقول يعوزها النور .

هؤلاء يشبهون الهنود الحمر شبها جامعا .

فلقد حملت الهجرة إلى الهنود الحمــر قوما كانوا يمثلون بشرية متقدمة ، اجتازوا بحر الظلمات ليستثمروا هذا العالم الهامد المستلق وراء المحيط .

ووقف الهنود الحمر للوافدين بالمرصاد ، لأنهم يمثلون فى نظرهم مدنية مليئة بالالحاد والفحش . فراحوا يقاتلونهم تارة ، وينطوون على أنفسهم أخرى وأقاموا بينهم وبين ذلك الرجس سدوداً من تقاليدهم وحواجز من أوهامهم .

أكانت قافلة التطور من الحمق بحيث تأخذها بهؤلاء رأفة ورحمة ..؟

كلا . ولقد فنيت مقاومتهم كما تفنى فقاقيع المحيط ، وغامت ذكراهم وراء حثيات من التراب الذى أثارته عجلات الحضارة الزاحفة .

ونحن نستطيع أن نترك « هنودنا الحمر » يمضون لمثواهم ، ويأرزون إلى نهايتهم . لكننا نشفق عليهم ، وعلينا من ضياعهم ، لذلك ندعوهم

إلى التفاهم والتروى ، وقبل ذلك ندعو أولئك الذين يحبون أن يسمعوا ، ويريدون أن يفهموا .

إننا كثيراً ما نسمع إلحاحات دينية تنادينا بالعودة إلى الدين ، ثم نتبين آخر الأمر أن ما تدعو إليه هذه الإلحاحات شيء آخر سوى الدين . . ؟ وطبيعى أن الحياة فى مجتمع بشرى ، لا يمكن أن تستقر على نهج متطور رشيد، مادام هذا المجتمع لم تتحدد فيه بعد مفاهيم قيمه العليا وعلى رأسها الدين . وما دام هذا المجتمع عاجزاً عن أن ينضو مخاوفه من المدنية والارتقاء .

فلنمض معا فى شجاعة وإخلاص ، ولنعلم أننا اليوم أكثر احتياجا من أى يوم مضى إلى فض هذه المشكلة وتصفية ما حولها من خلاف.

المدنية : موكب واحد

منذ بدأ الإنسان الأول دبيبه فوق هذه الأرض بدأ فى نفس الوقت يغزل أول خيط فى نسيج المدنية التى نتلفع بها اليوم ونزدان .

ولم تكن المدنية البدائية ، والتى ننعتها اليوم بأوصاف لا تعطيها حقها من التقدير ، مدنية انسلاخية تهتم بشىء وتترك بقية الأشياء . بل كانت جامعة مستوعبة تتمثل فى كل ما نسميه اليوم فناً ، وقانوناً ، وعلماً ، وأدباً ، وأسرة ، ودولة . .

وكان ذلك شيئا طبيعياً . لأن احتياجات الإنسان المتنوعة والمتداخلة كانت ولا تزال المنبع الثرّ لعناصر حياته ، ومقومات تقدمه .

وتوقير المدنية وإجلالها والثقة بها ، تمثل نقطة البدء فى موضوعنا هذا ، فالتشريعات والقوانين ظاهرة من ظواهرها ، وعصب من

أعصابها ، فلكى ندرك قيمة الفزع وحتميته وطبيعته ، لا بد من إدراك ذلك كله بالنسبة للأصل أولا .

وإذن ، فعلينا أن نعلم أن المدنية تراث إنسانى وتكوين تاريخى ، ولا يزيد فى الذهاب بشرف الاسهام فيها ، رجل مثل (جيمس وات) أو (نيوتن) عن ذلك الإنسان البدائى الذى حاول لأول مرة أن يبرى غصناً يابساً بشظية من حجارة .

إن الموكب الطويل الذى بدأ بظهور آدم وحواء على الأرض ، والذى يمخر سفينه اليوم عباب بحر طام من عرق الأولين ودموعهم هذا الموكب العظيم هو الذى صنع المدنية وأبلى فى سبيل تنقيحها وتصعيدها بلاء كله جبروت وجسارة ، فكل استغناء عن هذا الجهد المتساوق بلاهة ، وكل نكران له جحود ، وكل مروق من هذه الدائرة الفسيحة ضياع وانقراض .

والمدنية ليست مصباحاً كهربائيا ، نستطيع أن نضغط على مفتاح صغير) فينطفىء . . بل هى تشبه الكهرباء نفسها . . إنها موجودة فى الكون لأنها جزء من طبيعته ، وسارية فى أوصاله دائما .

وهى لا تبيد ، وإنما تتطور ، فمدنيات بابل ، وأشور ، وحضارة أثينا والرومان ، هذه هى التى نعايشها اليوم ، وسيعايشها الوافدون إلى الحياة غداً وبعد غد . . . وكما يتحول التراب إلى ، نبات ، وإلى حياة . ، تصنع المدنية ذلك عند ما يخيل إلينا بادت وصارت ترابا .

وما نحن ، وما الذين سبقونا ، وما الذين سيجيئون ، سوى (مشتل) لبذور المدنية الولود التى لا تعرف العقم ، ولا تعرف البوار .

والمدنية ماضية قدماً ، وهى ذات طابع انسيابى استطرادى .

وإذا بدا لنا أنها فى إحدى دوراتها تعود إلى مكان كانت قد بدأت منه فى عصر قديم . فإن هذا لا يصور انتكاسها . لأنها تعود فى نقطة أعلى من النقطة التى كانت قد بدأت منها قديما. فوسائل الإنتاج -مثلا- كانت ملكا للجماعة فى العصر البدائى . فإذا اقتضت المدنية اليوم أن تعود ملكا للمجتمع من جديد ، فليس معناه أن المدنية تنتكس وترجع القهقرى . لأنها تضع التجربة القديمة فى مستوى أعلى ، ومنسوب أبعد .

أما أن تعود إلى الوراء فى أى مظهر من مظاهرها . وعنصر من عناصرها ، فهناك الاستحالات المادية العديدة التى تنأى بها عن هذا الارتداد .

لقد كنا قديما نعبر عن أنفسنا بالخطوط والمنحنيات .

فإذا أردنا — مثلا — أن نكتب كلمة الليل . رسمنا هلالا ونجما .

فهل من الممكن . فضلا عن أن يكون من الأفضل . أن نتخلى عن مطابعنا وما فيها من إمكانيات تشبه السحر . لنعود من جديد إلى عهد الخطوط والمنحنيات . . ؟

إن هذا المثل يمثل فى بساطة . الاستحالة المادية فى أن ترجع المدنية إلى وراء .

وإن المدنية ليست نزوة . ولا شيئا يفتعل . ولكنها فى كل أطوارها وليدة ضرورات الإنسان . وثمرة احتياجات أكيدة للبشر . لذلك كان التطور أول خصائصها . والتحول أهم مقوماتها .

وهى لا تتطور بدافع من ذاتها . بل بدافع من احتياجاتنا .

ونضرب لذلك مثلا آلة الغزل والنسج — فعند ما وجدت جماعة ترعى الغنم . كان مبلغ جهدها أن تشرب لبنها وتأكل لحمها .

وتحت وطأة الزمهرير الذى كان يضنيها فكرت فى الانتفاع بالصوف . فكانت تقصه بأيديها . وتنظفه وتمشطه كذلك . ثم تغزله بمغزل بدائى .

ثم أغراها نجاح التجربة بالمثابرة فأدخلت بعض التحسينات على المغزل . .

واتسعت دائرةالإنتفاع بالصوف ونمت حاجتنا إليه . فكان لابد أن يتفتق وعينا عن شىء جديد يسعفنا . فكان النول . .

وكانت الأسرة كلها تجتمع على النول . الأطفال يجمعون الصوف وينظفونه . والبنات والأمهات يمشطنه ويغزلنه . و[illegible] ينسجون .

وحـــدث أن استوطنت هذه الصناعة (بلاد الانجليز) فى القرن السابع عشر . حتى كادت أنوال النسيج توجد فى كل دار .

ونمت انجلترا . فكان لا بد أن تنمو حاجتها إلى النسيج . وينمو أيضا إحساسها بضرورة تطوير الآلة وتحسينها .

وكأنما تركزت وطأة هذا الإحساس على كاهل نساج فقير يدعى (جون كاى) فأدخل على النول تحسينا يوفر دفعه باليد ، وبالتالى يوفر وقتاً طويلا .

ومن العجيب أنه كان هناك (هنود حمر) فقد قامت ضده جماعة لايريدون أن يتحرروا من التعب ، فاقتحموا داره وحطموا منسجه . وهموا ليقتلوه لولا هربه وفراره . !

جاء هذا الاختراع الجديد كالسوط يسوق المغزل سوقا عنيفا ، فبعد أن كان النساج الواحد يحتاج إلى غزال مثله . صار كل نساج بحاجة إلى عشرة من الغزالين .

فكيف السبيل . ؟

ظهر مخترع آخر فى ثياب نساج فقير يدعى (جيمس هارجريف) فاهتدى إلى وضع عدد من الآلات الغازلة جنباً إلى جنب على إطار واحد ، وبذلك تغزل كمية أكبر ، بجهد أدنى . وحدث له من المقاومة ما حدث لسابقه . !

وبرزت مشكلة جديدة هى (رداءة الخيوط) فظهر لها مخترع جديد يدعى (كرمبتون) الذى اخترع آلة تحمل فى بنائها ألف مغزل تخرج خيطاً دقيقاً وثيقاً . ثم تداعت الاحتياجات وتداعت معها المشكلات فبعد أن كان المنسج يسبق المغزل ، أصبح العكس ولم يكن من الممكن أن يظل (النول) عاجزاً كسيحا .

وهنا يبرز مخترع جديد ، ومن عجب أنه فى هذه المرة (قسيس) ماكان يدرى عن الآلة الغازلة ولا عن المنسج شيئاً ، ولكنه فقط سمع شكوى قومه وحيرتهم . فاختفى (كارتريت) عن أعين الناس حينا ثم خرج اليهم بآلة جديدة كان ميلادها . ميلادا لثورةصناعية متطلعة . !

وظل التحسن الطارىء على آلات النسيج يتتابع حتى عمرت بها المصانع الشامخات . التى تستجيب لحاجات البشرية فى سخاء ميسور . والتى تصور وجها من وجوه المدنية المادية الظافرة .

— والآن نريد أن نسأل .

هل كان قيام الانجليز بالعبء الضخم فى محاولة تطوير صناعة النسيج وتقدمها صارفا لغير الانجليز من كافة أقطار الأرض . وصارفا لنا نحن العرب والمسلمين عن الانتفاع بما وصلت اليه الآلة على أيديهم من تقدم .؟

وهل كانوا . وهل كان غيرهم ممن ساهموا فى إبداع تقدم آخر ، وخلق مخترعات أخرى ، يصممون وهم يعملون ، على ألا ينتفع بهذه المدنية أحد سواهم .؟

وهل حال اكتشاف العرب المسلمين لبعض الخواص الكيمائية ، وإنشاؤهم علم الجراحة ، وعلم الجبر ، واستخدامهم الكسور العشرية لأول مرة . وابتداعهم نظريات جديدة لانكسار الضوء ، وسبقهم الشعوب جميعا إلى إنشاء المستشفيات والصيدليات ، وسبقهم أهل أوربا فى إقامة المدارس والجامعات .

هل حالت صفتهم كعرب ، وكمسلمين بين أوربا المسيحية وبين الافادة من هذه الاكتشافات الباهرة ، ومحاكاة هذه المدنية الباسقة ؟

وأيضا ، هل كان اختلاف الدين . واختلاف الجنس واختلاف السجايا ، حائلا بين العرب وبين حضارة الأغريق التى أقبلوا عليها فى نهم عظيم يترجمون كتبهم ، ويتـــدارسون ثقافتهم ، ثم يضيفون اليها جديداً طيبا . ؟

هذا هو مانعنيه بقولنا (المدنية موكب واحد) ، وهى كذلك بالنسبة للعوامل التى تكونها ، وأيضا بالنسبة للموضوعات التى تتناولها

فما حدث لآلات الغزل والنسيج التى ضربناها مثلا ، حدث لكل أشياء هذه الحياة من فن ، وعلم ، وأسرة ، ودولة ، وقانون .

ذلك أن البشرية فى تقدمها لم تكن تبغى التقدم المادى فحسب . بل والأدبى أيضا . فليس من طبائع الأشياء أن يتطور الانسان ماديا ويتخلف روحيا .

لذلك فإن الموكب الواحد يساند بعضه بعضا كى يحقق تقدما متجانسا إن لم يكن تجانسا مطلقا . فإلى حد كبير .

لقد سلك القانون إذن نفس الطريق . وهو فى طوره الأخير ليس من صنع أمة واحدة . ولا جيل واحد . إنه عمل الانسانية كلها . وثمرة مجهودها العام .

والآن . نسأل أسئلة أخرى . هل كانت تلك الجهود التى بذلتها البشرية لترقية حياتها . حسنة دائماً . ؟

هل كانت حقا لايشوبه خطأ . ؟

هل كانت نفعا لايشوبه ضرر . ؟

وهل كانت تمثل الكمال الميسور ، أم الكمال المطلق . ؟

وهل حل التطور المادى جميع مشاكلنا المادية . ؟

وهل حل التطور الأدبى جميع مشاكلنا الأدبية . ؟

أم أن الرحلة الباسلة لاتزال ماضية فى الطريق الذى هيأه الله لها . موجهة وجهها وعزمها شطر تقدم أكثر . ومدنية أوفى . وهى ـ إذن ـ تدعونا لنؤدى دورنا فى غير تهيب . ونضيف إلى الحياة جديدا فى عقلها وجديدا فى قلبها . وجديدا فى كل شىء تتصل به ويتصل بها ، ؟

أما نحن فننادى بأن الرحلة لاتزال هادرة ، وستظل كذلك أبدا . وبالقدر الذى ندرك به مكاننا فيها . وواجبنا نحوها . سيكون انتفاعنا بما عملت . وما تعمل يداها .

وليس ذلك فحسب . بل لا بد لنا أيضا من ادراك التفاعل القائم والمستمر بين عناصر المدنية جميعها من فن . وقانون . ودين . وخلق . ومنفعة .

* * *

القانون : فى زمالة التطور

والآن . علينا أن نعرف كيف نشأت القوانين . ومن أى نقطة بدأت ، وما مقتضيات وجودها . وعوامل تكونها . وكيف كان بعضها يرتوى من البعض الآخر ، حتى كونت جميعها حضارة تشريعية

لا تزال حتى اليوم ورغم تفوقها العظيم تحتفظ ببعض الملامح التى تشير كالضوء إلى أثر الإنسان البدائى فى هذه الحضارة . ونصيبه فى هذا الإنتاج .

إن علماء التاريخ يقررون أن الإنسانية فى نماذجها الأولى لم يكن لها قانون .

ومنذ عهد قريب زار (الفرد رسل ولاس) إحدى الجماعات المتأخرة المنقرضة فى أمريكا الجنوبية فقال : — لم أجد بينهم قانونا ولا حاكم سوى الرأى العام الذى يعبر عنه أهل القبيلة تعبيراً حراً ، فكل إنسان يحترم حقوق زملائه احتراما دقيقا ، وعلى الرغم من أنهم همج ، فان الاعتداء على حقوق الغير يندر وقوعه أو يستحيل . إن الناس جميعا فى مثل هذه الجماعة متساوون تقريبا) .

ويحدثنا (ول ديورانت) فى كتابه قصة الحضارة عن المرحلة الأولى فى تطور القانون ، أو بتعبير أدق ، يحدثنا عما عساه أن يمثل المرحلة الأولى لهذا التطور . . فيقول : (إنها أخذ الانسان لنفسه بالثأر . فيقول الرجل من البدائيين : إن الثأر ثأرى ، وسأرد عن نفسى مالحق بى .

(وفى مجتمعات بدائية كثيرة نرى أنه إذا حدث أن اغتال (ا) شخصا آخر هو (ب) كانت النتيجة أن يقتل (ا) على يد ابن (ب) أو صديقه .

ولنرمز له بحرف (ج) ثم يقتل هذا الابن أو الصديق الذى رمزنا له بالحرف (ج) على يد ابن الذى قتلناه قصاصا ورمزنا له بالحرف (ا) وهكذا يتسلسل القصاص حتى تنتهى آخر أحرف الهجاء .. !

لقد ذكرنا من قبل أن القانون فى نماذجه الحديثة المتحضرة يحمل بعض ملامح ما قبلنا وسماته .

وهذا المثل شاهد حق . فسنرى فيما بعد . كيف تطور حتى صار فى شريعة (حمورابى) وديعا معتدلا . فالنفس بالنفس والسن بالسن . ثم جاءت شريعة موسى عليه السلام ومن بعدها الشريعة الاسلاميـــة تزكيان العقل البشرى . وتقرران الحكم الذى وضعه (النفس بالنفس والعين بالعين . والأذن بالأذن . والسن بالسن .) وليس ذلك فحسب .

فإن هذه المجتمعات البدائية نفسها التى كانت تستمر فى الثأر حتى الحروف المجانية . تطورت فيها عقوبات القصاص . عند ما أدركت أن القصاص سيفنيها ، فوضعت مكان الثأر ، التعويض ، حتى لقـــد حددت أثمانا معينة للعين ، وللسن ، وللأذن ، وللذراع .

وهنا نرى مرة أخرى هذا التطور ماثلا فى شريعة (حمورابى) ويظل ساريا مع الزمن ، منسابا فى شرايين الشرائع حتى نرى الإسلام نفسه يزكى اجتهـاد البشرية مرة أخرى ، فيضع التعويض بديل القصاص ، والدية مكان القتل فى حالات معينة فيحدثنا جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم (فرض الدية على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتى بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفى شاة ، وعلى أهل الحلل مائتى حلة) وفى حديث آخر ـــ وعلى أهل الذهب ألف دينار .

ونجد الاسلام كذلك يضع تعويضات متفاوتة للأعضاء ، فيقول الرسول عليه السلام (فى كل أصبع عشر عن الأبل ، وفى كل سن خمس من الابل) إلى آخره

* * *

لم تكن للبشرية إذن قانون محدد فى أيامها الأولى ولكن كان لها تقاليد ومواضعات تقوم مقام القانون .وإذ كنا قد بدأنا حياة الاجتماع بالأسرة ، فقد كان الأب أو مايلقب بـ (الرجل المسن)هو مظهر السلطة

ومضى الموكب الأعزل مثخنا فى الأرض المجهولة ، ومن مخاوف الناس وتبادل الأحاديث والمشاعر كانت تتكون العادات التى تأخذ مكان القانون . أى أن الأشياء التى صارت فيما بعد التزامات يخضعون لها وعرفا يحترمونه جاءت منهم . ولم تجىء من شىء خارج عنهم .

حتى الدين نفسه ، قبل أن يأتيهم وحى السماء هاطلا مدرارا . كان ثمرة إحساساتهم ونجواهم .

فلقد كانوا ، وهم يرعون الحيوان يطيلون النظر إلى النجوم وكان يروعهم قرص الشمس المتربع على السماء كأنه تاج ملك غير منظور . واستحوذ عليهم منظر القمر الذى يولد هلالا كخيط رقيق . ثم يستدير فيبهر الأبصار ، ثم يرتد ثانية كالعرجون القديم .

واستأثرت الأرض بإعجابهم حين رأوها تنبت . وتخرج البذرة الواحدة عودا مترعا بالحبات .

وكانت هذه الظواهر تبلبل خواطرهم . ولما عجزوا عن تفسيرها تركوها تعتمل فى وجداناتهم حتى برز من بينهم جماعة أولوا ذكاء ممتاز وعزم جسور . فاستغلوا هذا الارتباك لصالحهم ، وأقاموا من أنفسهم سحرة وكهنة . وتولوا ، إصدار الأوامر والنواهى للناس

وهكذا دخلت الالتزامات الاجتماعية فى طور جديد

ومضى السحرة والكهان يقولون : هذا حلال وهذا حرام .وكلما دمدم الرعد ، وانبلج البرق ، اهتبلوا فرصة ذلك ، فدسوا أوامرهم بين الزئير والوميض .منتهزين الرعب العظيم الذى يستولى آنئذ على الناس!

وكان اللفظان المعبران عن الحل والتحريم هما : التقديس والنجاسة .

فهذا الشيء مقدس . وذلك الشيء نجس ، ولسوف تظل الأمور كذلك دهراً طويلا .

ولسوف تتسع دائرة هـذه الجماعة التي تصدر الأوامر وينضم إلى الكهنة آخرون من ذوي البأس والنفوذ في الجماعات الانسانية التي تتحول آخر الأمر إلى دولة .

ولكن قبل هذا التحول ستظل الكلمة العليا للكهان الذين يزعمون أنهم المتكلمون بلسان الله في الأرض . . !

فلنذكر ، أن القواعد التي تضبط سلوك الإنسان الأول كانت تنبع من فطرته وإرادته واحتياجاته . فلما حيره المجهول وتمخض المجتمع عن عناصر جديدة وضعت نفسها داخل إطار مقدس استسلم الناس لها ، وصارت ترسم لهم الخطوط . تارة بالاشتراك معهـــم ، وتارة بالانفراد عنهم .

* * *

وحين اتسعت البشرية ونمت ، نمت معها حاجتها إلى شرائع وقوانين .

وخلال هذا المدى الطويل كان العقل يسعى ويزحف . وحين قامت الدولة وأنشئت الحكومة وبرز من الناس قواد وساسة وفلاسفة .

كان العقل قد استطاع أن ينقل مركز الثقل في التشريع خاصة إلى جانبه وبدأت القوانين تتدرج في طريق جديد وفلسفة جديدة لا تعتمد في مصادرها على ذلك المجهول الذي كان الكهنة يخوفون به الناس .

بل تعتمد على وعي جديد قوامه « أن الحقوق مزايا تمنحها الجماعة للافراد على اعتبار أنها تؤدي للخير العام وأن القوانين تتطور بتطور الاحتياجات البشرية التي هي مصدرها الأول والأخير » .

صحيح أن القانون ظل يتأثر بأهواء السلطات القائمة ولكنه فى مجموع نقله وخطواته تحرر بصورة كبيرة من السلطة الغيبية التى كانت تسمى الدين ، والتى لم تكن فى حقيقتها دينا ولا وحيا نزل من السماء .

ولسنا نؤرخ للقانون حتى نتابع خطاه جميعا . ولكننا سنضع أعيننا فقط على بعض أطواره الزاهية لنرى آثر العقل فيه ، ولنؤمن بمقدرته الفائقة . . وأيضا لنرى المشابه المشتركة التى تؤكد لنا الدور الذى يلعبه التطور فى كل شىء من أشياء الحياة بما فيها القانون .

* * *

إن القانون « السومرى » رغم بعد الشقة بيننا وبينه يمثل تفوقا ملحوظا . لقد نظم العلاقات التجارية من قروض وعقود وبيع وشراء وتبنى ووصاية .

ورغم تأثره بالدين القائم يومئذ فى بلاد سومر . حتى لقد كان معظم القضاة من الكهنة ، وجلسات المحاكم تعقد فى المعابد . على الرغم من هذا فان آثر العقل كان واضحاً ، حتى لقد استطاع أن يسن قوانين ليعاقب بها الكهنة الذين كانوا قضاة وعزلهم . وأن يسن قوانين لينظم بها الضرائب والرسوم التى كانت تدفع للمعابد بغير شفقة ولا حساب . ويضع الشرائع التى تحول بين الكهنة وبين اغتصاب الأموال والأملاك التى كان « رجال الدين » يبتزونها من الكادحين بزعم أنها للآلهة .

ونسخ القانون « السامى » فى بعض مواده ، فألغى عقوبة قتل الزوجة الزانية ، وجعل بديل القتل أن ينكح الزوج عليها زوجة أخرى . . .

وبلغ فى تقدميته أن جعل للمرأة حق التصرف فى مالها وحق تولى الحكم ، والجلوس على العرش كما حدث فعلا إذ تربعت على عرش الملك

حينذاك الملكة « شوب — آد[1] » .

وبلغ من ألمعيته أن حرم على المتخاصمين أن يذهبوا للقضاة حتى يبعث كل متخاصم حكما من أهله , ويحاول الحكمان أو المحكمين أن يوفقوا بينهما . .

فإذا اتجهنا إلى قانون « حمورابى » وجدنا محاكم مدنية لا أثر للكهنة فيها . ومعنى هذا أن العقل قد حقق انتصاراً أكبر ونجد شريعة ناضجة يقوم قانون القصاص فيها على أن « النفس بالنفس والعين بالعين » ثم يضع مكان هذه العقوبة الفدية .

وإذا ارتكب أحد الأشراف والكبراء جريمة جاءت عقوبته أشد وأنكى من عقوبة الفرد العادى . . !

وتجعل الإعدام عقاب من يسىء استعمال وظيفته أو يسطو أو يقطع الطريق .

ويعنى القانون بتحديد أثمان السلع والأتعاب والأجور .

ويسن قانون الوراثة فيحصر التركة بين أبناء الزوج دون زوجته وعلى الرغم من أن النظام الطبقى كان قائماً ، فإن العقل والضمير الإنسانيين كانا يتعاونان معا لخدمة المجتمع ، ما وجدا لذلك سبيلا . فجاء قانون الوراثة يعمم التركة بين الأبناء جميعا بعد أن كانت محصورة فى الابن الأكبر وكان ذلك وسيلة لتفتيت الثروات الكبيرة .

وصان « السمعة العامة » للفرد . فإذا اتهم رجل ، آخر بجريمة عقوبتها الإعدام ، ثم عجز عن إثباتها كان جزاؤه — أى المدعى — الإعدام . !

---

(١) قصة الحضارة (الجزء الثانى)

ولكى نلمح صورة جامعة عن قانون « حورابى » وعن الروح الذى أملاه . يكفينا أن نقرأ السطور الأولى من مقدمته :

ــ « جئت لأنشر العدالة فى العالم ، وأقضى على الأشرار الآثمين، وأمنع الأقوياء من ظلم الضعفاء ، وأنشر النور فى الأرض ، وأرعى مصالح الخلق » .

إن العلماء والنقاد يسمون قوانين « حورابى » هــذه ، التشريع الدستورى . لما بلغته من نضوج جعلها جديرة بهذه التسمية . ويعجبون من تنسيقها الذى لا يختلف إلا قليلا عن ترتيب قوانيننا الحديثة ! !

فهى مقسمة إلى قوانين خاصة بالأملاك المنقولة ، والأملاك العقارية وقوانين خاصة بالتجارة وبالصناعة ، وأخرى خاصة بالأسرة، وبحقوق العمل .

وكان العقل الذى صاغها والضمير الذى سقاها ينمان عن شخصية فذة ، تؤمن بالديموقراطية . ولئن عجزت عن أن تصبغ الحكم بها صبغة شاملة ، فقد حاولت ذلك فى التشريع ، ونجحت إلى حد بعيد . .

لقد ختم « حورابى » شريعته بعبارة جليلة كتلك التى بدأ بها فقال :

ــ « لعل الناس يقولون : إن حورابى حاكم كالوالد الحق لشعبه . لقد جاء بالرجاء لشعبه مدى الدهر كله ، وأقام فى الأرض حكومة طاهرة صالحة » . . !

* * *

والآن تعبق مشاعرنا بالسعادة والغبطة ، ونحن نتجه شطر « أثينا » لنرى بلاءها الإنسانى العظيم ، وهى تقدم للبشرية ثمرات عقلها وسموها

الروحى ، وتصوغ قوانين واعية رشيدة .

وإنه ليلقانا على أبواب المدينة الخالدة المشرع الفذ (بركليس) .

ها هو ذا واقف فى الجمعية العمومية يخطب فيقول :

— « إن هـــذا النظام الذى اخترناه بأنفسنا لأنفسنا اسمه الديموقراطية . وذلك لأنه لايهدف إلىمصلحة الأقلية . بل إلى مصلحة أكبر عدد ممكن .

(وجميع المواطنين من الناحية القانونية يتمتعون بالمساواة فيما يتعلق بالخصومات الفردية . وأما من حيث الوصول إلى المناصب ، فالمفاضلة بين الأفراد لا تقوم إلا تبعا لما يتميزون به ، وأساس التمييز هو : الموهبة . لا الإنتماء إلى طبقة معينة .

(ولا يمكن أن يحال بين شخص وبين خدمة المدينة بسبب — فقره ، أو عقيدته ، أو خموله الاجتماعى ، ما دام قادراً على النهوض بهذه الخدمة) .

إن القانون الأثينى كان وثبة فى الضوء فقد وثت بالتطور التشريعى وثبة هائلة . وفرض نفسه فى غير إكراه على جميع القوانين التى جاءت من بعده . وكان فى أيدى الفقهاء المسلمين أنفسهم مصباحا هداهم لخير كثير .

لقد قرر الديموقراطية المطلقة حتى صار من حق كل فرد عادى أن يذهب إلى (البرلمان) ويتكلم ويناقش .

وصدرت قوانين تحمل هذه الأسماء والمشكلات .

فهناك قانون (الخبز بثمن زهيد) وقانون (معاش ذوى العاهات) وقانون (إصابات العمل وأيتام الحرب) .

ونظم السياسة ، فلم تعد حرفة بل تضحية وواجبا وحكم الحاكمين بقانون الشرف والقناعة ، فقال عنهم :

(لا يحق لهم أن يأخذوا من مال الدولة أكثر مما يطعمون . بل لا يحق لهم أن يأخذوا أجراً فوق طعامهم ، وإلا كانوا مرتزقة . ولا يحل لهم أن يستمعوا برفيقة ، ولا أن يخرجوا من بلادهم لمتاع خاص ولا أن ينعموا فى الشهوات بما يشتهون . كما يفعل الذين تخالهم سعداء وماهم بسعداء) .

وأنشأ محاكم تسمى بالمجالس ، وكانت ابتدائية ، واستئنافية ، والمجلس الاستئنافى ، يتألف من ستة آلاف رجل فى سن الثلاثين ينتخبهم الشعب . ثم هناك مجلس أعلى يدعى (اريوفاغس) ومهمته حراسة الشرائع والقوانين .

ونجدهم يبيحون التسرى ، ويجيزون الطلاق ، ويمارسون الزواج كما نمارسه اليوم . ويحرمونه بين الأصول والفروع .

وشرعوا قوانين للميراث ، وجعلوا نصيب الذكر أكبر من نصيب الأنثى . ووضعوا الوارثين على الترتيب التالى :

الذكور من الأبناء الشرعيين ـ الأناث منهم ـ الأحفاد الذكور ـ الأحفاد الأناث .

وإذا انعدم الفروع ، فللإخوة الأشقاء ، ثم أولادهم ، ثم الأخوات فأولادهن ، ثم الإعمام ثم أولادهم ، ثم الأخوال ، فالخالات ونسلهن ثم الأقرب فالأقرب من ذوى الأعصاب

وينص القانون على أنه لا إرث إلا بعد وفاء ما على الميت من دين[1]

---

(١) دائرة المعارف

وكل مايؤخذ على التشريعات الأثينية فى هذه الفترة الإنسانية الرفيعة أنها لم تحرر الرقيق . وإن كانت سلكت بهم سبيلا مماثلا لما سيسلكه الإسلام بعد من تكريمهم تكريما نسبياً ، والحض على عتقهم حتى لقد كان من فلسفتهم التى صور بها أحرار أثينا ما يدور فى أخلاد الأرقاء قولهم :

(إننا جميعاً ، وفى كل شيء متساوون فى الميلاد . إننا جميعاً ننشق الهواء من الأنف) .

(إننى ياسيدى ، وإن أكن رقيقا إلا أن هذا لا يمنع أن أعتبر انساناً مثلك . لقد خلقنا من نفس اللحم ، وليس هناك أرقاء بالفطرة[1]

* * *

وإذا واجهنا أخيرا القانون الرومانى ،وجدنا العقل الإنسانى يتألق فيه تألقا فاتنا . ووجدنا الحقيقة التى نحاول دائماً لفت الأنظار اليها وهى أثر التطور فى التشريع ،

نعم ، ونحن الآن مع خلاصة مركزة للتجربة التشريعية التى سارت مع المدنية البشرية عبر القرون .

إن أول شيء يعلنه المشرعون الرومان فى يقين وعزم هو أن الحق فن العدل والإحسان .

والعدل ماهو .؟

إنه إرادة دائمة دائبة لإيتاء كل ذى حق حقة .

وأما أهداف التشريع فهى :

(أن نعيش خيرين . وألا نضر أحدا . وأن ننال حقوقنا فى يسر)

وكان (البريتور) وهو كبير الموظفين القضائيين يزود القاضى حين

---

(١) تاريخ إعلان حقوق الانسان

يتولى منصبه بهذه الوصاة التقليدية :

(احكم . ليكون أمر المتخاصمين . كأمر الشرفاء الطيبين) (١)

فإذا صوبنا أبصارنا نحو تفصيلات القانون ومواده . وجـــدناه ناضجا ووافيا .

فالغش مبطل للمعاملات . والغصب حرام . والإثراء من غير وجه حق حرام . والملكية والعقود والدعاوى تقوم جميعها على الذمة الطيبة . ومناصب الدولة من حق الأكفاء .

وفى الجانب السياسى يقرر :

(ا) الإشتراك فى التقنين للبلاد عن طريق التصويت العام .

(ب) إباحة المناصب الكبيرة كالقضاء للفرد العادى

(ج) المساواه أمام القانون ،

(د) إباحة المصاهرة مع الأشراف .

(ه) حريه العقيدة . (١)

* * *

يقول (ممسن) :

(إن القانون الجنائى الرومانى لا ينص على عقاب إهانة توجه للآلهة. وليس للعدل البشرى أن يعنى نفسه بمثل هذه المسألة . ولكل مواطن أن يزاول العبادة التى تروقه. وألا يزاول عبادة على الإطلاق) ثم يقول :

ـــ ولم تكن هناك طقوس دينية إجبارية ؛ فلك أن تؤمن بأيزيس أو سيبل أو متره أو لاوبيتر أو فينوس أو بلينوس . ولك ألا تؤمن بشىء على الاطلاق .

---

(١) أساس العدالة فى القانون الرومانى . للدكتور على حافظ

(٢) السياسة والحكم فى ضوء الدساتير المقارنة . للدكتور أحمد سويلم العمرى

ومادمت لاتهاجم علنا أو فى عنف معتقدات الآخرين فليس لأحد أن يطلب منك حسابا عن إيمانك أو عدم إيمانك .

« والقانون لايجبر أحداً علي مزاولة عبادة ما ؛ فالرجل الذى ينكر وجود القضاء ، يعيش فى سلام إلى جوار المتعبد المتزمت »

ويحدثنا « ألبير بابيه فى كتابه إعلان حقوق الانسان » أنه على الرغم من أن الشعب الرومانى كان يؤمن بأن الموتى يعيشون فى القبر ، فقدكان القانون يسمح للذين ينكرون ذلك بأن يكتبوا على قبورهم هذه العبارة :

ــ « لقد كنت عدما . ثم وجدت . وها أنذا لم أعد شيئا . ولا يهمنى ذلك فى شيء[1] » .

ولقد عنى القانون الرومانى كذلك بحقوق الرقيق وعلى الرغم من الظروف التى أبقت هذا النظام ، فقد خفف كثيرا من غلوائه ، فوضع نصوصا تحرم ما كان موجودا من قتل السيد عبده متى شاء . ونصوصا تحرم تعريضه للوحوش ، والاسراف فى عقابه ، ونصوصا تسمح للعبد أن يترافع عن نفسه أمام القضاء ، وأن يتهم سيده . ونصوصا تجيز للعبد أن يمتلك مالا . وأخرى تجيز له أن يتزوج ، وينجب ، وتعطى أسرته بعض الحقوق .

* * *

والآن ، فما العبرة التى علينا أن نستخلصها من هــذا العرض التاريخى الوجيز . ؟

إنها الثقة بالعقل البشرى .

ففى خلال هذا الزمن الطويل حيث كانت الانسانية تسكن الخصاص

(١) تاريخ إعلان حقوق الانسان

والأكواخ ، وتشيد بسواعدها حضارة زاخرة بالعظمة والجمال . .
فى خلاله ، وضعت هذه الشرائع وسنت تلك القوانين.ولم يكن معها آنئذ سوى عقلها ، وعزمها .

نعم ؛ فنى هذه الأمم التى عرضنا بعض قوانينها ، لم يكن هنـاك وحى من السماء ممثلا فى المرسلين عليهم السلام ولم تكن هناك شرائع سماوية بالمعنى الصحيح لهذه العبارة ، حتى يمكن أن تكون هى التى صاغت هذه القوانين .

فنحن نلاحظ أنه فى العهود التى وضعت فيها كان هنـاك أديان « محلية » وآلهة متعددة ، وأن الذين وضعوا القوانين أنفسهم كانوا من المؤمنين بأديانهم الوضعية التى تشبه فى كثير من ألوانها ، الفنون الجميلة . والتى تختلف فى عقائدها الأساسية عما جاء به وحى السماء .

ثم إننا نلاحظ أن أول شريعة عملية واسعة كانت شريعة موسى عليه السلام . وعند ما كان السومريون يضعون قوانينهم ، ويسوسون أمورهم ، وعند ما كان « حمورابى » يسن شريعته الخالدة ، لم يكن موسى قد جاء بعد .

وأيضا ، فان أثينا ، وروما لم تتأثرا بالشريعة الموسوية . بدليل ما بينهما وبينها من مسافة خلف بعيـدة فى المعتقدات والاتجاهات ، وعلى فرض أنهما تأثرتا . فانهما لم تأخذا لونا دينيا ، وظلت صبغتهما العقلية قائمة وواضحة .

* * *

صحيح أنه كان هناك عبر هذا التاريخ أنبياء ، ولكنهم كانوا « محليين » تاهوا فى ضجيج الموكب المنطلق الهادر ، ثم مضوا دون أن يشرعوا للناس .

لقد كان مبلغ جهدهم أن يبذروا بذورا أخلاقية ومع هذا ، فطالما كانوا يحسون أنهم يقاتلون فى معركة خاسرة . مثل نوح عليه السلام ، الذى لبث فى قومه ألف سنة إلا خمسين عاما .

ثم انتهى به اليأس إلى أن قال : رب لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا . . .

وغادر قومه إلى الجودى . أمامهم فقد ذهبوا وجبة شهية للطوفان . !!

خصائص التشريع :

إذا استطعنا أن نعرف طبيعة التشريع ، أمكننا بالتالى أن نعرف خصائصه ومقوماته .

وطبيعة التشريع ، فيما نرى ، تنظيم لا إخضاع . فالناس ليسوا بحاجة إلى قوانين تشعرهم بالتزاماتهم نحو الآخرين . . إننا نولد ، وفى أعماقنا شعور غرزى يدعونا إلى احترام أشياء معينة ، والخوف من أشياء معينة .

ولما كان الآباء هم أول من نصادفهم فى وجودنا . ، والبيت هو المجتمع الأول الذى يستغرقنا ويظلنا ، فان مشاعر الخوف والتوقير تصوب أولا نحو الوالد والبيت .

فاذا غادرنا البيت إلى المدرسة ، انتقلت معنا مشاعرنا ، واتسعت لولاء جديد ، نحو أناس جدد .

وهكذا ، حتى إذا كبرنا وانساب بنا تيار الحياة الجائش واستوعبنا محيطها الفسيح نما إحساسنا بالمسئولية الذى كان قبل ذلك خوفا مجردا . وشعرنا بتوقير فطرى للمجتمع .

إن كل فرد منا يكاد يشعر حينئذ أن فى داخله مجتمعا بأسره ، فهو

يسمع بسمعه ، ويبصر ببصره ، ويتحرك نحو الأهداف التي يريدها ، والوجهات التي يعينها .

وهذا هو القانون الطبيعي الذي يحكم الناس جميعا .

إن كل فرد يشعر شعورا تلقائيا بأنه ليس حرا بالمعنى المطلق للحرية ، وأن له كائنا ما كان ، حدودا لا يستطيع مجاوزتها .

يقول برجسون :

(إذا نظر أحدنا إلى نفسه شعر بالبداهة أنه حر . وفي وسعه أن يتبع ذوقه ، ويحقق رغبته ، وأن يفعل كل مايبدو له من نزوات ، وألا يفكر في أحد من الناس ، حتى إذا أوشكت إرادته أن تظهر ، وجد أن قوة معاكسة قد انبثقت ، فقامت في وجهه مؤلفة من القوى الإجتماعية متراكمة ، وهي خلافا للدوافع الفردية التي تسوق الأفراد كلا في اتجاهه ، تؤدي بهم إلى نوع من النظام لا يخلو من شبه بنظام الحوادث الطبيعية .

(إننا في أعماق نفوسنا شخصيات أصلية ، وذوات مستقلة حرة . ولكننا على السطح من ذواتنا متصلون بالناس ، متشابكون معهم)[1]

ولقد رأينا ، كيف كانت ، ولا تزال بعض الأطراف البدائية تعيش بغير قانون . ، وتجد في أعماق أنفسها ضرورة تدعوها لاحترام حقوق الآخرين ونريد بهذا أن نقول إن القوانين تسن لتنظيم العلاقات الإجتماعية أكثر مما تسن لإخضاع الناس وإكراههم على توقير هذه العلاقات

والعلاقات الإجتماعية ليست حجارة تنحت ، ولكنها اصطلاحات تتغير وتتطور ، وليست اعتبارا شخصيا . بل سلوكا عاما للجماعة ، وليست نباتا طفيليا تتشقق عنه الأرض من غير إعداد وتهيئة ،

(١) منبعا الدين والأخلاق

بل هى ثمرة احتياجات قائمة ، ومحاولات دائبة ،

ومن هنا نرى أن الخصائص التى يتكون منها التشريع الديموقراطى السليم تتلخص فى :

(١) أن يكون بيئيا .

(٢) أن يكون إنسانيا ، وقوميا .

(٣) أن يكون ناميا .

(٤) أن يكون عقلياً .

ولنتكلم الآن عن هذه العناصر الأربعة بشىء من التفصيل .

* * *

أما العنصر الأول ، فنحن نعنى بكون القانون (بيئيا) أنه ينبع من احتياجات البيئة ، ويساير مقتضياتها . فالتشريع حين لا يلائم المجتمع الذى يعمل معه وفيه . يصير عبئاً ثقيلا مرهقا ، ويصير نشازاً غير معروف ولا مألوف . ومن ثم ، لايدين له الناس ولا يحقق من الغاية التى يناط به تحقيقها كثيرا ولا قليلا ، وحتى لو كان شديد الوطأة على الجماعة بحيث يقهرها لسلطانه وبأسه ، فإنه فى هذه الحال يكون دماراً وعقبة ، لأنه آنئذ لا يأتى لينظم (الطبيعة الاجتماعية) للأمة ، بل ليشوه هذه الطبيعة ، ويقسمها على ذاتها ، ويلاشى ملكاتها .

وإننا لنلمح ذلك فى القوانين الإستثنائية . التى يحس واضعوها أنها غريبة عن حياة الأمة ، ودخيلة عليها ، فينعتونها بهذا الوصف الصادق إن القوانين التى لا تنسق مع مقتضيات البيئة ، ولا تحترم نموها ووعيها هى أيضا قوانين استثنائية ، لا يمكن أن تعيش . وإذا عاشت فعلى حساب أعصاب الأمة ومصالحها فى الحاضر والمستقبل

ولعل علاقة التشريع بالبيئة من البداهة بحيث لا تحتاج إلى توكيد

وحين نراجع التشريعات كلها ، منذ عرفها الإنسان ومارس وضعها نجدها تعبيرا يكاد يكون جامعا عن مشاعر المجتمع وتقاليده واحتياجاته وانعكاسا للظروف المتحكمة فيه من سياسية واجتماعية واقتصادية .

ونجد ترابطا يكاد يكون طبيعيا بين القانون وكافة الظواهر الاجتماعية ، والنظم القائمة . وليس ذلك خاصا بعصرنا هذا الذى نعايشه . بل دائما وأبداً .

فى قانون (سومر) الذى مررنا به آنفاً — نجده على النقيض من العرف الذى كان قائماً قبله ، لا يقتل الزوجة الزانية . بل يكلف الزوج أن يتخذ له زوجة ثانية . . وأيضاً نجده يسمح للمرأة أن تسمو فى مكانتها العامة حتى تحكم وتتولى الملك .

فإذا يممنا وجوهنا شطر الديانة السومرية وجدنا نصف الآلهة التى كانت تعبد هناك من النساء ، مثل الآلهة (أنيني العذراء) والآلهة (ننكرساج) . ومن هنا تأثر القانون بهذه العقيدة واستوصى بالمرأة خيراً كثيراً . . ! !

كذلك نجده يبذل عناية فائقة لحماية الأموال العامة من الابتزاز والاغتصاب ويحدد الضرائب التى تدفع للمعابد وينظم وسائل دفعها . . فإذا تقصينا بواعث هذه العناية وجدناها متمثلة فى سلوك (الكهنة) الذين كانوا يسرفون فى ابتزاز أموال الناس .

وفى قانون (حمورابى) نجد نفس الظاهرة . . . فلما كان النظام الاجتماعى قائماً على الاقطاع والاحتكار التجارى . رأينا الحكومة ملكية مطلقة .

ولما كان (الرقيق) تجارة رابحة يمارسها كبار التجار ورجال

الدولة . رأينا القانون يجعل الإعدام عقابا لكل من يؤوى إليه عبداً هارباً . . .

ونراه أيضا يجعل دية العبد إذا قتله سيده نصف دية الحر . وفى هذا إرضاء للسادة الذين كان القانون يتأثر مكرهاً بنفوذهم العريض وسلطانهم المديد . !

ولما كان المجتمع هناك يقوم على احترام الملكية الخاصة ويقدسها رأينا القانون يستجيب لهذه الأوضاع العريقة ؛ فيحرم الزوجة من تركة زوجها ، وكأنه يراها عنصراً غريباً عن الأسرة ، وأن إقامتها مع الزوج كانت حالة مؤقتة لا تسمح لها بالاعتداء على الحق المقدس لأبناء زوجها المتوفى فى مال أبيهم .

ولما كانت الدولة الأشورية تقوم على الاستعمار والحرب، جاء قانونها متأثراً، لا سيما فى عقوباته بهذا الروح المضطرم. فالعقوبات فيه تتراوح بين صلم الآذان ، وجدع الأنوف ، وتقطيع الأرجل والأيدى ، وسلخ الجلود ، وقطع الرؤوس وحرق ابن المذنب أو ابنته . !!

ونجد هذه الظاهرة أكثر وضوحاً فى القوانين الحديثة جميعها وليس معنى كون القانون (بيئياً) أنه مغلق لا يتأثر بغيره ، فهذا مستحيل ، ما دامت البيئة نفسها تتأثر بغيرها ، وتتفاعل فى أناة أو فى سرعة مع المجتمع البشرى كله .

ولقد رأينا كيف كان ذلك يحدث منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد رغم حرمان الناس مما أفاءته الحضارة اليوم على العالم من وسائل طوت أبعاده، وقاربت آماده. !

وهذا يصل بنا إلى العنصر الثانى من عناصر التشريع وهو : كونه إنسانياً . .

يقول مونتسكيو :

ــ «القوانين هى ما تنعكس من عقل الإنسانية ومنطقها وهى تحكم شعوب الأرض على اختلافها ، ويجب ألا تتناول القوانين السياسية والمدنية لشعب معين إلا الحالات الخاصة التى تلائمه بمقتضى عقل الإنسانية ومنطقها » .

نعم . إن القوانين يجب أن تكون استجابة صحيحة لمقتضيات العقل الإنسانى ومنطقه . بل هى لا تكون إلا كذلك .

ولعل المشابه الكثيرة بين القوانين القديمة جداً ، والحديثة جدا . والمشابه القائمة بين الشرائع الوضعية والشرائع السماوية . . لعلها تشير فى يقين إلى هذه الحقيقة .

فنحن نجد القصاص فى شريعة « حمورابى » قائما على أن النفس بالنفس والعين بالعين . .

ثم نجده كذلك فى شريعة موسى ، ثم فى شريعة محمد عليهما السلام .

ونجد الدية ، أى التعويض المالى عن الأعضاء التى يقع عليها من الغير عدوان يبيدها أو يعطلها ، تشريعا قائما . عند حمورابى ، وعند الاسلام .

ونجد قانون « حمورابى » يجعل دية العبد نصف دية الحر . وكذلك يفعل الاسلام .

ويجعل قانون « حمورابى » أول سهم من الغنيمة للآلهة التى كانوا يعبدونها .

وكذلك يفعل الاسلام « ما غنتم من شىء . فأن لله خمسه وللرسول » .

وأكثر هذه المشابه دلالة ، موقف الشرائع القديمة كلها من مشكلة الرق .

لقد أبقت جميعها على الرق ، فلم تلغه إلغاء تاما ينفى عن ضحاياه وصمته ورهقه وعاره . وكل الذى حدث أن التشريع حين تقدم به الزمن . كان يوصى الناس بالعطف على الأرقاء وكان المشرعون أنفسهم يصيحون ملء إنسانيتهم بحق الرقيق فى الحياة والحرية . فاذا جلسوا ليضعوا القانون كبلتهم ظروف المجتمع فلم يصنعوا للرقيق شيئا نافعا.

حدث ذلك فى أثينا التى كانت تتغنى بحرية العبيد . وحدث أيضا فى روما .

وحدث بنفس الصورة فى الشريعتين الموسوية والإسلامية . لقد حرض الإسلام على إعتاق الرقيق وإطلاق سراحهم ، وسلك لبلوغ هذه الغاية النبيلة سبلا كثيرة . ولكنه مع هذا لم يحرمه تحريما قاطعا كما فعل بالنسبة للربا والخمر والميسر .

علام تدل هذه المشابه القائمة بين الشرائع جميعها قديمها وحديثها ؟

هل تدل على فقدان المجهود الشخصى بالنسبة للتشريعات الوضعية ، أو نفى الوحى بالنسبة للتشريعات السماوية . ؟

كلا . وإنما تدل على أن التشريع عمل إنسانى . ومن ثم فقد تشابه بعضه مع بعض بنفس النسبة التى تتشابه بها عقول الناس ووجداناتهم واحتياجاتهم فى كل زمان ومكان .

وتدل أيضا على أن هذا العمل الإنسانى من الجودة والصواب والخير بحيث جاءت الشرائع السماوية تقره فى كثير من جوانبه وتسايره مسايرة تشهد للعقل الإنسانى بالإكبار والنضوج .

وهذه النقطة من الحديث تثير فينا نزعة الوفاء لهذه القوانين التى تمثل تراثا إنسانيا وارف الظلال . ماكنا ببالغيه لولا المشقة والكبد اللذان عاناهما من قبل أفواج البشرية الهادرة المناضلة .

ألسنا ننظر إلى القانون الرومانى نظرة فيها مقت واشمئزاز . ؟

ألسنا نعتبره شيئا دخيلا متطفلا وضعه زنادقة وكفار ؟ فلننظر بأى مجهود بشرى نسج هذا القانون .

وعلى أية أهوال شداد عبر الينا الأجيال والقرون .!

وسنختار من مشاهد الكفاح المستبسل أمثلة ثلاثة تقنعنا بالحرص على الجهود التى أهرقها جماعة من البشر . لكى يتيحوا للجنس البشرى كله تقدما وخلاصا .

(١) لقد كان النزاع ناشبا بين النبلاء والعامة نشوباً مستمراً . بسبب إصرار العامة على أن يكون لهم حق فى حكم البلاد ، وإصرار النبلاء على أن يظل العامة مطروحين تحت أقدامهم . فقام العامة بمحاولة أخيرة اعتمدوا فيها على ثلاث وسائل .

الأولى : الأضراب العام . فحشدوا أنفسهم فى موكب طويل ، وغادروا روما معلنين أنهم لن يؤوبوا اليها . وأنهم سينشئون لأنفسم (روما) أخرى فى أعالى نهر التيبر .

الثانية : هددوا بالسطو على الحكومة وقيها ، وإقامة (دكتاتورية الفقراء) !

الثالثة : واصلوا الضغط على البطارقة حتى استمالوا منهم عددا غير قليل .

وبهذه المحاولة المستميتة صدر لأول مرة أهم قوانين الدولة عام (٥٠٩ قبل الميلاد) وهو قانون (حماية الفرد) فأنقذ العامة من انتقام النبلاء واستغلالهم .

(٢) عندما أراد العامة أن يسجلوا قوانين رومانى كتاب مسطور بعد أن اكتشفوا أن ذاكرة النبلاء ليست فوق مستوى الشبهات .

رفض النبلاء أن يذعنوا ، فاعتصب العامة وأضربوا . وقام صراع طويل انتهى بصدور قانون (الألواح الأثنى عشر) الذى يعتبر الأساس الأول للقانون الرومانى جميعه .

(٣) كان العرف يقضى بأن يصير المدين عبداً لدائنه يبيعه ، ويعذبه ويملك منه حياته كلها .

وكان الربا شبكة رجيمة تقنص المعسرين الذين يزدادون به عجزا ورهقا . ولما ثار العامة صدر قانون يحدد الغاية القصوى للفائدة : (١٢٪) ويحرم على الدائن بيع مدينه إلا بعد إنذاره فى مدة لا تقل عن ستين يوما

أكان ذلك الإجراء كافيا لإقناع الناس بأنهم لم يعودوا عبيداً . ؟

كلا . ولقد ظل الوعى الإنسانى متقمصا هؤلاء العوام المجاهدين لكى يصطنع عن طريقهم خيرا للأجيال الوافدة على هذه الأرض .

فذات يوم ذهب الفتى الوسيم (بوليليوس) إلى أحـــد المرابين يسأله أن يكفل دينا على أبيه ، فاستجاب المرابى . وبعد تصرم الأيام الستين راود الفتى عن نفسه ، فأبى . فأمر المرابى أن ينزع عنه لباسه . ويجلد بالسياط . ونفذ الأمر فى وحشية صارمة . وانطلق الفتى الموجوع يتواثب فى شوارع (روما) مستصرخا بالناس الذين تبعوه أفواجا وأمماً حتى إذا رأوا أنفسهم جمعا عارما ، وحشد مدمدماً ، اهتبلوا الفرصـة المواتية ، وتدفقوا كالطوفان نحو (مجلس السنات) ولوحوا بظهر الفتى الممزق كأنه وثيقة تعبر عن مطلب صمموا اليوم على تحقيقه . وقبل أن يغادروا فناء المجلس صدر قانون يقول :

(لا يؤخذ المدين بدينه أبدا .

(ولا يجوز لدائن أن يضع فى الأغلال والسلاسل رجلا عجز عن الوفاء بدينه .. !

وهكذا نجد وراء كل قانون مجهودا بشريا كريما يوكدأن التشريعات فى مجموعها تراث إنسانى جدير بالحرص عليـــه والوفاء له . وأنها فى تساوقها واطرادها إنما تريد لتفض عن الناس أغلالهم ، وتنظم لهم حياتهم . وهى بهذا الاعتبار الصادق ملك البشرية كلها . فالتعصب ضدها تعصب ضدنا . لأنها ثمرة كفاح مشترك ، وضرورات متماثلة .

ومعنى كون القوانين (إنسانية) كذلك أنها ترفع من قيمة الإنسان وتصون حقوقه . وإن عظمة الدستور ، أو القانون ، لتسكن فى مقدرته على صيانة الكرامة والحقوق السياسة والعامة ، للأمة .

يقول برودون : « إن الخلق السياسى السليم هو الشعور بالقيمة وتركيز هذا الشعور فى الإنسان فقط . حتى يكون الناس على تمام الأهبة فى كل لحظة للدفاع عن قيمتهم هذه بقوة ، ولو ضد أنفسهم ذاتها إذا تطلب الأمر ذلك . وهذا أوثق ضمان للعدالة نفسها)

وإذن فكلما جاء القانون إنسانيا ، يمثل الضمان الحق لحقوق الإنسان فى المجتمع ، كلما وجد من الناس طاعة تلقائية ، واحتراما منبعثا من رضاهم عنه ، واقتناعهم به . وإن القوانين لتفقد ذاتها إذا هى تخلت عن الوسائل التى تحقق العدالة وفى مقدمتها كما سبق اقتناع الناس بإنسانية القانون وحياده وجدواه .

ولا ينبغى للشرائع وهى ذات امتـــداد إنسانى أن تتقاصر عن احتياجات مجتمعها الخاص ، أو أن تكون فيه عاملا من عوامل الاختلال والقلق ، وهذا ما يكشف عن خاصية أخرى من خواص التشريع هى قوميته . .

ومما تقدم يستبين لنا معنى كونه قوميا ، وهو أن يلبى حاجات الناس تلبية تضاعف من إحساسهم بالوحدة وتوازرهم على التكتل والانصباب

في قومية سوية لا يأتيها الشقاق من بين يديها ولا من خلفها . .

إن الوظيفة الأساسية للقانون أن يشد الناس بأسباب متينة إلى الحياة التي يريدها لهم . . وإنه لينأى عن هذه الغاية نأيا بعيدا إذا لم يكن موضع ثقتهم جميعا — وهو لن ينال هذه الثقة إلا إذا حلق فوق الخلافات الدينية ، والنزعات الطائفية .

ثم إن أهداف القانون الرئيسية ، إنما هي تنظيم علاقات الناس بعضهم ببعض بوصفهم هيئة اجتماعية . .

وأحكامه جميعها تتعلق بالأعمال الخارجية وحدها أما الأعمال الداخلية ، ومنها الدين ، فليس للقانون سلطان عليها ، ولا إلزام بها .

إن (عنصرية) القانون تتبعها لا محالة (عنصرية) الحكومة ، كما أن الثانية تخلق الأولى . والإثنان معاً . يولدان ظلما لا سبيل إلى تفاديه بحال . .

ولقد رأينا كيف أفلت الزمام من عقول النازيين وقلوبهم ، عند ما جعلوا من الريخ النازى (دولة عنصرية) وجعلوا من تشريعهم تشريعا عنصريا ، فبدأوا بالتفرقة بين الآريين واليهود . ثم انتهوا إلى التفريق بين الآريين وجميع سلالات البشر . . !

إن مجموع الشعب كما يقول ديجى — هو الوسط الذى تتوالد فيه عناصر الدولة ، وتتألف منه مواد القانون .

ولكى يتمكن القانون من أن يعالج مشاكل البيئة علاجا تتلاقى فيه الإنسانية والقومية فلا بد له من عنصرين آخرين هما :

(٤) أن يكون متطورا ناميا .

(٥) وأن يكون عقليا .

إن التطور سنة هذا الوجود . وارتباط القانون بالحياة ،

وبالمجتمعات المتغيرة يجعله أولى الأشياء بالتطور والتغير .

وفى جميع الشرائع القديمة والحديثة نرى هذه الظاهرة وسوف نراها عما قريب فى الشرائع السماوية أكثر ظهورا ، وأوسع نشاطا .

ولقد بلغ من مرونة الحياة التشريعية لدى الرومان أن جعلوا (البريتور) وهو الموظف الرئيسى لشئون القضاء مفوضا فى استحداث قواعد فقهية ، وقوانين تساير الحاجات الطارئة وتداع فى بلاغ سنوى .

ولهذا كان القانون الرومانى كله يتطور وينمو فى ضوء هذه الحكمة المترعة بالجلال والصدق : (الحق الصارم ظلم صارم) .. !

ومن ثم ، كان من المستحيل أن يتجمد ويتيبس .

وإنه ليبهرنا حين نستعرض تطوره فى مسألة من مسائله ، هى مسألة (الملكية) .

إنه فى بداية الطريق يعرف الملكية بأنها : (سيادة على مال معين تجعل ذلك المال خاصا للمالك . وهى حق مكفول الاحترام من القانون والناس) .

ثم لا يلبث حين يرى الشمول فى تعريف الملكية واحترامها يستغل استغلالا ضارا ، أن يستنجد بالعدل ليكبح به ضراوة الاستغلال وجماحه فيصدر (البريتور) قرارا (ببطلان تصرف المالك إذا تصرف فى ماله الخاص تصرفا فيه غش للغير أو أذى له) .

ويفسر (البريتور) هذا المنطوق الفقهى بقوله :

— (إن لصاحب الملك حقا فى ملكه ، فإن خرج هذا الحق عن غايته الإجتماعية ، فقد تجاوز الحق وولد ظلما . .)

ثم يؤكد التشريع هذه القاعدة بمادة جديدة هى :

— (لكى يتم تملك الحيازة ، لابد أولا من الحيازة .

(ولا بد من أن تقوم هذه الحيازة على سبب مشروع .
(وأن يقوم هذا السبب المشروع على ذمة طيبة) .

ويفسر (البريتور) هذه المادة فيقول :

— (ليست كل حيازة ممكنة . فلا تملك الحيازة الأموال العامة للدولة ، ولا تملك رجلا حرا ولا تملك مالا مسروقا ، ولا مغصوبا ، لأن الغصب والسرقة منافيان للذمة الطيبة ، وهى أساس التعامل) .

وهكذا تتطور المادة الواحدة وتنمو نموا لا يجعلها تتقاصر عن صيانة العدالة ، وإدراك الغرض التى وضعت من أجله :

إن تغير الشرائع وتطورها حقيقة لا تقبل المماراة . وهى بدورها تستتبع حقيقة أخرى هى اعتماد التشريع على العقل اعتماداً يكاد يكون مطلقاً .

ولقد رأينا كيف كان العقل قادراً على وضع قوانين تعتبر بالنسبة للعصور السحيقة التى نبتت فى أحشائها — كمالا ، أو فى مستوى يشارف الكمال .

ومادامت طبيعة القانون تقتضيه أن يتغير ، فليس هناك سوى الجهود الذهنية للانسان ، شىء يقدر على تغييره وتطويره . تلك الجهود التى تجعل لحياتنا هدفا ومعنى .

ولم يظهر على وجه التاريخ شريعة وضعية أو سماوية . لم يكن للعقل الإنسانى كلمة فيها . .

فهو إذا لم ينشئها إنشاءاً كما فى القانون الوضعى ، ساهم مساهمة فعالة فى تطويرها وبث الحياة فيها ، كما فى التشريع السماوى .

وما دامت البشرية تحمل بذور التطلع والتحول والنماء ، فسيظل

العقـــل ممسكا بعجلة القيادة ليس فقط فيما يختص بالتشريع . بل وفى أشياء الحياة جميعها .

إن مهمته التى يدركها ، والتى يدأب لبلوغها ، هى أن يبحث للحياة دائماً عن مصاير جديدة .

* * *

الإسلام ينابيع العقل

والآن نواجه المرحلة الحاسمة فى هذا البحث .

وهى حاسمة لأنها تفيض علينا يقيناً بصدق ما قلناه . وتدفعنا بكلتا يديها إلى الثقة بالتطور والجهود الذهنية للانسان ، وتضفى ألواناً من التقديس على المحاولات التى يأتيها العقل الإنسانى لإرساء النظم وسن القوانين .

وأول ما يواجهنا فى هـــذا السبيل هو : اعتبار الدين للتطور وثقته به . وقبل أن نتحدث عن التطور فى الاسلام نريد أن نلم بفكرة أو بشعور عن التطور فى الدين كله . وذلك يتاح لنا بمقارنة عابرة بين شرائع المرسلين الثلاثة موسى ، وعيسى ، ومحمد عليه السلام . أو بعبارة أدق بين الشريعة الموسوية ، والشريعة الاسلامية . وفى هذه المقارنة سنرى الشريعتين تتفقان فى مسائل وتختلفان فى أخرى . . وفى هذه المواطن الأخيرة . ، نجد الخلاف يتخذ صبغة تطورية . بمعنى أنه يجىء ارتقاء إلى أعلى . .

ــ فمثلا تحكم الموسوية على الانسان الذى يلامس شيئا نجسا بأنه « نجس ومذنب وعليه قربان » .

ثم يجىء الاسلام فيحلل الانسان من هذه التبعات ويدعوه فقط لازالة أثر النجاسة . وعينها

— وتحكم الموسوية على الأبرص وعلى الحائض ، بالنجاسة ، وتحكم بهـــا أيضا على كل من يلامسهما . فيرفع الاسلام هذا الاصر الثقيل .

— وتحكم الموسوية على من يغتصب مالا ، أو يخون وديعة أن يرد العين المغصوبة لصاحبها ، ويزيد عليها مايساوى خمس قيمتها ، « ويأتى إلى الرب بذبيحة لأثمه . كبشا صحيحا من الغنم »(١) .

ثم يأتى الاسلام فيكتفى برد الشىء المغصوب مجردا عن الغرامة ، وعن الكبش الصحيح من الغنم .

— وفى الموسوية ، لا تتزوج المطلقة مرة أخرى ، أما الاسلام ، فيأخذ بيدها من هذا الحجر ، مخافة أن تكظم مشاعرها الجنسية ، فتتحطم ، أو لا تكظم ؛ فتفلت لشهواتها الزمام .

— وتحكم الموسوية بقتل الرجل إذا تزوج امرأة وأمها ، كما تحكم بقتل الزوجة والأم .

ثم يطور الإسلام هذا الحكم ؛ فيكتفى بالتفريق بينهم .

— وفى الزكاة تفرض الموسوية العشر « كل عشر الأرض من حبوب الأرض وأثمار الشجر فهو للرب . »

وفى البقر والغنم « كل ما تعد تحت العصا يكون العاشر للرب » .

ثم يجىء الاسلام فيفصل الزكاة تفصيلا أكثر ، ويطورها فى مختلف صنوفها .

---

(١) الاصحاح السادس . لاويين .

— وتحكم الموسوية على الشعوب المخالفة كالحثيين ، والأموريين ، والكنعانيين ، بالأبادة — « تهدمون مذابحهم ، وتكسرون أنصابهم ، وتقطعون شواربهم وتحرقون تماثيلهم بالنار »[١] .

وأيضا تقول الشريعة « حين تقرب من مدينة لكى تحاربها استدعها إلى الصلح : فان أجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير » .

ثم يجيء الاسلام فيطور هذه الأحكام ويقسم مخالفيه إلى أهل كتاب . ومعاهدين . ومحاربين .

وهناك أحكام أخرى كثيرة من هذا القبيل ، وفى نفس الوقت نجد أحكاما متشابهة لم يطورها الاسلام ولم يبسط إليها يد التغيير. مثل :

— تحريم السحر والعرافة . فقد قال عنها موسى عليه السلام « كل من يفعل ذلك مكروه عند الرب . وبسبب هذه الأرجاس . الرب إلهك طاردهم من أمامك » .

وقال عنها محمد عليه السلام « من أتى كاهنا أو عرافا فقد كفر بما أنزل على محمد » .

— القصاص . فقد قال فيه موسى « إذا أحدث إنسان فى قريبه عيبا يفعل به مثله . كسر بكسر ، وعين بعين ، وسن بسن » .

وقال القرآن الكريم « النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص » .

— تحريم الربا ، فقد قالت الشريعة الموسوية « فضتك لا تعطه بالربا ، وطعامك لا تعطه بالمرابحة » .

وقال الاسلام « لعن الله آكل الربا وموكله » .

(١) الاصحاح السابع . تثنيه .

— وشرع موسى عليه السلام اللعان ، فاذا اتهم الرجل زوجته بالزنا — « يقدمها للكاهن ويوقفها أمام الرب . . . وفي يد الكاهن يكون ماء اللعنة المر ... يستحلف الكاهن المرأة بحلف اللعنة ويقول : يجعلك الرب لعنة بين شعبك فتقول : آمين . آمين . ثم يسقيها من ماء اللعنة . فاذا أصابتها أعراض معينة كانت خائنة ، وإلا برئت مما نسب إليها » .

وجاء الاسلام فأقر الحكم والطريقة بتغيير طفيف استبعد فيه الكاهن وماء اللعنة المر .. واكتفى بأن يقول الزوج فى ملأ من الناس أربع مرات (أشهد بالله إنى لمن الصادقين . ويقول فى الخامسة . لعنة الله عليّ إن كنت من الكاذبين . ثم تتقدم الزوجة ، فتقول أربع مرات (أشهد بالله إنه من الكاذبين) ثم تقول فى الخامسة (غضب الله عليّ إن كان من الصادقين) .

ثم يفرق بينهما . وتصير الزوجة بهذا محصنة السمعة والسيرة ، فمن رماها أو قذفها استوجب العقاب .

— حرم موسى عليه السلام نكاح الأم وزوجة الأب والأخت والعمة والخالة ، وحرم الجمع بين الأم وبنتها أو الأم وحفيدتها ، أو الأخت وأختها . وأقر الأسلام ذلك مع بعض الأضافات والتفصيل .

وأخبرت الموسوية أن من حلف بالله كاذبا فهو آثم وعليه قربان . ونحا الإسلام نحوها فقال (إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلكم كفارة أيمانكم إذا حلفتم) .

* * *

إن بعض الباحثين يستدلون بوجود التماثل والتشابه بين الشرائع على صدق بعض نزواتهم العلمية ...

أما نحن فنزداد بهذا التشابه إيمانا بالحقيقة التى نطلب من الآخرين أن يعوها وهى أن التشريع إنما يجىء لينظم مصالح الناس على الأنماط المألوفة لهم ، والمتسقة مع نموهم الاجتماعى .

من أجل هذا وجدنا الصورة التى رسمتها الموسوية ثم رسمها الاسلام لتنفيذ (اللعان) تتفق مع البيئة التى كان موسى يشرع لها ، كما تتفق مع المنسوب الارتقائى للجزيرة العربية .

فأذا أردنا نحن اليوم أن نسلك سبيلا أخرى لإبراء ذمة الزوجين اللذين قام بينهما الاتهام بالخيانة ، ونضع حدوداً حاسمة لوقف هذه الإرجافات التى إذا اتسعت ابتلت المجتمع بشر ما يمزقه . إذا نحن فعلنا ذلك ؛ فلن يكون فيما نفعل أى افتيات على الله . وعلى دينه ، بدليل أن الإسلام جاء ينسخ بعض الأحكام التى جاء بها موسى حين رأى أنها استنفدت أغراضها ، وبدليل أن الشريعة الإسلامية كانت تنسخ نفسها بنفسها فى بعض المواطن والأحكام وإذا دل هذا التغيير والتطوير على شىء ؛ فهو أن التشريع يخضع لاحتياجات الناس ، ومقتضيات حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن هنا رأينا الإسلام يبايع العقل ويستودعه شرائعه جميعاً ليتصرف فيها على النحو الذى يجعلها نفعاً لا إصراً

نعم ، وإن إدراك هذه المسألة لما يزيد ثقتنا بالعقل ، ويهيىء وعينا لفهم (ديموقراطية التشريع) وتقدير آثارها وجدواها .

لذلك يجدر بنا أن نعلم كيف بايع الإسلام العقل . وكيف استودعه مصالح الناس ومصايرهم . ؟

ونبدأ هذا الحديث بالتفريق بين الدين ، والشريعة ، أو بين الدين والفقه

وحتى لانتهم بالكفر وحدنا من جراء هذا التفريق ، ننقل رأى رجل فاضل مؤمن هو السيد رشيد رضا الذى يقول فى تفسير المنار :

(إن الدين شىء ، والشريعة شىء آخر ، فالدين هو الأصول الثابتة أما الشريعة ، فهى الأحكام العملية التى تختلف باختلاف أحوال الاجتماع واستعداد البشر) ...

ثم قال :

(والدين ثابت، والشريعة قائمة على أساس العقل والاجتهاد . فمن منع الاجتهاد ، فقد أبطل مزيتها ومع حجتها)

إذن ، فالدين غير الفقه . والدين هو تلك المسائل العبادية التى شرعت للناس كى تصل بنفوسهم واستعدادهم الروحى إلى المستوى الميسور من النقاوة والطهر . كالصلاة ، والصيام ، وكالإيمان بالله وبالغيب .

ونحسب أن هذا هو المقصود بقول الله سبحانه (اليوم أكملت لكم دينكم) .

وإنه لتعبير مقصود ، أن يقول الله (دينكم) ولم يقل (شريعتكم)

ويزكى هذا التفسير ما سنراه من تصرف الرسول وأصحابه تصرفاً ينم عن اعتقادهم بان الشريعة غير الدين ، وأنها تعتمد على العقل والمقتضيات الطارئة ، والابتعاثات المستجدة . بينما الدين يعتمد على الغيب .

فأنا لا أدرى لماذا أصلى الصبح ركعتين ، ولا أصليه أربعا . ولماذا أصلى الظهر أربعاً ولا أصليه ركعتين . ومع هذا فإن على أن أصلى دون أن أتصرف فى عدد الركعات بعقلى واجتهادى .

ولن يأتى يوم تتشامخ فيه أمام الصلاة على وضعها الدينى ضرورات تستدعى تحويرها مادام اليوم سيظل أربعا وعشرين ساعة ...

ولكن الطلاق مثلا وهو مسألة تتعلق بنظام المجتمع وهناك من الضرورات الاجتماعية ما يكيفه ويلونه . لا يمكن اعتباره دينا . ولهذا رأينا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يخضع أحكامه للعقل والمنطق . فبعد أن كان الطلاق الثلاث يقع واحدة على عهد رسول الله عليه السلام قال عمر : إن الناس قد استمرأوا هذا التسامح . فلنمض الثلاث ثلاثاً . وقد كان .

إن الفارق بين هذين المثالين هو الفارق بين الدين والشريعة من حيث صلة العقل الإنسانى بكل منهما .

ولسوف نرى أن الفقه الإسلامى بتطوره ومرونته وانفساحه للجهود الذهنى فى كل العصور والأزمنة . من أحسم شواهدنا على أن التشريع لا يمكن أن يتجمد ، أو يصطبغ بصبغة تجافى حق الناس فى البحث والتقنين لأنفسهم .

وفى الإسلام إيماءة ذات مغزى تخبرنا أنه لايضيق ذرعاً بالقوانين الغريبة عنه ، والقوانين التى لم يساهم فى وضعها . وأنه لا يفرض على الناس أن يلتزموا فى أمور دنياهم نهجا معيناً . سوى ذلك الذى تمليه مصلحتهم العامة ، وتلهمه إرادة التطور والإرتقاء .

ذلك أن الإسلام عند ما أطل على المجتمع العربى ، لم يكن هـــذا المجتمع خالياً من قواعد قانونية تضبط سلوكه .

صحيح أنه لم يكن للعرب قانون مكتوب . بيد أنه كان لهم عرف قائم مقام القانون والشريعة ؟

يقول الدكتور الشيخ محمد يوسف موسى فى مقدمة كتابه (الأموال ونظرية العقد فى الفقه الإسلامى) :

(نعرف من التاريخ أن العرب عرفوا فى جاهليتهم قواعد قانونية

كثيرة قام عليها مجتمعهم ، وكان ذلك فى نواح شتى من النواحى التى عالجها الإسلام فيما بعد ، بما جاء به من فقة وتشريعات ، وقد أقر الرسول عليه السلام كثيراً من هذه القواعد والمبادىء التى كانت قد تبلورت فصارت أعرافا ينزلون على حكمها فما كان الإسلام ليغير كل ما كانت عليه الأمة العربية حتى ما كان صالحاً للحياة الطيبة ، ومن ثم لنا أن نقرر أن الإسلام طرأ على مجتمع له تقاليده وأعرافه وحياته القانونية . .

(عرف العرب كثيراً من ضروب المعاملات ، كالبيع ، والرهن ، والشركة ، والمضاربة ، والإجارة ، والسلم ، وأقر الإسلام فى القرآن والسنة كثيراً من أنواع هذه التصرفات حين وجدها صالحة للبقاء . .

ولقد رأينا خديجة بنت خويلد تستأجر الرجال — أيام الجاهلية — فى مالها وتضاربهم إياه بشىء تجعله لهم .

كما عرف العرب عقد السلم وهو شراء الشىء الذى لم يوجد بعد بثمن عاجل حال .

وأيضا عرف العرب نظام الزواج . ولقد تزوج الرسول نفسه قبل أن ينزل عليه الوحى زواجاً جاهلياً ، أى حسب العرف الجاهلى فى الزواج ، ولا نزال نذكر خطاب أبى طالب .

— الحمد لله الذى جعلنا من ذرية إبراهيم وزرع إسماعيل وجعل لنا بلدا حراما ، وبيتا محجوجا ، وجعلنا الحكام على الناس . ثم إن محمدا ابن عبدالله ابن أخى ممن لا يوازن به فتى من قريش إلا رجح عليه برا ، وفضلا ، وكرما ، وعقلا ، ومجدا ، ونبلا ، وإن كان فى المال قل , فان المال ظل زائل ، وعارية مسترجعة . وله فى خديجة بنت خويلد رغبة ، ولها فيه مثل ذلك وما أحببتم من الصداق فعلى) :

وهكذا تم الزواج فى الجاهلية بنفس الصورة التى يتم بها اليوم فى الاسلام . فدفع الصداق لخديجة ، وقام بتزويجها ولى أمرها ، عمها عمرو ابن أسد وابن عمها ورقة بن نوفل . وشهد رجالات قريش وكبراؤها .

وكذلك عرف العرب فى جاهليتهم الطلاق . وأيضا عرفوا القصاص. وكان دستورهم فيه تلك العبارة الشهيرة (القتل أنفى للقتل) وهى التى عبر القرآن عن مفهومها القانونى بقوله (ولكم فى القصاص حياة) .

وأيضا عرف العرب فى جاهليتهم (القسامة) ومعناها أنه إذا قتل قتيل فى بلد ولم يعرف قاتله . يختار ولى القتيل خمسين من أهل هذا البلد ، ويقسمون بأنهم ماقتلوه ، ولا عرفوا له قاتلا ، ثم يقضى بالدية على أهل المحلة جميعا .

فلما جاء الاسلام أبقى على هذا القانون ولم يحدث به تغيير .

يقول الإمام مسلم فى صحيحه :

— (أقر النبى عليه الصلاة والسلام القسامة على ما كانت عليه فى الجاهلية) .

* * *

علام تدل هذه الظاهرة ، وإلى أى مغزى تشير . . ؟ إنها ، أولى دلائلنا على احترام الاسلام لحق الناس فى التشريع لأنفسهم .

واولى دلائلنا على ان الإسلام لم يكن يهتم بالتشريع إلا ليساعد الناس على ضمان مصالحهم وتنظيم معايشهم .

فاذا وجد تشريع يحمل هذا العبء ، ويؤدى ذلك الدور، فالاسلام يباركه ويوقره ، بدليل اعتباره لكل هذه القواعد التى ذكرناها مما كانت تقوم عليها حياة العرب فى الجاهلية .

إن الاسلام لن يحترم ذلك الحق لأعرابى كان يبول على عقبيه

منذ ألف وأربعمائة عام ، ثم ينكره اليوم على إنسان القرن العشرين الذى افاء الله عليه من وسائل العلم ، والتمدن ماسوف يحاسب عليه حسابا عسيرا لو هو أهمله وألقاه فى عرض الطريق ، فاذا غادرنا هذا الشاهد واستأنفنا سيرنا وجدنا مظاهر الثقة المطلقة بالعقل الإنسانى تزحم الطريق اللاحب أمامنا .

ولنبدأ بما بدأ به الاسلام لترويض الناس على احترام كلمة العقل فى التشريع .

لقد بدأ باقناعهم أن الجمود ، ضد طبائع الشرائع . وأن كل شىء لاسيما الأحكام المنظمة لشئون البشر تفقد ذاتها إذا هى استعصت على التعديل والتحوير والتطوير . وكان لا بد أن يجىء المثل لذلك كاسحا قويا يجرف المخاوف والأوهام ؛ وهو لا يكون كذلك إلا إذا جاء من الله . فكان النسخ .

والنسخ هو استبدال حكم بحكم . واستبدال آية بآية .

يقول الله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها .نأت بخير منها أو مثلها)

ولنضرب لذلك مثلا :

ففى الأحوال الشخصية أفتى القرآن أول الأمر بأن عدة المتوفى عنها زوجها سنة كاملة (متاعا إلى الحول غير إخراج) ثم عاد فحدد العدة بأربعة أشهر وعشرة أيام (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً)

كما نسخ قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت. إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين . .) بقول الرسول عليه السلام : (لاوصية لوارث) .

كذلك نسخت آية الرجم التى كانت ضمن آيات سورة النور كماروى البخارى وهى : (لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم ، الشيخ والشيخة

إذا زنيا فارجموهما البتة ، نكالا من الله . والله عزيز حكيم) .

ولقد اتسع باب النسخ ، حتى قرر جمهور الفقهاء أنه يجوز نسخ القرآن بالسنة . وحتى قرر بعضهم ومنهم ابن حزم بجواز نسخ القرآن بالاجماع مشترطا أن يكون — أى الإجماع — منقولا عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

وهذا النسخ يؤكد ما ذهبنا إليه قبلا من الفارق بين الدين والشريعة . ذلك اننا نراه ممتنعا على الآيات المتعلقة بالاعتقاد . كالايمان بالله وبالغيب وعلى الآيات المتعلقة بالاخلاق كالأمر بالعدل والإحسان ، وكالنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ؟

فإذا جاوزنا النسخ ، وجدنا دلالة أخرى ذات بال تلك هى تغير فتوى الرسول وتطورها نعم . لقد كانت المرونة السارية فى الروح التشريعى المتبدى فى فتاوى النبى عليه السلام من أكثر عوامل التوقير لديموقراطية التشريع ، فطبيعى أن الرسول لم يكن يلهو بمقدرات الناس ومصاير الأمة ، كما انه لم يكن يطلق الفتاوى على عواهنها . غير مستشعر مسئولية تجاهها .. وإذن ، فإن هذا التغيير لم يكن إلا ثمرة شىء أكيد ، هو الخضوع لاحتياجات البيئة ، وتلبية ضرورات المجتمع .

والآن نستطيع أن نكظم إعجابنا حتى لا تفلت فى نشوته الفائدة المرجوة من هذه الواقعة التى سنتلوها .

ذات يوم أراد الرسول عليه السلام أن يرسل أحد أصحابه وهو (معاذ بن جبل) إلى اليمن .

وقبل أن يحمل معاذ عصا التسيار ويمضى لسبيله ، سأله الرسول :
— يامعاذ : بم تقضى إذا لم تجد الحكم الذى تريده فى كتاب الله
فأجاب معاذ :

ـــ أقضى بسنة رسوله .

ويعيد الرسول سؤاله :

ـــ فان لم تجده فى سنة رسوله .؟

فيجيب معاذ :

ـــ إذن أجتهد رأبى ، لا آلو .

وهنا يضمه الرسول إلى صدره ويقول : (الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لمـا يرضى الله ورسوله) .

إن صدر هذا الحديث وآخره ليتنازعان إعجابنا ، ويستحوذان على وعينا .

ففى أوله . نرى الرسول يفترض أن هناك أحكاما لن يحويها كتاب الله ، وأحكاما لن تتضمنها سنته وهو أمر لو قاله غير الرسول لاستحق من مسلمى اليوم . مسلمى آخر الزمان إهدار الدماء وقطع الرقاب . !

ومع ذلك فها هوذا محمد العظيم ، أعرف الناس بالدين ، وأتقاهم للديان . هاهو ذا يقولها . ويجيبه صاحبه : أجتهد برأبى ، ولا أبالى .!

ولقد سرى هذا الوعى الرشيد فى أعصاب الفقه الاسلامى وشرايينه فنما وترعرع وصار للعقل فيه الكلمة المسموعة . واستنبع لنفسه ينابيع جديدة ، ومصادر أخرى بعد الكتاب والســـنة . فكان الإجماع ، والاجتهاد ، والقياس ، والاستحسان ، والمصالح المرسلة والعرف . إلى آخر هذه المعصرات الثجاجة ، والأنباع المفيضة .

وإن طبيعة بحثنا هذا لتقتضينا الإلمام بهذه المصادر الجديدة ولكن قبل ذلك نريد أن نعرف : ما الفقه . ؟

إن مجرد تعريفه يفيض علينا مدركات كثيرة وهو كما ينقل الشريف الجورجانى فى كتابه التعريفات :

« العلم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية . وهو علم مستنبط بالرأى والاجتهاد ، ويحتاج فيه إلى النظر والتأمل ، ولهذا لا يجوز أن يسمى الله فقيهاً ، لأنه لايخفى عليه شىء » .

إذن ، فالفقه علم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية وهذه الأدلة التفصيلية هى ماذكرنا من قبل .

وهو أيضاً ـ أى الفقه ـ مستنبط بالرأى والاجتهاد .

والحق ان الرأى والاجتهاد طورا الفقه الإسلامى تطويراً بعيد المدى . واتاحا له فرصة التعرف بكثير من القوانين الأخرى والتأثر بها ، ونرجو فى هذا المقام أن نلفت النظر مرة أخرى إلى أننا نتحدث الآن عن الفقه لا عن الدين .

وكما تطور القانون الرومانى حين اتصلت روما بأثينا . ثم حين التقت بأمم البحر الأبيض المتوسط فى تجارتها وفتوحاتها . كذلك تطور الفقه الإسلامى حين جمعته فتوحات الاسلام بأمم جديدة ، وتقاليد وأعراف وقوانين جديدة أيضا .

وكان تباين المجتمعات التى زارها الاسلام من أهم عوامل التباين والاختلاف بين المذاهب الفقهية ، فلما كان الحجاز والمدينة بالذات الوعاء الذى صان سنة الرسول وقواعده ، فقد رأينا المذهب الذى ربط نفسه بعمل أهل المدينة ، وهومذهب الإمام مالك ، شديد الانطواء على النفس ، شديد البعد عن الرأى ،

وعلى العكس من ذلك ، نرى المذهب الذى ترعرع فى بغداد التى اختزن عقلها الباطن كثيرا من الثقافات القانونية العقلية ، وهو مذهب الامام أبى حنيفة يجنح إلى الرأى ويجعل للعقل الكلمة الفاصلة فى معظم مسائله حتى وصفه أهل الظاهر تحت وطأة غلوهم فى التمسك

بحرفية النص بأنه « فلسفة فارسية ، صيرت الفقه عملا وضعيا » ! .

وحين نأخذ أى مسألة من المسائل التى تباينت فيها وجهات نظر الأئمة والمجتهدين ، ونضعها تحت ضوء الظروف الخاصة لبيئة كل إمام ومجتهد نجد هذه الحقيقة واضحة وطيدة .

ولنضرب لهذا مثلا — قراءة الفاتحة فى الصلاة بغير العربية ، ففى الوقت الذى يرفض فيه الأئمة الثلاثة الشافعى ومالك وأحمد بن حنبل الاعتراف بمشروعية هذا العمل . يقف أبو حنيفة « الفارسى » فيجيز تحت وطأة اعتبارات بيئية وقومية ، قراءة الفاتحة فى الصلاة بالفارسية .

وشبيه بذلك مسألة وضع اليد على أرض مهجورة وليس لها صاحب ، وهى التى تسمى فى الفقه « الأحياء والأقطاع » .

فهنا نجد حديثا صريحا للرسول عليه السلام يقول : « من أحيا أرضا ميتة فهى له . . . من أحاط حائطا على أرض فهى له . . من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له » .

ويفسر المفسرون وبعض الفقهاء كالشافعى هذا الحديث بأنه تفويض من الرسول . ولا يحتاج إلى إذن السلطان . . ولكن أبا حنيفة بحكم تشبعه بصرامة النظم التى عاش فيها ، وعاش فيها آباؤه من قبله يعارض منطوق الحديث ، ويشترط استئذان السلطان ! .

ومما يؤكد لنا « تأقلم » الفقه الاسلامى بالأقاليم والبيئات التى عايشها وعايشته ، ما حدث للإمام الشافعى الذى يمثل بمذهبه ومدرسته ربع الفقه الاسلامى جميعه .

فلقد كان للشافعى وهو ببغداد مذهب فى الفقه يعتز به ، ويدافع عنه . فلما غادر العراق إلى مكة ثم إلى مصر حيث استقر بها ، تغيرت

نظراته الفقهية ، وأنشأ مذهبا جديدا يخالف فى كثير من تفاصيله مذهبه القديم الذى التزمه بالعراق .

ولقد سئل الشافعى رضى الله عنه عن سر هذا التحول فأجاب فى بساطة وصدق :

— « لقد سمعت أشياء لم أكن سمعتها ، ورأيت أشياء لم أكن رأيتها »

وهكذا استخدم الشافعى حواسه ، استخدم سمعه وبصره ، فتأقلمت بالحياة الجديدة شخصيته ، وتأقلمت بالتالى فكرته .

أتظنون أن مستحدثات الحياة وأشياءها قد فرغت وانتهت ؟ .

كلا ، ولا تزال الأيام مثقلات بكل جديد .

وأنها لتنتظر الأذن التى تسمع ، والعين التى ترى . .

* * *

لقد استعمل العقل فى تطوير الفقه الإسلامى استعمالا لا يعرف الحواجز ولا الحدود . ذلك لأن الفقهاء والمشرعين أدركوا الحكمة المقصودة منه وهى تلبية الضرورات والمصالح ، فمضوا يبحثون لهذه الضرورات فى عقولهم عن الفرص والحلول .

وهانحن أولاء نرى الإمام الأعظم (أبا حنيفة النعمان) يسمى الناس مذهبه (مذهب أهل الرأى) .

لماذا . . ؟

لأنه كان يضع العقل فى المكان الأول . فهو يؤول القرآن فى غير تعسف ، ويرد الحديث فى غير تكلف لكى يمهد الطريق أمام المصلحة الملحة ، والحاجة الدائبة .

وكان يقول : — (علمنا هذا ، رأى ! وهو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن قدر على غير ذلك ، فله ما رأى ولنا ما رأينا) .

هل فسق أبو حنيفة بذلك عن أمر ربه ، وهل انزلق به الهوى وسوء الغرض . . ؟

حاشاه عن ذلك ، ولقد أجمع الثقات على تقدير ورعه وتقاه وحين مات قال قائلهم : ذهب اليوم العلم والورع . .

ولطالما كان الشافعى يقول : — من اراد أن يعرف الفقه ، فليلزم أبا حنيفة ، فإن الناس كلهم عيال فى الفقه على أبى حنيفة . .

ومثل أبى حنيفة إمام جليل هو نجم الدين الطوفى الحنبلى الذى يقول — إذا تعارض النص من قرآن وسنة مع المصلحة قدمت المصلحة على النص . .

قيل له : — هذا افتيات على النص .

قال : — بل تخصيص له وبيان .

قال له : — المشرع أعلم بالمصلحة ، فلتؤخذ من أدلته .

قال : — المصلحة نفسها من أدلته ، وهى أقوى الأدلة وأولاها بالإعتبار . . .

وهناك كثيرون من الفقهاء والرواد الأوائل ، كانوا يحسبون لمقتضيات العرف ومصالح المجتمع الحساب الأول حين يفتون ويشرعون ، مثل تخصيص الحديث الناهى عن بيع الإنسان ما ليس عنده بالاستصناع لأنه مصلحة ، ومن قواعدهم فى هذا قولهم :— (الثابت بالعرف ، كالثابت بالنص) .

بل لقد اشترطوا فى المجتهد أن يعرف عادات المجتمع ، ومواضعات العرف ليستطيع أن يوائم بين مطالب البيئة والنص .

وبهذه الاعتبارات مضى العقل إلى آخر الشوط حتى صارت الفتوى المتحررة آية على فقه الرجل وعلمه .

يقول سفيان الثورى : — (العلم عندنا ، الرخصه من ثقة . أما التشديد ، فكل واحد يحسنه .)

وحتى صار للافتراض فى مسائل الفقه مجال يشبع العقل به طموحه ونهمه ، فوجدنا الفقراء يتحدثون — مثلا — عن حكم نكاح الجنيات وعن نصاب الجماعة فى الجمعة إذا كان بعض المصلين من الجن . .

ونجد بعض الفقهاء ينفى مشروعية الزواج بامرأة من الجن مستدلا بقوله تعالى : « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا » والجن ليسوا من أنفسنا . ،

ونجد بعضهم الآخر يجيز ذلك مستدلا بأن من الجن إخواناً لنا ، يعبدون الله كما نعبد ، ويصلون كما نصلى . .

واستعمال العقل على هذا النحو هو الذى جعل بعض كتب الفقه الإسلامى تشرح عشر مرات ، ويحمل هذه الشروح مجلدات كثيرة وموسوعات ضخمة . .

وكانت أدوات العقل لهذا :

الإجماع : وهو إجماع المجتهدين من الأمة فى عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع ،

القياس : وهو إلحاق فروع الأحكام بأصولها لتشابه علة الحكم بين الأصول والفروع

الاستحسان : وهو كما يعرفه الإمام الكرخى (العدول عن حكم إلى خلافه ، لوجه هو أقوى)

مثل استحسان ثبوت الشفعة للشفيع إلى ثلاثة أيام . . . ومثل التعاقد مع آخر على ان يخيط لك رداء أو يصنع لك اثاثاً .فإن انعدام

المعقود عليه وقت العقد يجعل العقد باطلا . ولكن الاستحسان يجيزه احتراما للعرف وتقديراً للمصلحة .

المصالح المرسلة : وهى أكثر الأشياء شبهاً بالاستحسان . كما أنها بطبيعة الحال لاتكون فى العبادات . بل فى المعاملات . وليس للمصالح المرسلة ضابط من غير نفسها .

إن غاية مايشترطه الفقهاء من أجلها ألا تعارض مقصداً من مقاصد الشريعة . وأولى مقاصد الشريعة - طبعا وقطعاً - هو تقدم البشرية وارتقاؤها . ومن هذه المصالح المرسلة ماصنعه عمر رضى الله عنه حين ألغى حق المؤلفة قلوبهم فى الزكاة مع أنه مضمون بآية من آى القرآن ، ووقفه تنفيذ حد السرقة فى أيام المجاعة . وإبقاؤه أرض العراق المفتوحة بين أيدى أهلها واصحابها مع أن القرآن يأمر بتوزيع أربعة أخماسها على الفاتحين .

هذه هى الأدوات التى حقق العقل بها انتصارات باهرة فى مجال التشريع الإسلامى . ولقد كان للإجتهاد سلطاناً وهيبة وحرمة ، فما كان أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من الأئمة والمجتهدين ، ما كان أحد من هؤلاء يفرض رأيه على الآخرين .

والحق أن الفقه الإسلامى مدين لهذا الاجتهاد العقلى بحيويته وشبابه ونمائه ، فلولاه لبقيت الشريعة مغلقة ضامرة ، ولو كانت كذلك لما قدر لها ابداً الاستمرار والدوام .

لقد كانت شريعة موسى عليه السلام مغلقة فلما رأى الأحبار من بعده أنها ستتقوض وتبيد . فتحوا لها منافذ التهوية والإنعاش فوضع الحبر « يشوع » التلمود . وكان يسمى « المشنة » أى : شرع ثان . ومن هذه المشنة انبثقت مجموعتان أخريان للأحكام . الأولى للحبر

« يوناثان » المقدسى ، والثانية للكاهن « عبينا » البابلى .

فالدور الذى لعبه العقل فى الفقه الإسلامى لايدعونا للانتفاع بمزايا هذا الدور فحسب . بل ويدعونا إلى الثقة المطلقة بالعقل وائتمانه على مصايرنا جميعاً .

* * *

فلنمض مع القافلة :

والآن ، ومن هذا العرض الذى تقدم يتبين لنا أن المهمة الدائرة اليوم ، والتى دارت بالأمس ، وستدور فى الغد ، حول استبدال القانون السماوى بالقانون الوضعى ، من الأشياء التى يكثر فيها اللغط ، ويقل الفهم الصحيح .

فنحن نستطيع أن نعتبر القوانين الوضعية ، قوانين سماوية من حيث استهدافها نفس الأهداف التى تريدها السماء وتسعى إليها .

ونستطيع أيضاً أن نعتبر الفقه الاسلامى « قانوناً وضعياً » من حيث أن تسعة أعشاره من عمل العقل وإلهام المصلحة والعرف ، حتى لقد قرأنا فى تعريفه من قبل أنه « علم مستنبط بالرأى والاجتهاد » .

وإذا قيل لنا : إن الفقه الاسلامى وإن يكن وليد الرأى والتأمل والاجتهاد الشخصى إلا أنه موصول الأسباب بقواعد دينية .

أجبنا ، بأن جميع القوانين التى انبثقت من وعى البشر قديماً وحديثاً ، موصولة الأسباب كذلك بهذه القواعد الدينية ، وإن لم تسمعها من فم رسول .

وإنى لأستطيع أن أقول بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة على قوانيننا الماثلة ، إننا نحكم بما أنزل الله . .

ما هى القواعد الدينية التى يشد إليها الفقه الإسلامى ما هذا الذى أنزله الله . . ؟

إنها تتلخص فى كلمتين ، الحق ، والعدل . .

ولقد سئل ابن عباس رضى الله عنه بشأن قول ربنا سبحانه ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . .

ـ ما ذا أنزل ربنا . . ؟ ؟

فأجاب حبر الأمة العظيم : الحق ، والعدل . .

ألم أقل لكم أن الفطرة الإنسانية ، والعقل البشرى يسيران بنور من الخلاق المتعال . ؟

إن القانون الرومانى الذى تشن عليه ـ اليوم ـ إغارات المتقين أسس على هذين المبدأين ، الحق والعدل . . .

ولقد كتب الفقيه الرومانى (أولبيانوس) يقول :

(إنما نريد أن نعلم الناس الحق والعدل . .

(أما الحق ، فهو فن العدل والإحسان . .

وأما العدل ، فهو إرادة دائبة لإيتاء كل ذى حق حقه غير منازع ولا مهضوم) . . !

وكتب « سيسرو » عام ـ٤٤ قبل المسيح ـ يقول :

(أساس العدالة : الذمة . والذمة عندنا الصدق فى القول ، والأمانة فى العهد)

ولقد أبلى هذا القانون فى ترويض الروح الإنسانى بلاء مبيناً .

ومن طول ما حدث الناس عن (الذمة) صارت الذمة ديناً يؤمن به الرومان .

ويحدثنا الدكتور «على حافظ» فى كتابه أساس العدالة فى القانون

الروماني : (بأن الرومان نصبوا لفضيلة الذمة معبداً في - الكبريتال - بجوار معبد - جوبتير - سنة « ٢٨٨ » من تاريخ روما ، وكانوا يعدون الذمة قسم « جوبتير » ويؤمنون أنه شهيد على هذا القسم ، ومن حنث به فقد عصى الله واستحق عقابه الأليم . وكان الذي يريد أن يستودع إنساناً أمانة ويطمئن إلى صيانته لها ، يسلمها له في معبد الذمة وهكذا صارت الذمة الرومانية مثلا يباهي به الأولون من الرومان من عداهم من الأمم ، فقد كان الرومان الأولون متدينين ، لم يفرقوا بين الذمة والدين والوطنية » .

إذن ، فقد اهتدى الرومانيون بفطرتهم إلى ما للحق والعدل والذمة الطيبة من أثر وقيمة .

وعلى الرغم من أنهم كانوا وثنيين ، ولم يأتهم من الله وحي ولا رسول ، فقد استطاعوا مع ذلك على مر الأعصار أن يستلهموا الحق والعدل اللذين ارسل الله رسله جميعاً ليعززوهما ، استطاعوا أن يستلهموهما ويلشئوا على قواعدهما شريعة لا يزال العالم المتمدين جميعه يتلمس مغانمها ويعتز بتراثها ، ويؤمن بجدواها .

* * *

وإن المشابه الجمة القائمة بين جميع الشرائع سماوية ووضعية لتؤكد حقيقة واحدة هي :

— أنها جميعاً تسقى بماء واحد ، وتنبجس من نبع وحيد هو : احتياجات البشر .

لماذا كانت القوانين اليونانية أغنيات يهزج بها الشعب ويرتلها في انتشاء وهيام . ؟

لأنه كان يرى فيها حاجاته ، ومصالحه — مضمونة نافذة ، وكان يحس

أنها جزء من صميمه جميعه ، فهى تمثل وحدته القومية والفكرية والشعورية .

وهذا التشابه يرسم إلى حد بعيد الصورة الصحيحة للتشريع بوجه عام ، فهو ثقافة قانونية ، والثقافة لاوطن لها ، وهو تكوين تاريخى ، ساهمت فيه البشرية كلها .

لذلك لم يجد الرومان بأساً ولا خجلا فى أن يرسلوا رسولا إلى اليونان ليأتيهم بشريعتها كى يستضيئوا بها عند ما حاولوا لأول مرة أن يضعوا لهم شريعة ومنهاجا . !

ولقد التقى الفقه الاسلامى بروافد هذه الثقافات القانونية ، فنهل منها ، وصبَّ فيها.

وإنا لنلاحظ أن الطور الثالث من أطوار الفقه الاسلامى وهو الذى بدأ أوائل القرن الثانى الهجرى واستمر إلى منتصف القرن الرابع . نلاحظ أنه فى هذا الطور بدأ تدوين السنة ، ومذاهب الفقه ، وفيه أيضا ظهرت المذاهب الأربعة ، للأئمة أبى حنيفة ومالك والشافعى واحمد بن حنبل وغيرهم من الفقهاء الكبار .

وفى ذات هذا الوقت الذى كان الفقه الاسلامى يتشكل فيه ويتخلق ، كانت الترجمة تمضى فى سرعة الضوء ، فنقلت إلى العربية الفلسفة اليونانية ، ومعارف الفرس والرومان ، ومنطق أرسطو وسقراط ، وشرائع أثينا وبركليس . ! !

وهكذا ازدحم الفقهاء حول هذه المناهل الثرة ، وانتفعوا بها فى تكوين آرائهم الفقهية وتنظيمها .

فلماذا نحرم على أنفسنا اليوم ، الفرصة التى انتهزها أولئك الذين نعيش على تقليدهم ، ونغذى عقولنا بفتات موائدهم . ؟ ! !

إن هذا السلوك إذا دل على شيء ، فعلى أننا نعانى « مراهقة عقلية » تدعو للأسف الشديد .

ونحن لن نكون أكثر تقوى وورعا من رسول الله عليه السلام ولقد قلد الرسول نفسه ، فارس والروم .

فيروى الإمام مسلم في صحيحه عن جذامة بنت وهب قالت : حضرت رسول الله فى أناس وهو يقول ، لقد هممت أن أنهى عن الغيلة ، فنظرت فى الروم وفارس ، فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر ذلك أولادهم شيئاً .

ـــ وكان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه ، فكانوا يفرقون شعورهم ففرق رسول الله شعره ، وكان يشجع أصحابه على شحذ البديهة الفقهية فيهم ، ويقول لهم :

« قولوا . . ؛ فإنى فيما لم يوح إلى مثلكم »

واستجابوا هم لهذا التشجيع فكانوا يختلفون فى المسألة الواحدة ويذهب كل لرأيه وسبيله . .

إن طريق الخلاص من مأساة الجمود الوجدانى الذى نعانيه ، والذى يغرينا بسوء الظن بكل شيء غير إسلامى . هو أن نفهم حقائق الأشياء جيداً . ففيما تختص بالقوانين تعالوا نشرع لأنفسنا ، بأنفسنا .

وإذا كان هناك فقه شافعى ، وفقه حنفى . أو إذا كان هناك فقه رومانى ، وفقه فرنسى ؛ فليكن لنا فقه مصرى . .

إن الاسلام نفسه يدعونا للاجتهاد ، ونحن نعلم أن المسلمين لم يقفوا عن الاجتهاد فى الفقه إلا عند ماصبحهم التتار ببأسهم المبيد ، واحتل « هولاكو » مدينة بغداد التى كانت للاجتهاد الفقهى منارة وفناراً .

فلنضع لأنفسنا كمصريين فى مصر ، وكسوريين فى سوريا ، وكعراقيين

فى العراق ، وكإيرانيين فى إيران . قوانين تمثل احتياجات العصر الذى نعيش فيه . ولنصنع كما صنع العقلاء فى كل زمان . فنأخذ من الشرائع كلها . الإسلامية ، والرومانية ، واليونانية ، والإنجلوسكسونية ولنثق بعد ، أن مثل هذه القوانين ستكون إسلامية . إذا لم يكن الإسلام شيئاً آخر تخفيه عنا بواطن الأغراض ، وكوامن الأطماع . .

نعم ، ستكون إسلامية ، لأن الإسلام يهدف إلى تحقيق المصالح العامة . وما دامت هذه المصالح لا تتجمد فوسائلها كذلك أبعد الأشياء عن الجمود .

وستكون إسلامية ، لأنها ستجىء ثمرة الوسائل التى أثمرت الفقه الاسلامى . وهى الاجتهاد ، والاستحسان ، والرأى ، واعتبار العرف والمصالح المرسلة ، والاستهداء فى كل هذا بالأغراض الأساسية لوحى السماء وهى تمكين البشرية من حياة قائمة على الحرية والتطور والرخاء ولكى نضع أنفسنا أمام الواقع الذى يؤكد هذه الحقيقة فليس علينا إلا أن نلقى نظرة سريعة على القوانين التى نعايشها . ثم ننظر هل ينكرها الاسلام ؟ .

إن التطور الحالى للقوانين نظمها فى مجموعات وأقسام ، فهناك القانون الدستورى ، والقانون الجنائى ، والقانون المدنى ، والأحوال الشخصية والقانون التجارى وسواها .

ولنقرأ الآن معاً بعض هذه المواد التى نأخذها بطريق عفوى لا اختيار فيه ولا انتقاء .

* * *

(ا) القانون الدستورى

— المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون فى التمتع بالحقوق

المدنية والسياسية ، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل ، أو اللغة أو الدين . وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنيا كانت أو عسكرية . ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا فى الأحوال الاستثنائية .

— الحرية الشخصية مكفولة

— لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية

— حرية الاعتقاد مطلقة

— جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

* * *

(ب) القانون المدنى

— تتم حوالة الدين باتفاق بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين

— لا تكون الحوالة نافذة فى حق الدائن إلا إذا أقرها

— البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل المشترى ملكية شىء أو حقا ماليا آخر فى مقابل ثمن نقدى

— يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشترى بالحالة التى كان عليها وقت البيع

— إذا تعهد المقاول بتقديم مادة العمل كلها أو بعضها ، كان مسئولا عن جودتها . وعليه ضمانها لرب العمل

— الأصل فى الوديعة أن تكون بغير أجر ، فإذا اتفق على أجر وجب على المودع أن يؤديه وقت انتهاء الوديعة مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك

• • •

(ج) قانون العقوبات

— الشروع هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا وقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها . ولا يعتبر شروعا فى الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ، ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

— من رشا موظفاً ، والموظف الذى يرتشى ، ومن يتوسط بين الراشى والمرتشى يعاقبون بالسجن ، ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به .

— من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال هى ومن يزنى بها ، يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة فى المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦

— كل من خرب أموالا ثابتة أو منقولة لا يمتلكها ، أو جعلها غير صالحة للاستعمال ، أو عطلها بأية طريقة . وكان ذلك بقصد الإساءة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً

* * *

(د) القانون التجارى

— شركة التضامن هى الشركة التى يعقدها اثنان أو أكثر ، بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسماً لها .

— إذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة ، فللمحكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين .

* * *

(هـ) الأحوال الشخصية

— يجوز للموصى الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو

دلالة . ويعتبر رجوعا عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقرينة أو عرف على الرجوع عنها . ومن الرجوع دلالة كل تصرف تزيل ملك الموصى عن الموصى به .

— تقف الولاية على مال القاصر إذا اعتبر الوالى خائناً ، أو حجر عليه ، أو اعتقل لتنفيذ حكم بعقوبة جناية . ويعين للقاصر وصى مؤقت إذا لم يكن له ولى آخر .

— ينتهى حق الحضانة عند بلوغ الصغير سبع سنين و بلوغ الصغيرة تسع سنوات . إلا إذا رأى القضاء أن المصلحة تقتضى بقاء الصغير إلى تسع . والصغيرة إلى إحدى عشرة سنة .

* * *

والآن ، فأى شىء فى هذه المواد يخالف الاسلام أو يخالف أى دين سماوى آخر .

صحيح انه يوجد بين مواد القانون مايحتاج إلى حذف وتحوير مثل هذه التى تحمى الربا وتعترف به ومثل المواد التى وضعت فى السنوات الأخيرة لاضطهاد الحريات السياسية للشعب .

ولكن ذلك لايمكن أن يعنى بحال أن القوانين التى تنظم التزاماتنا - حاليا - قوانين كافرة وملحدة . !

إننا لانريد بحديثنا هذا أن نعزل الشريعة الاسلامية وما كنا لنفعل هذا فى الوقت الذى يقرر فيه مؤتمر القانون المقارن المنعقد فى «لاهاى» عام - ١٩٣٨ - أن الشريعة الاسلامية مصدر من مصادر التشريع ، وأنها حية متطورة .

ولكننا نريد ، وقد اعتمدت الشريعة نفسها على العرف والمصلحة والعقل ، أن نعتمد نحن أيضاً على العرف والمصلحة والعقل .

فهل من صالحنا اليوم أن نصبغ قوانيننا بصبغة دينية . ؟
وهل يسمح بهذا عرفنا وظروفنا، ومصالحنا القائمة على المنطق والواقع.؟
لسنا ندرى ، بم يجيب غيرنا .

أما نحن ، فنؤكد أن العرف ، والمصلحة . والعقل ، والتطور ، والاسلام أيضاً تفرض علينا أن تظل قوانيننا محايدة ، وغير مصطبغة بصبغة دينية معينة ، لاسيما وهى فى موضوعيتها تتجه نحو حماية الأغراض التى جاءت الأديان لحمايتها .

إن وظيفة القوانين الأساسية ، هى كما قلنا من قبل تنظيم العلاقات العامة ، وتعبيد طرقها وتهيئة وسائلها .

وهى بهذا تمثل السياج الذى يحفظ وحدة الأمة ويرعاها ، وإذا كنا على علم بأبسط معارف علم النفس ، فإننا ندرك من فورنا التصدع الأكيد الذى يصيب الأمة فى مشاعرها ، وتفكيرها ، وكيانها . إذا أمسى القانون وهو حامى وحدتها ، مصدر قلق ، وتوجس لبعض أبنائها . ومظهر تفاوت بين مذاهبها ومعتقداتها .

ولقد انتهى الوعى الانسانى فى جميع الكرة الأرضية إلى هذه الحقيقة فصبغ القوانين بصبغة لاتثير جدلا ولا ضغنا . هى صبغة القومية ، والانسانية . أو بكلمة واحدة — الديموقراطية — ولم يضار الدين بهذا الذى حدث . بل لقد ازداد تألقا ورواء ونفوذاً .

ففى أمريكا ، وبريطانيا ، وروسيا ، وفرنسا ، وسويسرا ، وبلجيكا ، والدانمارك .

وأيضاً فى مصر — الآن — وفى سوريا ، ولبنان ، وإيران فى كل هذه البلاد وتلك ، دساتير وضعية ، وقوانين وضعية . تعدل وتحور حسب الحوادث والضرورات ويحيا الناس فى ظلالها إخوة متآلفين .

وكلما وجدوا فى شىء منها قيداً على حرياتهم حاولوا تغييره ، ونسخه بخير منه وأفضل . وإلى جانب هذا ، يعيش الدين ملء الأفئدة والأرواح .

على أن الدعوة لقوانين دينية ليست من صالح الذين يدعون إليها . وإنها لتناقض دعوة أخرى من دعواتهم التى يحرصون عليها.

فهم مثلا ، يدعون لاتحاد إسلامى ، وينادون به بكرة وعشياً .

والدعوة إلى توحيد التشريع وصبغة بالصبغة الاسلامية يعرقل قيام ذلك الاتحاد المنشود .

فهناك دولة كتركيا ، لن تقبل مهما يكن حظها من الانتكاس أن تتخلى عن نظامها المدنى .

وهناك دولة مثل إيران ومثل العراق . أما الأولى فيدين جميع أهلها بمذهب الشيعة ، إلا قليلا منهم . وأما الثانية . فتضم من الشيعة عدداً غير قليل .

والشيعة ـ كما نعلم ـ لايعترفون بغير القرآن . بل إن لبعض طوائفهم قرآناً غير قرآننا .

وهم لايعترفون بالسنة وأحاديث الرسول التى يرويها وينقلها أئمة أهل السنة . مع أن هذا التراث الهائل من الأحاديث يمثل المذكرة التفسيرية لمبهم القرآن ومجمله .

وهم يخالفون الأسلام فى كثير من نصوصه ، فلا يجيزون زواج المسلم بالكتابية ، ولا يورثون النساء من الأرض ولا من العقار . بل من المال المنقول فقط ، ويجعلون المال كله للقريب ذى الفرض، ويجيزون تزوج البنت على عمتها وخالتها ، ولا يجيزون للمريض أن يطلق فى حال مرضه ، ولا يعتبرون الرضاع محرما إلا إذا بلغ خمس عشرة رضعة لم

يفصل بينها رضاع من امرأة أخرى . وغير ذلك مما يتعارض مع منطوق الشريعة ومفهومها .

ومنهم من ينكر معظم أركان الحج ومناسكه ، فرمى الجمار عندهم ضلالة ، والسعى بين الصفا والمروة عبث . وتعاليم الدين إنما هى للعامة من الناس فقط ، أما الخاصة ، فأنبياؤهم الفلاسفه ...!!

وهؤلاء مبثوثون فى معظم بلاد العرب والاسلام التى يراد إنشاء اتحاد إسلامى بينها . ؟

وبين أهل السنة والشيعة خلافات عميقة لايطمس معالمها سوى القومية الأقليمية التى تعتمد على قدر مشترك من المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولعل بعض الناس لايعلم . أنه كادت تحدث مأساة فى موسم الحج هذا العام . لأن زعيما إسـلامياً كبيراً لايجف اسمه على ألسنة المسلمين اليوم . وهو فى نفس الوقت شيعى المذهب . أراد أن يمارس بعض مناسك الحج على طريقة مذهبه الشيعى وهذا الضرب من الممارسة يتعارض تعارضا مثيراً مع مقتضيات العرف الاسلامى . فأحدث هذا من الهرج ماكاد يفضى إلى شر وسوء . . ودعونا نسأل :

— ما الفائدة المرجوة من صبغ قوانيننا بالصبغة الدينية ؟ أهو تنظيم الدنيا . أم حماية الدين . ؟

إن تكن الأولى . فإن الاجتهاد والرأى . وقد احترمهما الدين نفسه . كفيلان بتحقيق هذه الغاية .

وإن تكن الثانية . فما طبيعة هذه الحماية وما وسائلها .

هل ستنص القوانين المنشودة على حرية العقيدة والعبادة مثلا . ؟

إذا لم تفعل . فقد تحدت الاسلام . وعصت الله ورسوله لأن الله يقول : « لا أكراه فى الدين »

وإذا فعلت . وصانت حق الآخرين فى العبادة والاعتقاد . فما الضرورة الدينية الداعية لها . مادام المسيحى سيعبد الله فى كنيسته . واليهودى سيعبده فى بيعته . ؟

الحق أن هذه الانفعالات الصالحة غير مفهومة . ولا نكاد نجد لها نوراً من الله . ولا نوراً من المنطق والصواب . ويبدو أن لباب مشكلتنا يتمثل فى عجزنا عن إدراك ما يفتقر إليه العصر الذى نعايشه من التفكير المجدى . القائم على معرفة النواميس المتحكمة فى كيان البشرية ومناحى نشاطها .

إننا ندرك ما يمكن أن تفضى إليه هذه المجاهرة بالحق من المتاعب والصعاب . . ، ومع ذلك فلا نزال يغشانا الامل فى أن نصير قادرين على تفهم الحقائق من غير أن نخسر أنفسنا . ونخسر أخلاقنا .

فلنحاول .

لقد ترك عمر بن الخطاب النصوص الدينية المقدسة من القرآن والسنة عند ما دعته لذلك المصلحة . فلباها . فبينما يقسم القرآن للمؤلفة قلوبهم حظا من الزكاة . ويؤديه الرسول . ويلتزمه أبو بكر . يأتى عمر فيقول :

« إنا لا نعطى ـ على الاسلام شيئا . فمن شاء فليؤمن . ومن شاء فليكفر » .

وبينما يجيز الرسول بيع أمهات الأولاد من الجوارى المستولدات ويجيزه أبو بكر من بعده ، يأتى عمر فيحرم بيعهن قائلا : « لقد خالطت دماءنا دماءهن » !

وبينما كان الطلاق الثلاث فى مجلس واحد يقع واحدا بحكم السنة

والإجماع ، جاء عمر ، فترك السنة، وحطم الإجماع ،وأمضى الثلاث ثلاثاً

وليس عمر وحده . بل وعثمان بن عفان أيضاً . ذو النورين وثالث الخلفاء الراشدين ، والذى قال له الرسول : لو كان عندنا ثالثة لزوجناكها ياعثمان » !

يترك عثمان رضى الله عنه السنة إلى الضرورة وإلى رعاية المصلحة دون أن يشعر بالتأثم أو الحرج .

فلقد سئل الرسول عليه السلام فيما يرويه البخارى ومسلم عن ضالة الإبل التى تهيم على وجهها لا يعرف لها صاحب .

سئل عنها : هل تؤخذ هذه الضوال أو تترك لسبيلها . فأجاب :

(مالك ولها ، معها سقاؤها وحذاؤها . ترد الماء . وتأكل الشجر حتى يلقاها صاحبها » .

ومضى الحكم على ذلك فى عهد أبى بكر وعمر . فلما جاء عثمان واتسعت الأمصار ، وتغيرت الظروف . أجاز التقاطها بعد أن كان ممنوعاً .

بل لقد بلغ حظهم الذى منحوه أنفسهم من حرية الرأى والنظر ، أن رأينا أمير المؤمنين ، عمر بن الخطاب يغير رأيه فى حكم واحد من أحكام الميراث فى بساطة وجذل . فيحدثنا الشيخ الخضرى فى كتابه « تاريخ التشريع » أنه قد عرضت على عمر تركة ميت مات عن إخوة أشقاء وآخرين لأم ، وأم ، وزوج فأفتى عمر بحرمان الإخوة الأشقاء من الميراث .

وكان من الممكن طبعاً أن تظل هذه الفتيا قانونا ساريا ، لولا أن عمر نفسه عرض عليه بعد ذلك مسألة مماثلة لهذه ، فأفتى بأن يكون الإخوة الأشقاء شركاء الإخوة لأم فى ثلث التركة .

وحين سئل عن سر هذا الاختلاف فى الفتويين . أجاب : « ذاك

على ماقضينا ، وهذا على ما نقضى) » ، !

ولقد كتب لأبى موسى الأشعرى حين ولاه القضاء يعظه ويوصيه فقال : « لا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم . وراجعت فيه رأيك ، فهديت لرشدك ، أن تراجع فيه الحق . فان الحق قديم لا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل » .

وبعد ، فإننا لا ندعو لترك القرآن ، ولا السنة ، وإنما ندعو الناس لأن يكونوا عمريين ، فيقدروا مصلحة الأمة والمجتمع قدرها .

ألا وإن حاجتنا اليوم إلى الوحدة القائمة على استقرار الأنفس ، وسكينة الضمائر لحاجة عظمى .

ونحن واثقون من أن الظفر بهذه الحاجة لن يكلفنا سوى التضحية ببعض انفعالاتنا التى لا تعبر عن دين صحيح ، ولا عن منطق رشيد .

فلنذكر أن القانون بمعناه الصحيح هو ـ كما يقول علماؤه ـ مايصدر من السلطة التشريعية أى البرلمان ، ويجيء متعلقاً بشيء ذا صفة عامة ، ويجب أن يكون عمله فى الصالح العام .

وما دام القانون ملزماً ، فيجب أن يظفر برضاء الذين سيلتزمونه ، ويجب أن توضع بمعرفتهم .

وهو لن يكون كذلك إلا إذا كان انعكاساً لاحتياجاتهم جميعاً باعتبارهم أعضاء فى هيئة اجتماعية واحدة تتمثل سماتها المشتركة فى الوطن لا فى الدين .

وإذ كنا نؤمن بالديموقراطية بوصفها أثمن ما أفاء الله على خلقه من خير ، فان هذا الإيمان ينهانا عن أن نختم بحثنا قبل أن نقول كلمة أخرى . هى أنه إذا لم نقتنع بأن القوانين التى تنظم شئوننا ، والتى تكاد تشبه قوانين العالم كله إنما هى تراث إنسانى عريق ، علينا أن نعتز به

وإذا لم نقتنع بأن قوانيننا هذه إسلامية الوجهة والموضوع . وأنها لاتحتاج إلا إلى تعديل يسير فى بعض موادها لكى تكون كذلك .

وإذا لم نقتنع بأن تطور الحياة والبشرية،لم يعد يسمح قط أن تصطبغ القوانين العامة للدولة المتحضرة بصبغة دينية ، أو تحمل أسما دينيا .

وإذا لم نقتنع بأن الاسلام نفسه ـ حرصا على وحدتنا ـ لايطالب لنفسه بأى حق فى تسمية قوانينا باسمه ، أو نعتها به ، مادامت ساهرة على المصالح التى ينافح عنها ، مستهدفة الغاية التى ينشدها . إذا لم نقتنع بهذا جميعه ، وكان لنا رأى آخر ، فلنحتكم إلى صاحب الحق الأول وهو الشعب .

وحين ترى سلطة تشريعية تمثل الشعب تمثيلا ديموقراطيا أسليما ، عدم الاقتناع بوجهة النظر القائلة بديموقراطية التشريع . فإننا باسم الديموقراطية تنحنى لها ، ونذعن لمشيئتها . مقدرين فى نفس الوقت أن الديموقراطية حين تخطىء ، فإنها تحمل فى طوايا خطئها بذور الصواب . وأن لها من طبيعتها عصمة تقيها شر الأمعان فى الخطأ ونوراً يهديها إلى الرشاد والهدى .

فلنتدارس أولا . ولندرك جيداً هذا الذى سقناه من الحديث عن ديموقراطية التشريع . ولنفتح أعيننا على الحقيقة الأبدية التى يصورها ابن خلدون فى مقدمته فيقول :

« إن أحوال العالم والأمم . وعوائدهم . ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة . إنما هو اختلاف على الأيام والازمنة . وانتقال من حال إلى حال . فى الأشخاص والأمصار . والأقطار . والآفاق والأزمنة . والدول . سنة الله قد خلت فى عباده . »

ولندر خواطرنا على شئون بلادنا . وظروفها . ثم على شئون البشرية كلها ومقتضيات تقدمها نحو الوحدة والسلام .

ولنسأل أنفسنا :

ماذا ستكون العاقبة . عندما يتقمص الروح الدينى مرة أخرى

القوانين ، والدول . والشعوب . وينقسم العالم إلى معسكر إسلامى . ومعسكر مسيحى . ومعسكر يهودى ، ومعسكر بوذى . ؟ وأهم من ذلك هل يسمح التطور بهـــذا الانتكاس ؟ فأذا انتهينا إلى الجواب الحق : وهو أن هذه الردة الاجتماعية لن تكون أبداً . وفرنا جهدنا ، ووقتنا ، ومضينا قدما نحو حياة بريئة من عوامل الشك ، وعوامل الانانية , وعوامل الانقراض .

إن الواجب المقدس الذى ينتظر بلاد الشرق الأوسط اليوم والذى يجلجل فى وعى سكان هذه الرقعة التعسة ، لو كانوا يسمعون — . . هو تقديس القومية ودعمها .

إن هذه البلاد لن تظفر من أمرها بشىء إلا إذا لخصت حياتها وسلوكها فى هذا الشعار : الله . . والقومية . !

وإلا إذا آمنت بأنه ليس بين واجباتها نحو الله . ، وواجباتها نحو القومية تعارض أومراء

والآن دعونى اختم هذا الحديث بعبارة العبقرى الخالد «مازينى» :

« القومية مقدسة عندى . .

« لإنى أرى فيها اثر العمل للخير . .

« ولتقدم جميع البشر . .

« والبلد الذى يتسامى بقوميته . .

« هو البلد المتألق

« الذى يطفو كملاك من النور بين الأمم .

« فبحق ربكم عليكم .

« وبحق تراب هذا الوطن .

« بشروا بها دائما

« أظهروا نورها للجماهير

« عودوهم على تقديسها »...

ديموقراطية المجتمع

« لا وجود لوطن حر..
« إلا بمواطنين أحرار »

فولتير

في هذا الفصل

صفحة

أين أخوك ؟ .

أتذكرون نبأ ابنى آدم إذ قربا قربانا . فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ، . ؟

لقد يبدو غريبا أن نفتتح الحديث عن ديموقراطية المجتمع بهذه القصة الدينية ، . ولكن الغريب ألا نفعل . ! !

وإن القرآن الكريم ليقف بالقصة عندما قتل « قابيل » أخاه « هابيل » فأصبح من النادمين . ثم عجز عن أن يوارى جثمانه ، فأصبح من الخاسرين

ولكن الأثر الدينى يمسك بخيط الحديث ويمضى به إلى منتهاه ، فيخبرنا أن القاتل بعد ما قضى أيامه على هذه الأرض ولاقى أجله . وقفه الله سبحانه بين يديه ، وألقى على كاهله المفدوح هذا السؤال :

— ياقابيل . . أين أخوك . . ! !

إن هاتين الكلمتين الوديعتين لفظاً ، المدمدمتين موضوعا ، لاتزالان تبحثان وراء المشكلة الحقيقية للبشر وهى أزمة الضمير .

ولا تزال الإجابة عن هذا السؤال ، تمثل الضالة المنشودة لنا جميعاً . نحن أبناء آدم . . وإخوة قابيل وهابيل . . ! !

والمجتمع المتحضر المهذب ، هو الذى عرف الجواب ، واهتدى اليه ، ومرن على نطقه من غير تعثر ولا فأفأة . . !

والجواب يتمثل فى الإدراك السليم لقيمة الفرد الإنسانى ، ثم التصرف إزاء حقوقه تبعاً لهذا الادراك .

والآن ، تستطيع أن تسأل نفسك : أين أخوك . . ؟

أين هو منك ، وأين أنت منه . ، ؟

أين مكان العامل من صاحب العمل . . ؟

أين مكان المحكوم من حاكمه . . ؟
أين مكان الفقير من الغنى . . ؟
وأين مكان الضعيف من القوى . . ؟

إن هذا السؤال يشير إلى العنصر الأساسى فى ديموقراطية الجماعة.
وهو : قيام التناسب بين أفراد المجتمع بعضهم مع بعض .ثم قيامه بين المجتمع وحكومته . . ثم قيامه بين الأمة كلها ـ مجتمعا وحكومة ـ وبين العالم الخارجى جميعه .

ذلك لأن حياة الفرد جزء من حياة مجتمعه ، وحياة المجتمع جزء من حياة أكبر ، هى : حياة الإنسانية كلها .

وسلامة المجتمع لا وجود لها ، مادام مشحوناً بالأنانية التى تسوق الفرد للنضال ضد أخيه .

وأيضاً ، فإن سلامة العالم بين شقى الرحى ، ما دام منطويا على الحوافز الرديئه التى تسوق كل دولة للنضال ضد أختها .

وسنكتفى فى هذا الفصل بالحديث عن عاملين أساسيين من العوامل التى تهيء للمجتمع تناسباً وانسجاما

ونحن نعلم أن المجتمع ـ أى مجتمع ـ يتكون من رجال ونساء .
يتكون من أصحاب عمل ، وأجراء .
يتكون من حكام ومحكومين . .

ثم يتكون من هؤلاء جميعا ، ومن عقائد وقيم وتشريعات . .
وبالقدر الذى يحققه لنفسه من التناسب والتكافؤ بين هذه العناصر تكون ديموقراطيته . أو لا تكون .

ولقد كان من الطبيعى بعد الحديث عن ديموقراطية الحكم وديموقراطية

التشريع أن يأتى دور المجتمع فى هذا السبيل. فالتلازم بين الديموقراطيات الثلاث بديهى وضرورى .

فأذا تحدثنا - الآن - عن بعض العوامل التى تكون « ديموقراطية المجتمع » وتنشئها ، فيجب ألا ننسى أثر الحكومة والتشريع فى قيام هذه الديموقراطية .

إنهما - الحكومة والقانون - يشبهان اسطوانتى مطبعة . ،وشخصية المجتمع كالصفحة البيضاء تمر بين الاسطوانتين، وتتلقى الحروف من الجانبين.

ومن هنا ، ربطنا فى هذا الكتاب بين ديموقراطية الحكم والتشريع والمجتمع .

وصحيح أن تشبيه المجتمع بالورقة الملساء ليس على إطلاقه . فللمجتمع من الوعى والإرادة ، مايميزه عن الصفحة المطبوعة ،ويمكنه آخر الأمر من تحطيم الاسطوانتين إذا كانتا تطبعان حياته بطابع لا يرضيه .

من أجل هذا ، كان لابد بعد عرضنا لدور الحكومة والتشريع من أن نعرض دور المجتمع ذاته ، قاصدين الإسهام فى تحريره من التفاوت الذى يعرقل مواهبه وقدراته ، ويجعل حياته سلسلة من أزمات النفس ، وهواجس الكظم .

وكما قلنا من قبل سنعنى فى هذا الفصل بنوعين من أنواع هذا التفاوت يمثلان خطراً أكيداً . هما :

(ا) التفاوت الناشىء عن اختلاف الجنس .

(ب) التفاوت الناشىء عن تباين الفرص .

التناسب بين الجنسين

ولنبدأ الآن - بإقامة التناسب والتكافؤ بين شطرى المجتمع ، الذكر والأنثى .

ولقد عرضنا لهذه المشكلة فى كتابنا ـ من هنا : نبدأ ـ غير أنه كان عرضاً جانبيا ، ولم يكن عاماً . إذ عنينا فيه بالحديث عن الحقوق السياسية للمرأة .

أما هنا ، فنريد أن نثير الموضوع إثارة مطلقة ، تتناول جوانبه جميعاً وتضع حداً نهائياً للجدول التاريخى المزمن القائم حول مكان المرأة من الرجل ومن المجتمع

وما دام الدين هو العصا التى لا نزال نهش بها على النساء كما لو كن قطيعاً من النعاج ، فلا بد من أن نعرض وجهة نظر الدين عرضا صادقا حتى يتبين الحق من الوهم ، وينتصر الفهم الصحيح على اللغط الفارغ

لقد دعيت إلى إلقـــاء محاضرة فى هذا الموضوع بأحد الأندية الاجتماعية مساء الثلاثاء ٣٠ يناير سنة ١٩٥١ تحت عنوان « الاسلام لهن ظهير »

وعلى الرغم من الكثير الذى أعلمه عن رأى الدين فى هذه القضية، فقد آثرت طلب المزيد .

وعند ما يممت عقلى شطر كتب الفقه الإسلامى ، لم أكد أفيق من الدهشة التى احتوتنى حتى ضربت كفاً بكف على الخيبة التى أحاطت بقوم هذه سماحة دينهم ، وهذه ضآلة وعيهم . . !

فالفقه الإسلامى كما وجدته ، يقيم تناسباً كاملا بين الرجال والنساء . فلنخاطب بهذا الفقه نفسه مجتمعاتنا المسترِيبة عساها تهتدى وتؤمن .

وبأى ثمن يجب أن ننتهى من هذه المسألة. والثمن لحسن الحظ لا يكلفنا أكثر من أن نفتح قلوبنا وعقولنا ونحن الآن حريصون على توجيه الحديث إلى المجتمع . إلى الأفراد جميعاً ، فليس يكفى أن يصحح وضع المرأة بقانون يصدر ، أو بظفر يتحقق . بل لا بد أن يتم ذلك وليس

فى عقلنا الباطن ولا فى عقلنا الواعى أثارة من شك فى أن الله والمدنية يريدان للمجتمع أن يكون رجاله ونساؤه على حال سواء.

إن شخصية المرأة ، وليست حقوقها ، هى موضوع النزاع والريب فى بلادنا . . والإحساس والأخلاق بالمرأة يسبب لتفكيرنا كثيراً الصداع والضلال . فلنبدأ ـ إذن ـ بأن نعرف ، ما المرأة ؟ هل هى جزء منا ومخلوق يماثلنا ، أم هى شيء آخر سوانا . . ؟

إن القرآن الكريم يجيبنا فى إيجاز وحسم « خلقكم من نفس واحدة ـ خلق لكم من أنفسكم أزواجا ـ خلقناكم من ذكر وأنثى ».

ويفسر الرسول هذه الآيات بقوله « النساء شقائق الرجال . لهن مثل الذى عليهن بالمعروف »

ويزكى العلم الحديث هذه الوجهة مؤكداً أنه ليس بين الرجال والنساء فروق سوى هذه :

(ا) أعضاء التناسل

(ب) الحوض عند المرأة أكبر فى نسبته إلى الجسم منه عند الرجل

(ج) الأجزاء العليا من الساقين تختلف فى تركيبها عند الجنسين

(د) المرأة فى تنفسها تجتذب الأنفاس من أضلاع الصدر أكثر مما تجتذبها من جوفها على عكس الرجل فى ذلك

وبعض فروق أخرى نفسية هى :

(ا) النساء أكثر روية من الرجال فى اختيار حياتهن الجنسية .

(ب) النساء أيسر من الرجال خضوعاً لضبط النفس .

(ج) الرجل أكثر من المرأة تحدياً للقيود ، وأسرع استجابة للنزوات الرديئة .

ولقد كان الرأى يسود المجتمع البشرى بأن المرأة لا تصلح لغير

فراش زوجها ومهد وليدها ، حتى إذا خاضت الحياة مع الرجل بهرته إمكانياتها الشامخة الفذة وتربعت على عرشها الذى استردته من غاصبيه.

وفى المجتمع المصرى حدث شيء مماثل . ففي عام « ١٩٤٧ » كشف الإحصاء عن وجود « ٣٤٥ /٨٦٨/ ٦ » امرأة يعملن بين الحقل ، والمصنع ، والوظيفة ، والحرفة ، ويساهمن فى إرباء دخلنا القومى ، وحث حضارتنا الحابيه .

ولا نكاد ندرى كيف استكانت المجتمعات العربية لظلم المرأة ، وكيف استسلمت المرأة لهذا البوار ، مع أننا حين نرجع للبصر إلى أيام الإسلام الأولى ، نجد روحاً انقلابياً هائلا .

نجد امرأة متحفزة تطالب بحقوق الإنسان لنفسها ، وديناً قيما يغرف لها بكلتا يديه ويعطيها . .

أليس مما يبعث الفرحة والعزة معاً أن نسمع أيام الرسول ، وفى صحراء المدينة عن « وفد النساء » ؟ ؟ !

بلى . لقد كان للنساء يومئذ وفد ، وحركة، ونشاط . .

ذهب هذا الوفد يوماً يطلب حقه فى العلم فقال نسوته :

— يا رسول الله غلبنا عليك الرجال ؛ فاجعل لنا يوما ولهم يوماً فأجابهن الرسول لما يطلبن .

وذهب مرة ثانية يقول :

— يا رسول الله . نريد أن نخرج مع أزواجنا فى الحروب نحمل جرحاهم ، ونسقى ظمآهم . وطبيعى أنها لم تسأل أكثر من الذى كانت تستطيعه وتقدر عليه . فأجابهن الرسول أيضا

وذهب مرة ثالثة :

— يا رسول الله . إن بعولتنا يمنعوننا المساجد فرهم أن يخلوا

سبيلنا ، فينادى الرسول فى الناس : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله .

ومرة رابعة :

ــ يا رسول الله . نريد أن نشهد الأعياد مع الرجال فينادى عليه السلام :

ــ دعوا العواتق وذوات الخدور يشهدون العيد . !

ومرة خامسة :

ــ يارسول الله ، ما بال ربنا يذكر الرجال فى القرآن ولا يذكرنا.؟!

فيبتسم الرسول ، وتأخذه عواء الوحى ، ثم تنزل الآية الكريمة « إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ، والقانتين والقانتات ، والصادقين والصادقات ، والصابرين والصابرات ، والخاشعين والخاشعات ، والمتصدقين والمتصدقات ، والصائمين والصائمات ، والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات . أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيما » .

تم تشيع الجرأة فى أفئدة النساء ، فيذهبن فرادى ينشدن الحقوق .

تذهب التى ظاهر منها زوجها تستفتى الرسول وتشكو إليه بثها وحزنها . فيشرع حكم الظهار .

وتذهب أخرى حرمها أهل زوجها من ميراثه ، فيتقرر لأول مرة فى الإسلام حق النساء فى الميراث . .

وتذهب التى زوجها أبوها ممن لا تحب ولا ترضى ، فيتقرر حق المرأه فى اختيار زوجها . . !

وإذا نحن تقصينا الحقوق الممتنعة عن المرأة المصرية والشرقية وجدنا الإسلام يمنحها بسخاوة نفس وطيب خاطر .

فلنحاول أن نسمع ونرى ، كى تنحل العقدة المتفاقمه التى تنشىء فى

المجتمع تفاوتا ظالماً يحول بينه وبين الديموقراطية الرغيدة .

١ — حق المرأة فى الزواج وفى الطلاق :

يجعل الإسلام للمرأة صوتاً مسموعاً فى إنشاء العقد ، فلا تنكح حتى تستأذن ، ففى الحديث الصحيح أن فتاة ذهبت إلى الرسول باكية تقول : « إن أبى زوجنى من ابن أخيه ليرفع بى خسيسته ، وإنى لا أريده » .

فقال الرسول : إذا شئت فرقنا بينك وبينه . .

فأجابت الفتاة وفى عينيها دموع الفرح والانتصار .

كلا يارسول الله . إنى أجيز ماصنع أبى ، ولكنى أردت أن أستفتيك ، فتحكم لى ، فيعلم الرجال أن ليس لهم من أمر النساء شىء . . !!

وكما جعل الإسلام لها الحق فى إنشاء العقد ، أعطاها كذلك حق فسخه عن طريق (المحكمة) إذا كان وراء رغبتها فى الانفصال سبب وجيه وهذا هو ما يعبر عنه فى الفقه الإسلامى بالخلع .

ذهبت سيدة لم يكن فى قلبها ود لزوجها تقول للرسول :

« يا رسول الله . إنى لا أعتب على ثابت فى خلق ولا دين . ولكنى لا أطيقه بغضاً » !

فسألها الرسول : أتردين عليه حديقته ، وكان الزوج قد أمهرها بها ، فأجابت : نعم أردها .

فقال الرسول للزوج : اقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة ،

وليس معنى هذا أن الإسلام ييسر على الناس هدم الحياة الزوجية ،

أو يضعها تحت رحمة نزوات المرأة فهو يفرق بين دواعى الخلع الصادقة ، والنشوز . .

٢ – حق المرأة فى وقف التعدد

وكذلك تؤيد الشريعة المرأة فى وقف التعدد إذا تمثلت فيه مصلحة اجتماعية . ذلك لأن الإباحة حكم مرن متحرك . وللحاكم أن يجعل من من الشيء المباح واجبا أو حراماً .

ولنضرب لهذا مثلا – زراعة القطن أو القمح ، فأن من حق الناس يزرعوا منهما المساحات التى يشاءون . فأذا رأت الحكومة أن المصلحة العامة تقتضى تحديد مساحة القطن أو القمح ، وألزمت الزراع ذلك كان لها أن تفعل ، ويصير المباح ، وهو هنا حرية اختيار المساحة ، حراما إذا جاوز الناس القدر المحدد لزراعة القطن أو القمح .

وفى التعدد الذى نحن بصدده يطالعنا الأمام محمد عبده برأى سديد ، فيقول – « يجب تحريم التعدد الآن عملا بحديث لا ضرر ولاضرار » .

وحين نفهم آية التعدد على وجهها الحق ، وندرك سبب نزولها نستريح ونريح ، وفى هذا يحدثنا الفخر الرازى فى تفسيره عن عكرمة قال

« كان الرجل تحته نسوة وعنده أيتام ، فأذا أنفق ماله على النسوة وأملق ، أخذ ينفق من مال اليتامى على نسوته فقال الله تعالى يعلمهم – إن خفتم ألا تقسطوا فى أموال اليتامى لكثرة الزوجات ، فقد حرمت عليكم أن تنكحوا أكثر من أربع . فأن خفتم فى الأربع أيضا ، فالتزموا واحدة . »

وأروع دلالة من هذا ، ما رواه أبو داود والترمذى وابن ماجة وأحمد والنسائى عن المسور بن مخرمة أنه سمع النبى عليه الصلاة والسلام يقول :

إن بنى هشام بن المغيرة استأذنونى أن ينكحوا ابنتهم على بن أبى طالب . ألا وإنى لا آذن لهم ، ثم لا آذن لهم . إلا أن يحب ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى وينكح ابنتهم . فأنما ابنتى بضعة منى يريبنى مارابها ويؤذينى ما آذاها . »

فأذا كان الرسول وهو يحمل نفسا إنسانية غلابة لم يطلق أن يرى لابنته ضرة . أفلا نلتمس العذر للمرأة نفسها - أى امرأة - إذاما طالبت بوقف التعدد الذى يجعل حياتها جحيما لايطاق . ؟

وإنه ليس جحيما لها وحدها . بل وللزوج نفسه ، الذى يصف لنا الشيخ الطهطاوى سوء حاله ، فيقول :

تزوجت اثنتين لفرط جهلى	وقد حاز البلا زوج اثنتين
فقلت أعيش بينهما خروفا	ينعم بين أكرم نعجتين
فجاء الحال عكس الحال دوماً	عذاباً دائماً ببليتين !!

* * *

٣ — تأميم الطلاق !!

أما جعل الطلاق أمام القاضى ، وهو ما نسميه الآن — تأميما — من باب التجوز ، فإن الإسلام يقره ويحرض عليه . فاستعمال الدهماء للطلاق على الصورة المتفشية مما جعل عروة الزواج الوثقى بصفة يتفلها الزوج المستهتر الجهول متى شاء . . ومما جعلها يميناً يحلف به الناس فى غباوة . أو يهددون بها فى حمق . نقول :

إن استعماله بهذه الفوضى العابثة يجعل من الأفضل إن لم يكن من الألزم أن نسلك السبيل التى تصون الحياة الزوجية من التمزق والتشذر والانهيار

ولنا أن نسأل :

ـــ أى فارق بين معالجة هذه الفوضى بوضعها بين يدى القضاء ، وبين علاج عمر بن الخطاب لها . حين أمضى الطلاق الثلاث ثلاثاً ، مخالفاً بذلك ما كان عليه عمل الرسول وأبى بكر . . ؟

إن سبب نزول الآية الكريمة « الطلاق مرتان » يساعد الآخرين على فهم ما نريد أن يفهموه . .

فقد قال رجل لزوجته محاولا إذلالها : والله . لا أطلقك فتبينى ، ولا أقربك أبداً ـــ قالت وكيف ذلك . ؟ قال : أطلقك ، وكلما همت عدتك أن تنقضى راجعتك وهكذا .. فشكت الزوجة إلى الرسول فنزلت الآية « الطلاق مرتان . فامساك بمعروف أو تسريح باحسان » .

ثم إن قول النبى « الطلاق عن وطر » يقتضى تدخل القضاء فى أمر الطلاق ليتقصى ما وراءه من بواعث وأوطار .

* * *

٤ ـــ وظائف الدولة ..

وكالة النائب العام ـــ القضاء ـــ الوزارة

لا نعرف خلافا حول اشتغال المرأة بالعمل الحر ، كالتجارة والزراعة ، والطب . والإسلام لا ينسى أنه مدين لسيدة تاجرة بتمويل حركته فى أيامه الأولى المليئة بالخصاصة والحرمان . ! تلكم السيدة هى : خديجة رضى الله عنها . .

لكن الخلاف ينشب بقوة حول حق المرأة فى بعض الوظائف الهامة كوكالة النائب العام ، والقضاء ، ومناصب الوزارة . .

وببلوغنا هذه النقطة من الحديث ، نكون قد بلغنا رأس البركان فليضبط الورعون أعصابهم ، وليواصلوا السير معنا حتى يبلغ الحديث تمامه .

ونحب أن نقول : إن إعطاء المرأة هذا الحق لا يعنى أن النساء جميعاً سيمارسنه . فإن الرجال جميعاً لا يمارسونه

وإن الفقه الإسلامى ليلوح لنا من بعيد ومن قريب فلنتجه نحوه فى ثبات وتفاؤل . .

— وكالة النائب العام

إن الإسلام يعتبر المراة إنسانا له حق التملك ، وله حق التصرف، وله حق التوكيل والتوكل .

ولنضع أبصارنا على الصفحة « ٢٠٢ » من الجزء الخامس لكتاب المغنى لابن قدامه ، ولنحاول أن نقرأ . .

— « كل من صح تصرفه فى شىء بنفسه ، وكان هذا الشىء مما تدخله النيابة ، صح أن يوكل فيه غيره ، وأن يكون وكيلا فيه عن غيره رجلا كان أو امراة » .

ومعنى هذه القاعدة الفقهية أنه إذا كان يجوز للمرأة أن تبيع ، وترهن ، وتؤجر ، وتستأجر ، فإنه يجوز لها بالتالى أن توكل غيرها ، وأن تكون وكيلا عن غيرها فى كل هذه الأشياء

ونستطرد مع القاعدة فنقول : وأيضا إذا جاز للمرأة أن تخاصم غيرها أمام القضاء ، وترفع الدعوى باسمها ، فانه يجوز لها بالتالى ان تكون وكيلا عن غيرها فى رفع الدعوى ، وهو ما يسميه الفقهاء

« الوكالة بالخصومة » ، وهذا هو بالضبط عمل وكيل النائب العام ولباب مهمته .

وهنا يسألنا بعض الورعين سؤالا :

هل تتواءم طبيعة المرأة وأنوثتها مع مايقتضيه هذا العمل من مشقة وحرج . ؟

فنجيب : أما المشقة ، فمسألة خاصة بالمرأة ، ومن حقها يومئذ أن ترفض هذا العمل الشاق . . أما الحرج ، فما هو وأين هو . ؟

إنه لا حياء فى الواجب ، كما أنه لاحياء فى الدين . .

ولقد كان الرسول عليه السلام تذهب اليه المرأة فتسأله :

ــ كيف أغتسل من المحيض ؟

فيجيبها : خذى ماءك وسدرك وصبي على رأسك ودلكيه حتى تبلغى منابته . . ثم صبى عليه الماء . ثم خذى فرصة ممسكة فتطهرى بها .

فتسأل المرأة ثانية : وكيف اتطهر بها . ؟ !

فيجيبها الرسول : تطهرى بها . !

فتعيد سؤالها : كيف اتطهر بها . ؟

فيحرج الرسول ولا تحرج المراة ، ثم يقول وهو يضحك :

ــ سبحان الله ! ! تطهرى بها . ثم لا ينقذها من جرأتها سوى عائشة إذ تسر إليها فى اذنها قائلة : تتبعى بها اثر الدم فى الرحم .

إن اقصى ما يمكن ان يثير الحرج ، حين تحقق المراة قضية خلقية . كالاعتداء على العرض مثلا .

ولكن استشعار الحرج لهذا السبب وهم عريض .

ودعونا نسأل :

لماذا نتعاظم سؤال المرأة للرجل فى فضيحة جنسية ، ولا نتعاظم

سؤال الرجل للمراة فى مثل هذه المناسبة . ؟ !

(ب) القضاء

اما حق المرأة فى مناصب القضاء ، فيزكيه -أولا- قاعدة « الأصل فى الأشياء الإباحة » ،

ويزكيه - ثانية - انالإسلام مكن المراة من الإفتاء . وكل زوجات الرسول كن مفتيات . ولقد نبغ من النساء فى الفتيا من وجدنا عمر ابن عبد العزيز يأمر عامله على المدينة ان يتعلم منها وينزل على رايها ، وهى عمرة بنت عبد الرحمن .

والآن ، لنضع أبصارنا مرة أخرى على الصفحة « ٣٨٠ » من الجزء الحادى عشر من المغنى ، ولنقرأ فى أناة :

— قال ابن جرير : لا تشترط الذكورة فى القضاء ، لأن المرأة يجوز لها أن تكون مفتيه ، فيجوز لهـا أن تكون قاضية ، وقال أبو حنيفة : يجوز أن تكون قاضية فى غير الحدود ، لأن شهادتها فى غير الحدود جائزة » .

ثم يجىء حماد شيخ أبى حنيفة وأستاذه ، وعطاء الذى قال عنه ابن عباس : « لا تسألونى ما دام فيكم عطاء » ، فيجيزان شهادة المرأة حتى فى الحدود . .

إن ابن جرير الذى أجاز القضاء للمرأة لم يكن ملحداً ولا خارجاً عن الدين ، بل كان إماما مجتهدا ورعا ، قال عنه ابن خزيمة « لا أعرف أحداً فوق هذه الأرض أعلم من ابن جرير » وهو صاحب التفسير الذى لم يؤلف مثله فإذا ما سئلنا : لماذا - إذن - لم يعهد الرسول لبعض النساء بالقضاء ؟ .

لجيب سائلين : ولماذا لم يهدم الرسول الكعبة ، ليعيد بناءها على قواعد إبراهيم ؟

لقد كانت هذه الرغبة تعتمل فى أقصى نفسه وفؤاده . ولطالما كان يحدث بها زوجته عائشة فيقول :

— « لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية لهدمت الكعبة ، وأعدت بناءها على قواعد إبراهيم » !

إذن . لحداثة المسلمين بالجاهلية ، وتأثرهم بتقاليدها ورواسبها كان يحول بين الرسول ، وبين اشياء يريدها ، منها هدم الكعبة وبناؤها من جديد ، ومنها تولية المرأة أمر القضاء !

ج — الوزارة :

وما دمنا نجيز للمرأة تولى القضاء ، فماذا يمنعها من أن تكون وزيرا كتلك التى رأيناها فى أندونسيا المسلمة — وزيراً للشئون الاجتماعية ؟

لعله حديث الرسول « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » هو الذى يمنع ويحول .

ونحن نعترف بصحة الحديث وصدقه. ثم نسأل . ماقصته، ومادلالته ؟

أما قصته ، فلنسمعها من أبى بكرة روای الحديث . إنه يقول : « بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الفرس أقاموا — بوران — بنت كسرى ملكة عليهم ، فقال هذا الحديث.

وأما دلالته، فيحدثنا كتاب « فيض القدير فى شرح الجامع الصغير » فيقول :

قال الطيبي . هذا إخبار بنفى الفلاح عن أهل فارس ، وتنبؤ بأن الفلاح للعرب . أي أن الحديث مجرد نبوءة من الرسول بانتصار المسلمين

على الفرس . ورغم وجاهة هذا التفسير ، فأن لنا وجهة نظر أخرى نلخصها فى بنود ثلاثة .

اولا — هذا الحديث ليس حكما شرعيا ، لأنه لايعنى مايعنيه الحكم الشرعى من الاقتضاء أو التخيير . بل هو مجرد خبر . مثل قوله تعالى « وهم من بعد غلبهم سيغلبون »

ثانيا — هذا الحديث يمثل وجهة نظر لرسول الله لايترتب عليها حكم شرعى . يشبه هذا وجهة نظره فى تأبير النخل إذ مر عليه السلام بقوم يؤبرون نخيلهم ، فقال .لو تركتموه بغير تأبير لكان خيراً لكم ، ففعلوا ، فشاص النخل ، ولم ينتج ثمراً قط . فلما ذهبوا للرسول يسالون . قال لهم . — إنما ظننت ظنا ، فلا تؤاخذونى بالظن ، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئا ، نخذوه ، فانى لاأكذب على الله ، ثم قال لهم ، أنتم أعلم بشئون دنياكم

ثالثا — هذه واقعة حال معينة ، وقد يكون الرسول يعلم من أمر « بوران » بنت كسرى ما جعله يستبعد نجاحها فى حكم قومها ، وهذا لايمنع أن تفلح امرأة أخرى حيث أخفقت بوران بدليل أن القرآن الكريم عرض قصة ملكة أخرى هى بلقيس عرضا يعبق بمزايا هذه الملكة وعظمه نفسها وعقلها ، فهى تقول عن كتاب سليمان عليه السلام ،إنى ألقى إلى كتاب كريم

وتقول لقومها : ماكنت قاطعة أمراً حتى تشهدون .وتبدى عن رجاحة عقلها حين تقول : إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ، وجعلوا أعزة أهلها اذلة ، وكذلك يفعلون

ثم يبلغ القرآن بها قمة التقدير والرضا حين تهتف ، رب إنى ظلمت نفسى ، واسلمت مع سليمان لله رب العالمين ! ! والآن ، تعالوا نصغ للشيخ

رشيد رضا وهو يفسر قول الله العظيم « والمؤمنين والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » فيقول :

— « أثبت الله بهذه الآية الولاية المطلقة للمرأة مع الرجل فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر »

ونحن من جانبنا نسأل : أليست وظيفة القضاء والنيابة والوزارة من الوظائف التى يتوصل بها إلى إقرار المعروف ومناهضة المنكر . ؟

وإذا ماسئلنا مرة أخرى : لماذا لم يعهد الرسول للمرأة ببعض المناصب الوزارية . ؟ !

نجيب سائلين : ولماذا لم يتخذ الرسول سفارة فى لندن ، أو فى موسكو ؟!

* * *

(د) حقها البرلمانى

وللمرأة الحق فى الترشيح والاقتراع . أما كيف يتم ذلك فهذه مسألة شكلية تنظمها اللوائح العامة .

إن لها هذا الحق لأنها تدفع الزكاة . والزكاة ضريبة ، ودافع الضرائب من حقه أن يختار الذين سينفقونها .

ولقد سمعنا عبد الرحمن بن عوف وهو يقول بعد وفاة عمر :

— « والله ما تركت ذا رأى من الرجال ، ولا صاحبة فضل من النساء ، إلا أخذت رأيه ، ورأيها » . .

ولقد ثبت أن الرسول بايع النساء بمثل ماكان يبايع به الرجال . وكانت هند بنت عتبة زوجة أبى سفيان تناقشه أثناء البيعة نقاشاً حاداً

فهو مثلا حين يبايعهن ألا يقتلن أولادهن ، تجيبه قائلة :

— قد ربيناهم صغاراً . وقتلتهم يوم بدر كباراً . !

فيبتسم الرسول ، ويكاد عمر يستلقى على ظهره من الضحك الطويل .

(هـ) المسألة الأخلاقية

والحق أن البواعث الرابضة وراء تهيب المعارضين لحقوق المرأة ، والمعوقين لديموقراطية المجتمع ، ليست أكثر من إحساسات مجهدة . وحتى هذه الأحاسيس ، فان الإسلام الصحيح يقطع عليها طريقها .

إنهم يتوهمون أن خروج المرأة إلى الحياة ، ومشاركتها الرجل فى أعبائها ، مدعاة للفوضى الخلقية ، وخروج على التقاليد الدينية . . فهى قد تضطر للاختلاء بالرجل ، أو السفر بغير محرم ، أو مخالطة الرجال الأجانب عنها . فضلا عن إهمالها حقوق البيت وحقوق الولد

ونجيب بأن البيت والأسرة لن يضيعا . إذ ليس مصير كل زوجة أن تكون موظفة ، ثم إنه ليس من العسير التوفيق بين العمل ورعاية البيت ، بل إن زيادة الدخل المترتبة على عمل الزوجة ، ستساعد على تنسيق الحياة الزوجية وإسعادها .

أما اختلاط المرأة بالأجانب عنها ، والنظر إليهم ، فالشريعة تبيحهما . ولقد أمر رسول الله عليه السلام فاطمة بنت قيس أن تقضى عدتها فى بيت ابن أم مكتوم قائلا : « إنه أعمى تضعين ثيابك عنده ، ولا يراك » . فلماذا لم يخف الرسول الفتنة على فاطمة هذه ، مع أنها فى حالة تشبه الخلوة .. ؟

إن البعض يستدل بهذا الحديث على جواز خلوة المرأة مع الرجل الثقة . كما رواه الشوكانى فى الجزء السادس من نيل الأوطار .

وقال السيد رشيد رضا : « التحقيق ان النظر من الرجل للمرأة ، ومن المرأة للرجل مباح إلى ماعدا العورات » .

كذلك يدل على جواز النظر حديث عائشة المتفق عليه : « رأيت

النبي بردائه وأنا انظر إلى الحبشة يلعبون بالمسجد حتى أكون أنا الذى أسامه » .

قال الحافظ ابن حجر : الحديث دليل على جواز نظر المرأة إلى الرجل . أما نظر الرجل للمرأة فقد جازه الأعلام من الفقهاء مستدلين بحديث الخثعمية الوضيئة .

أما السفر بغير محرم ، فقد حرمه الإسلام يوم كانت المخاطر تكتنف الأسفار ـ يدلنا على ذلك قول النبي عليه السلام (يوشك ان تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت . لا جوار معها ، لا تخاف إلا الله) !

فقوله (لا جوار معها) يدل على سفرها وحدها . وقوله (لاتخاف إلا الله) يشهد لها بالفضل ، وينفى عنها الإثم ، لأن الآثم قلما يخاف الله). على أن سفر المرأة وحدها ولا محرم معها جائز من أجل المعاش والسعى عند أبى حنيفة وعطاء وابن سيرين . ثم ما هو المحرم . . ؟

يرى مالك أن جماعة النساء محرم . ويرى الشافعى أن الحرة الثقة محرم ، وكل هذا متوفر بالطبيعة والاتفاق فى كل سفر . وأخيراً فقد سئلت عائشة زوج الرسول : ألا تخرج المرأة مسافرة إلا مع محرم ؟ فأجابت : ليس كل النساء تجد محرما ! »

ويقول ابن حزم : كل سفر واجب لا يشترط فيه محرم ، وحديث النهى عن السفر فوق ثلاث بغير محرم مخصص بكل سفر واجب . وهنا لا داعى للقول بأن سفر المرأة من أجل عملها ، ومعاشها واجب ومباح ،

* * *

وما دمنا مصممين على ان تكون هذه آخر كلمات نقولها فى هذا الموضوع وأيضا ما دمنا نؤمن بخطورة الأوهام التى تفصل بين الذكر والأنثى فى بلاد هذا الشرق المسلم ، فأن علينا ان نتعقب جميع الهواجس

التى تحرك ضغائن (المتقين) فى هـذا الموضوع . وهى ناشئة عن فهم مغلوط لبعض النصوص الدينية . فلنعرضها فى إيجاز مبين .

(ا) آيه (وقرن فى بيوتكن) ليس معنى الآية . لا تخرجن من البيت ، أو لاتعملن وتسعين ، فقد كان النساء يخرجن إلى المساجد والأسواق .

(ب) حديث (ناقصات عقل ودين) معناه نقصان الخبرة والثقافة والتجربة ، فإذا توفرت هذه جميعاً للمرأة عن طريق التربية والتثقيف، فليس بين عقلها وعقل الرجل تفاوت كما نرى اليوم من تفوق الطالبات على الطلبة فى الجامعات والمعاهد . وكما نسمع ونرى عن نوابغ النساء فى العـالم جميعه . ثم لماذا ننسى آخر الحديث ونذكر أوله فقط . إن الحديث بطوله يقول : (ما رأيت ناقصات عقل ودين أغلب لذى لب منكن) فلو كان النقص هنا بمعنى البلاهة والعجز فكيف يغلبن أصحاب العقول والألباب ؟

(ج) للذكر مثل حظ الأنثيين ـ هذه الآية لاتفيد أن المرأة أدنى منزلة وحظا من الرجل . فهى لاتعدو أن تكون تنظيما مالياً قائما على اعتبارات لاتمت لطبيعة المرأة بصلة . بدليل أن الرجل لايذهب دائماً بمثل حظ الأنثيين . بل أن أول ميراث وقع فى الإسلام ذهبت فيه المرأة بنصيب الأسد .

روى عطاء قال . استشهد سعد بن الربيع ، وترك بنتين وامرأة وأخا فأخذ الأخ المال كله . فأتت المرأة رسول الله فاستمهلها حتى ينزل الوحى فلما جاء الوحى . دعا الرسول العم ، وقال له . أعط ابنتى سعد الثلثين ، وأعط أمهما الثمن ، وما بقى فهو لك . وكان هذا الباقى أقل من السدس.

ثم إن الإسلام يحصر العمل بقاعدة : للذكر مثل حظ الانثيين، فيمن

يكونون من جنس واحد ، كالأب مع البنت ، والأخ مع الأخت ، والأب مع الأم ، إذا لم يكن ثمت وارث سواهما ـ وهذه التفرقة لا تعنى عند العقلاء ولا عند المجانين تحقير شأن المرأة ، والحد من نشاطها المشروع

* * *

د ـ آية «فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء» يستدل الآخرون بهذه الآية على أن للمرأة فى الحياة الاجتماعية والقانونية شأنا أدنى من شأن الرجل . لأن الاسلام لا يكتفى بشهادة امرأة واحدة . فى الوقت الذى يكتفى بها من رجل واحد .

ونحن نسأل هؤلاء المساكين . هل تجوز شهادة الزوج على زوجته .؟

إن أبا حنيفة يرفض ذلك مع أن الزوج رجل . !

ونسألهم . هل تجوز شهادة رجل من البادية على آخر من أهل الحضر .؟

إن الرسول يقول . « لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية » واليه ذهب الامام مالك . !

ونسألهم . هل تجوز شهادة الأب على ولده . ؟

إن كثيرين من الفقهاء يسقطونها . فلماذا ؟

لماذا لا تجوز شهادة هؤلاء جميعاً ، وكلهم رجال ؟

ألأنهم ناقصوا عقل ودين . ؟

كلا . وإنما هى اعتبارات فقهية اقتضت أن يكون نصاب الشهادة بالنسبة للمرأة . شهادتين . ، كما اقتضت ان يكون نصاب الشهادة فى بعض المواطن بالنسبة للرجل نفسه اربعة رجال . ؟

وحتى لو كانت هذه مزية للرجل ، فالمزية لا تقتضى الأفضلية كما يقولون

(هـ) آية « الرجال قوامون على النساء » إن هذه الآية لاتحرم المرأة من حقها ، فنحن نقول . البرلمان قوام على الحكومة . فهل معنى ذلك تجريد الحكومة من حقوقها ، وشخصيتها . ؟

إن القوامة فى الآية لاتعنى أكثر من إشراف الرجل على زوجه وأهله إشرافا يقوم ـ كما يقول الشيخ محمد عبده ـ على احترام حق المرأة فى الرأى والتصرف .

وبعد . فما كان بوسعنا ونحن نتدارس ديموقراطية المجتمع ان نهمل مقومات هذه الديموقراطية ، وهو إلغاء التفاوت الناشىء عن اختلاف الجنس . جنس الرجل وجنس المرأة . ولما كانت الغاشية التى تحجب الحقيقة عن ابصار قومنا ناشئة عن سوء فهم الدين . فلم يكن ثمت بد من هذه الوقفة الطويلة مع الدين .

ولنذكر اخيراً ان عزل المرأة عن المجتمع يعنى عزل نصف إمكانياته ووسائل نهضته .

إن « ٤٠ ٪ » من إنتاج الدول الكبرى يرجع اليوم إلى الجهد المبذول من النساء . .

وإن الساعات التى نحملها فى جيوبنا ، أو حول معاصمنا ، لتردد كل دقة من دقاتها اسم فتاة ، أو سيدة سويسرية اشتركت فى صنعها .

وإذا كانت تلك الأمم قد تخلت ـ سامحها الله ـ عن التحلى بفضائلنا الباهظة ، وأوهامنا التعسة ، فلأنها جربت هذه « الفضائل » قبلنا ، وشربت كأسها المترعة بالفشل والعلقم ، ثم كشف عنها الغطاء ومضت فى طريق الضوء كالشهب .

فلندر خواطرنا على هذه المسألة من جديد ، ولننطلق معا ـ الرجال والنساء ـ فى موكب الحياة الهادر ، متحررين من قيود الشك ، متخففين من أعباء الأراجيف .

التناسب بين الطبقات

مرة أخرى نلاقى السؤال الأبدى : أين أخوك . . ؟

فالآن ، ونحن بصدد المشكلة الكبرى . مشكلة التفاوت الناجم عن اختلاف الفرص ، وسوء توزيعها ، نجدنا فى حاجة أكيدة إلى تذكر هذا السؤال .

إن تبعات اليوم ، وتبعات الغد نحو أمتنا هذه ، تتلخص فى العمل لتحويلها إلى نوع راق من أنواع المجتمعات البشرية . .

وكل عقبة تعترض هذه المحاولة يجب أن تنحى وتزول .

ولقد قال نابليون . يجب أن تزول جبال الألب . . عند ما أنبأوه أنها ستعتاق زحفه وغزوه !

أما نحن ، فمن حسن حظنا أن جبال الألب ليست هى العقبة المتشامخة أمامنا . . وأيضاً ، فلسنا غزاة مدمرين . بل قوما ينشدون لأنفسهم وللآخرين . . رخاء الحياة ووداعتها . وإذن فمن حقنا أن نخلص إلى غايتنا دون أن نجد من الغير مقاومة تتحدانا ، ومن باب أولى ، يجب ألا تجىء هذه المقاومة منا أنفسنا .

والتوزيع والإنتاج يمثلان فى المجتمع الانسانى اليوم « العقدة الحيوية » أو ما يسمى (مركز التنفس)

والنظام الاقتصادى الذى كان شعاره (دعه ينتج . . دعه يبيع) فى طريقه إلى الانقراض . ويزحف بديله اقتصاد موجه أو اقتصاد منهاجى ، يتوخى قدر المستطاع ديموقراطية الجماعة المتمثلة فى ان يكون الانتاج من الجميع ، وللجميع . . ومن المستحيل ان يتمكن قوم من الديموقراطية الصحيحة ، وهم لم يملكوا بعد ، أنفسهم ، وحياتهم . .

إن (٩٠ ٪) من الشعب يمثلون الرجل العادى الذى يحمل فوق كاهله المتداعى أوزار كل ظلم اجتماعى كان . او سيكون . . ولما كانت عملية الإنتاج والتوزيع هى المشكلة الحقيقية لعالم اليوم . . ولما كانت ـ ايضاً ـ المجال الحيوى لنشاط الرأسمالية ، فإن الواجب ينهانا عن ان ندفن رءوسنا فى الرمال . ويدعونا لمواجهة المشكلة فى ذمة وصدق .

ونحن ندرك أننا نغادر هذه الأيام نظام الأقطاع الذى كان يطوينا فى غياهبه وظلماته ، ومعنى هذا حسب التفسير المادى للتاريخ أن الدور القادم للرأسمالية دون سواها . .

ولكن هناك حقيقة أخرى يجدر بنا أن ندركها . هى : أن التطور لا يسير فى عام (١٩٥٢) بنفس الخطوات الوئيدة التى كان يسير بها فى القرن الثامن عشر . !

فإذا شئنا ـ مثلا ـ أن نطور وسائل المواصلات فى اليمن ، فإن قواعد التطور وسننه لا تلزمنا أن نسير بطاءاً ، فننتقل بأهل اليمن من الحمير إلى البغال . ثم من البغال إلى (عربات الحنطور) . ثم من هذه ، إلى السيارات . ثم إلى الطائرات . وإذا فعلنا ذلك ، فاننا نكون سذجا بائسين . . ! !

إن التطور يحقق تدرجه ويجرى تجاربه على نوع الإنسانية ، وليس على أفرادها أو جماعاتها ، فاذا انتهى إلى صدق إحدى تجاريبه ، فقد صارت من حظ البشرية كلها . تطبقها كل جماعة منها حسب إمكانياتها التى لا تختلف فى الواقع عن إمكانيات الجماعات الاخرى إلا قليلا .

وعملية الإنتاج والتوزيع من الأشياء التى قال فيها التطور كلمته . فاذا كانت أوضاعنا الاقتصادية وظروفنا السياسية تتطلب أن يأخذ الطور التالى للاقطاع وهو الرأسمالية ، فرصته بيننا ، فليكن ذلك . ولكن

بشرط أن نأخذ الرأسمالية بأحدث مفهوماتها ، وأكثر تطبيقاتها إنسانية ونفعا ـ حتى ننزع عنها ضراوتها ، ونخفف على الناس تحمل دورها الموقوت

ولقد كان ، ولا يزال هناك فى بعض بقاع من الأرض رأسمالية احتكارية متسلطة ، نزحت إلى بلادنا مع النظم الأخرى النازحة . . وهذا النوع من الرأسمالية ذو طبيعة ضارة ماحقة . وهى تقضى على كل معالم الديموقراطية فى الوطن الذى يسمح لها بمكان . لأنها لا تكتفى بتوسعها الإقتصادى ، بل وتتوسل به إلى توسع آخر سياسى . وكلا التوسعين يتم على حساب المصالح العامة للدولة وللأمة .

إنها تسخر كافة الأجهزة الحيوية فى الوطن لخدمة أغراضها ، لاسيما أجهزة الصحافة ، والإذاعة ، والسينما . كما أنها تطبع الحكم بطابعها . شاء أم أبى .

هذه الرأسمالية الاحتكارية ، يفرض علينا سلوكها أن نقف ضدها لأنها من قديم ، سبب كل كوارث الإنسانية ومتاعبها . ولعلنا نذكر أنها هى التى دفعت بريطانيا ، وغيرها إلى الاستعمار وسرقة الأوطان من ذويها .

وإن قصة الهند وحدها ، لتمثل وجهى الحقيقة . فلقد بدأ استعمارها ـ على يد بعض الشركات التجارية ـ يوم كانت الرأسمالية البريطانية والفرنسية متربعة على عرشها .

ثم لم تظفر باستقلالها إلا فى عهد حكومة العمال ، حيث كانت الرأسمالية الانجليزية مقموعة مقهورة ذليلة ، !

* * *

ونحن لن نكون قد صنعنا شيئاً لحاضرنا ، ولا لمستقبلنا ، إذا تركنا الرأسمالية تتحول إلى إقطاع جديد ، دون أن نرسم لها نهجاً إنسانياً .

ودون أن نخرجها طائعة أو مكرهة من ضراوتها ،وكزازتها وطبيعتها فهي قد تعودت أن تشترى من أرخص الأسواق ، وتبيع فى أغلاها . والسوق التى ستستنزفها على هذا النحو المقيت ، هو الشعب . . الجماهير التى تنتج ، والتى تستهلك .

وهكذا . . فان عنق الزجاجة يبقى فى قبضتها . وتظل كما كان الأقطاع صاحبة الكلمة العليا النافذة .

أما المجتمع بكل بطولاته وإمكانياته ، فلن يكون أكثر من قطع الشطرنج . إن فى قطع الشطرنج ملوكا ، وقواداً ، وفرساناً . ولكنها مع هذا قطع خشبية تصرفها تلك الأنامل القديرة الماكرة كما تشاء . !

وإذن . فالطريق إلى تأنيس الرأسمالية ، وهو بالتالى طريق إلى ديموقراطية الجماعة . هو ان نخرجها عن نفسها ، ونجردها من القدر الضار من امتيازاتها ، ونرفع سلطانها وبأسها عن المجتمع .

وسبيلنا لهذا يبدأ بأن نعرف من أى شىء تتكون الرأسمالية . وهى تتكون من عنصرين . رأس المال ، والربح الذى هو فائض الإنتاج .

أما رأس المال فإن تجريدها منه يعتبر إلغاء لها ، وإذن فسنقصر حديثنا الآن عن العنصر الثانى وهو الربح .

وهنا نسأل سؤالا : لصالح من يتقاضى العامل الذى ينتج فى اليوم ما قيمته خمسة جنيهات ، ثلاثين قرشاً أو أربعين قرشاً ؟ إن ذلك ليس من صالحه ، ولا من صالح المجتمع ، ولا من صالح الرأسمالية نفسها ، فنحن نعلم ان تحقيق هذه المصالح كلها مرتبط برفع منسوب القوة الشرائية للأفراد . ولا سيما إذا كانت الطبقة العاملة والمحترفة تمثل اكثر من نصف المجتمع كما يخبرنا الإحصاء . وإذن فليس هناك غرض مفهوم لهذا التجويع المقصود إلا إذلال المجموعات الضخمة من الشعب لتظل

مقدراتها السياسية والاقتصادية فى غير أيديها . . ومن هنـــا يتجلى ارتباط ديموقراطية المجتمع بل والدولة بمسألة الربح بصفة خاصة .

ولـكى نتحاشى خطورة هذا الاتجاه ، وفى نفس الوقت لا نسبب للرأسمالية وفاة غير طبيعية ـ أى قبل حلول أجلها المحتوم ، فإن علينا أن نشرك العمال مع أصحاب العمل فى جزء من الربح لا يقل عن الربع علاوة عن أجورهم اليوميـة ويوزع هذا الجزء عليهم سنوياً بنسبة الأجور التى يتقاضونها ، أو بنسبة ساعات العمل التى يشغلونها .

وبديهى أننا لا نظلم اصحاب الأعمال شيئاً . وإنما نهىء لهم بذلك ونهىء للمجتمع كله مزيداً من النشاط ، ومزيداً من الرخاء ، ومزيداً من الرضا والاطمئنان . . وبهذا يتوفر لنا الجمع بين نظام الحرية الفردية الذى قد تدعو إليه ظروف سياسية معينة ، والاقتصاد الموجه الذى يراعى ديموقراطية الجماعة والدولة .

إن صافى دخلنا فى عام (١٩٤٨) كان ١٠١٧ مليون جنيه . فماذا أصاب منـه العامل الصناعى الذى كان متوسط دخله الأسبوعى فى نفس السنة ١٥٤ قرشاً . . ؟ !

وماذا أصاب منه العامل الزراعى الذى كان متوسط دخله الأسبوعى فى نفس العام أيضا ١٢٥ قرشاً . . ؟ !

إننا حين نوازن بين المصروفات وقيمة المنتجات الخـاصة ببعض المؤسسات الصناعية نجد ما يغرينا بالسعى لتحقيق المشاركة التى ننشدها بين صاحب العمل والعامل .

وبين أيدينا الآن آخر إحصاء رسمى وهذا لعام (١٩٤٧) . وفيه نجد أن بعض الصناعات مثل :

(ا) حلج وكبس القطن . بلغت مصروفاتها بالجنيـه المصرى ١٤,٦٣٨,٦١٤ وبلغت قيمة منتجاتها ١٦,٢٨٩,٢٢٠ جنيها .

(ب) صناعة المشروبات . بلغت مصروفاتها بالجنيه المصرى ٥٧,٧٦٨,٠٥٣ وبلغت قيمة منتجاتها ٦٢,٥٩٧,٦٨٥ جنيها.

(ج) صناعة التبغ ، بلغت مصروفاتها ٢٥,٢٣٢,٢٢٠ جنيهاً وبلغت قيمة منتجاتها ٢٩,٧١٦,٨٤٤ جنيها .

(د) صناعه النسيج ، بلغت مصروفاتها ٣٩,٣٥١,٧٢٥ جنيهاً . وبلغت قيمة منتجاتها ٤٧,٣٥٨,١٥٣ جنيها .

(ه) الطباعة والنشر ، بلغت مصروفاتها ١,٩٥٩,٦٣٣ جنيهاً . وبلغت قيمة منتجاتها ٢,٤٩٣,٨٧٨ جنيهاً .

(و) الصناعات الكيماوية ، بلغت مصروفاتها ١٠,٠٤٨,٢٨٥ جنيها وبلغت قيمة منتجاتها ١١,٠٦٧,٨٦٣ جنيها (١)

* * *

ونلاحظ أن المصروفات لتشمل كل شيء بما ذلك المرتبات والمكافآت وصحيح أن من حق رءوس الأموال التى حبسها أصحابها على هذه الأغراض التجارية أن تقتسم فيما بينها هذا الفائض . . ولكن ، أليس ينبغى أن نعتبر الطاقة البشرية الهائلة التى يبذلها العمال سهماً من أسهم رأس المال يستحق من الربح نصيباً مفروضاً . . ؟ !

إننا ننشد هذا الهدف ، ليس فقط من أجل الرخاء . . بل ومن أجل إزاحة الشعور بالدونية ، والإحساس بالسخرة عن كاهل الطبقات التى تمثل قاعدة الشعب . وأيضاً لتنفى عن الرأسمالية التخمة المطغية

---

(١) الإحصاء السنوى للجيب — ١٩٥١ —

التى تسول لها شراء الذمم ، والسيطرة بواسطة الرشوة ، على الأجهزة الحيوية فى الأمة !

وهذا يرسم لنا الوسيلة الثانيـة لتأميس الرأسمالية . ونفى غوائلها وهى : التمكين للتعاونيات الحديثة حتى تشرف فى غير ضغط على نظام الإنتـاج والاستهلاك . . وحتى تأخذ مكان السماسرة والمحتكرين وأصحاب الامتيازات التى تتنكر ـ دائماً ـ وراء نظام حرية التبادل !

إن رأس المال الذى سيتحول من الأقطاع إلى الصناعة والتجارة يحمل بين صلوعه الناقمة رغبة مسعورة فى تعويض النفوذ المفقود ، والمجد الذاهب ، فلنحاول من اليوم أن نضعه تحت توجيه سديد ونجعله نواة لبناء حياة تعاونية حديثة وشاملة تلتظم الصناعة والزراعة والتجارة .

ونستطيع أن نستعين على ذلك بتجارب الدول التى أفلحت فى إخضاع الجهاز الاقتصادى لاشتراكية تعاونية قلمت أظافر المشروعات الفردية الجشعة . وتمكنت مع توزيع الدخل القومى توزيعاً عادلا من تنمية الثروة وإرباحها ـ مثل الدانمارك التى بلغت نسبة إنتاجها الزراعى عام (١٩٤٨) :

— ١٢٠ ٪ أقوى من روسيا
— ٤٤٠ ٪ « « فرنسا (١)

وفى نفس الوقت أخذ التعاون المدرب مكان الرأسمالية المحتكرة دون أن يركب المجتمع الطفرة أو يمرق من النظام .

نحن نعلم أن فى بلادنا جمعيات تعاونية بلغ تعدادها فى آخر إحصاء رسمى عام (١٩٤٩) - (٢٠٠٧) جمعية . بها (٧٧٦٨١٦) عضواً .

---

(١) كتاب وقائع الاقتصاد التعاونى .

ورأس مالها المدفوع - (١٣٣٤٥٩١) جنيها .
والاحتياطى - (٦٦٦٧٩١) جنيها .
ولكننا نعلم أيضا أنها أكثر الأشياء شبها بالسقايات الموقوفة التى تسمى (سبيل أم عباس) أو (سبيل أم المحسنين) . !

لماذا . ؟

لأن النظام البائد لم يكن يسمح لها بأن تزيدعن «جمعيات خيرية» ، ولم يكن يأذن لها بأن تقوم كنظام اقتصادى يحل مكان (الاحتكار) فى أجهزة الانتاج والتوزيع . لذلك فإن القارعة التى أنزلتها الحكومة أخيراً ببورصة القطن يجب أن تتكرر بالنسبة لبقية المؤسسات الاحتكارية التى تقوم فى مجتمعنا البشرى بوظيفة « بعوض الجامبيا » .

وإذا كانت الحكومة قد أخذت مكان البورصة ومكان التاجر فى مسألة القطن . فأنها لا تكلف الآن ذلك فى مسائلنا الاقتصادية الأخرى ، وعليها فقط أن تفسح المجال لنظام تعاونى تدور فى كنفه ، المصانع التعاونية ، والزراعات التعاونية . والاستهلاك التعاونى . . .

* * *

والآن ، نواجه العامل الثانى والهام فى إقامة التناسب بين الطبقات .

إن تحقيق الديموقراطية للجماعات الكادحة يتطلب أن تتمكن من توجيه مصايرها بنفسها ، ويقتضى أن تكون لها رقابة زاجرة ، على المشروعات التى تهمها ، والتى تهم وطنها بصورة عامة .

وإذا كانت الحياة البرلمانية هى المظهر الوطيد لهذه الرقابة ، فأن الحياة السياسية ، أو بتعبير آخر ، فأن الحياة النقابية والحزبية ، هى الخطوة اللازمة والممهدة لكل حياة نيابية صادقة .

فالأمة بغير وعى سياسى واقتصادى واجتماعى ، لايمكن أن تصير شيئاً مذكوراً . فضلا عن أن تشرع لنفسها ، وتحرس حقوقها .

إن النقابات فى الأمم الرشيدة تقوم بدور « المدرسة السياسية » للجماهير . كما تقوم بدور « اللجان التحضيرية » للبرلمان .

وكذلك تقبل الأحزاب ، وما الحزب إلا نقابة لها نشاط أوسع ، وتبعات أكثر .

وتكويننا الطبقى لايستغنى بالنقابة عن الحزب ، ولا يكتفى بالحزب عن النقابة . بل يتطلب وجود الاثنين معاً .

ولكن نتبين صدق ذلك ، علينا أن نرجع إلى الأحصاء .

وهناك نجد من التفاوت بين إمكانيات الذهن ، وإمكانيات الدخل مايقيم حواجز بين .

(ا) طبقة الرجل العادى .

(ب) الطبقة المتوسطة

فالأولون نجدهم من أصحاب الحرف الدنيا التى لا يكتنفها من عوامل التقدم والتثقيف شىء . فعندنا مثلا :

(١) مزارعون يشتغلون فى أرض مستأجرة، وعددهم ـ ٩٧٨٥٥٩

(٢) مزارعون يساعدون ذويهم ، وعددهم ١١٧٤٣٥٣

(٣) مزارعون بالأجرة ، وعددهم ـ ١٣٩٣٠١٧

(٤) غزالون ونساجون وفتالون ، عددهم ٨٨٨٩٨

(٥) ميكانيون ومصلحو سيارات ودراجات ، وعددهم ٥٦٩٤٠

(٦) عربجية وحمارون ، وعددهم ٣٦٨٨٧

(٧) بائعون متجولون ، وعددهم ١٥٣٢٤٥

(٨) برادون وخراطو معادن ، وعددهم ٢١٤٣٨

وهكذا يسترسل الإحصاء فى عرض «كرنفال» ضخم من أصحاب الحرف الضحلة من إمكانيات المعرفة والوعى .

ولقد كان ترك هؤلاء للأحزاب السياسية — وحدها — فى الأعوام المنصرمة من حياتنا ، من أهم الأسباب المعوقة لنموهم ، ولنمو الأحزاب أيضا . لقد كان هذا العمل أشبه بادخال رجل أمى لا يحسن كتابة اسمه ، إحدى كليات الجامعة ...!!

والمكان الطبيعى الذى كان ينتظر هؤلاء ولا يزال ينتظرهم : هو النقابات .

ولقد ذكرنا فى الفصل الأول ، أن الحياة الدستورية أتاحت للعمال الصناعيين تكوين نقابات . بلغ عددها فى إحصاء عام «١٩٥٠» «٤٩١» نقابة . تنتظم - ١٤٩٤٢٤ - من الأعضاء .

ولكن هذه النقابات لم تنج من الحملات الأرهابية التى لم يسلم منها الدستور نفسه . وكان هناك ، ولا يزال ، عوامل غريبة تتطفل عليها . تارة فى صورة قانون ، وتارة أخرى فى صورة إجراء إدارى ، أو ضغط شخصى .

من هنا يبرق امام بصائرنا وابصارنا واجب من اقدس الواجبات ألا وهو : رفع كافة القيود وتحطيم كل الأغلال عن هذه النقابات ودعوتها هى - فى صورة مؤتمر عام - لتضع بمعاونة الحكومة لا بإلزامها القوانين التى تحمى مصلحتها وترعرع حياتها . .

وشىء آخر . . .

فنحن حين نطالع إحصاء النقابات ، نجد مكاناً شاغراً يشبه الهوة السحيقة . وهو يتسع لستة ملايين من الأنفس المحرومة .

إننا نقرأ عن نقابات تمثل صناعات الأطعمة ، والمشروبات ، والورق والنسيج ، والحلاقة ، والنجارة والطباعة ، إلى آخر هذه الحرف .

ولكننا لا تقع أعيننا على نقابة واحدة للفلاحين ، من مستأجرين وعمال زراعيين ، ترى أى حافز خبيث أسقطهم من حسابنا . ؟ !

على أية حال ، فلنفهم جيداً : أن الديموقراطية الصحيحة لن تتحقق إلا إذا جعلنا من هذه الحيوانات المسخرة ، . ! بشرية نابهة واعية . ، وإلا إذا أعددناها إعداداً قوياً يمكنها مع الآخرين من إحراز مكانة برلمانية . حتى نكون صادقين يوم نقول : إن الشعب يحكم نفسه « بنفسه » وسبيل هذا أن يهيء لهم حياة نقابية متحدة . يتدارسون فيها احتياجاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد كان من الطبيعي أن يحارب « عهد الاقطاع » مثل هذه المحاولات

اما العهد الجديد الذى يستمد وجوده وكيانه من هذه الجماهير فلا ينبغى له أن يهمل فيها ، فضلا عن أن يضيق بها .

إن الفلاحين فى مصر ، بل وفى بلاد الشرق الاوسط كله يواجهون اليوم حياة جديدة فيها تطلع وتحفز . ولكى ننظم هذه الحياة علينا أن نمكنهم من التكتل داخل أجهزة جماعية . تهيء لهم فرص التعاون المفضى إلى الرخاء والرغد . . وتهيء لهم مع هذا ، تدريبات ديموقراطية وثقافات سياسية .

وتستطيع الحكومة أن تفيد من « النقابات الريفية » فى تقويم جهازها الإدارى . فيكون بكل قرية « نقابة » يشترك أهل البلد جميعه من رجال ونساء فى انتخاب أعضائها . ولعل كلمة « النساء » هنا ، ستسبب لبعض الصالحين « مغصاً عقليا » . ولكنى أؤكد لهم ، أن ذلك ممكن مع الإبقاء على حرمات الفضيلة وحماها .

وينتخب « مجلس إدارة النقابة » ـ « عضواً منتدباً » يقوم مع المجلس بدور العمدة ، الذى يجب أن يأخذ مكانه فى متحف الآثار مع العاديات القديمة . ! !

وينبغى أن يمكن مجلس النقابة من الفصل فى جميع الخصومات التى يعاقب القانون فيها بالغرامه فقط . أو بالغرامة مع الحبس الذى لا يزيد

عن أسبوع ، وذلك حتى يشعر الفلاحون أن لهم من الأمر شيئاً ، وأشياء ، وحتى ترتد اليهم شخصيتهم التى تلاشت فى مركز البوليس . !

كما يمكن من القيام فى حدود إمكانياته بكل وظائف وزارات الدولة جميعها . بمعنى أنه يشرف على مصالح القرية المالية والصحية والزراعيه إلى آخره . فإذا لم تشأ أن تفعل ، فيجب أن تسلك الدولة سلوكا مشجعا على قيام « النقابات الريفية » . ولها أن تطمئن على سلامة ماتحرص عليه من نظم وتقاليد .

لقد بدأت النقابات الزراعية فى معظم دول أوربا ، بمجرد ندوات اجتماعية . ثم لم تلبث أن صارت أجهزة اقتصادية متفوقة . تنتج لحساب الجماعة ، وفى صورة تعاونية حرة ، كل ماتحتاجه من علف للماشية ، ومن سماد ، وبذار ، وألبان ، ولحوم ، وأسمنت ، ولحم ، وكهرباء . !

ولو أن تلك الدول أجفلت أمام أشباح المخاوف ، ولم تسمح بقيام هذه النقابات ، لحرمت نفسها ، ومجتمعها هذا الفيض من الخير والدأب والعمران .

* * *

والآن نستطيع أن نغادر « الرجل العادى » الذى تصلح له النقابة كوسيلة لتربيته السياسية ، إلى الطبقة المتوسطة وهذا الفريق من المواطنين يقدره الإحصاء بحوالى مليونين من الناس . لهم حظ من الثقافة والرزق والفراغ يتيح لهم أن يفكروا . ، ويؤثروا . وهم موزعون بين الفنانين والأطباء . ورجال العلم . ورجال الدين ، والمحامين ، والمؤلفين والمشتغلين بالصحافة ، والطلاب ، والمهندسين ، والموظفين . وهؤلاء لا يتوسلون بالنقابة إلا إلى تنظيم أغراضهم المهنية . وهم ـ عادة ـ دعامة الأحزاب السياسية ، وجهازها الفعال ، فوقف نشاط الأحزاب . وقف لنشاط هذه الطبقة المستنيرة فى الأمة .

والأحزاب ليست سوءاً دائماً . وجميع المآخذ التى تحسب بها

أحزابنا المصرية . لا يمكن أن تنسينا أبداً ما لبعضها من فضل جليل .
وعلى كل . فوجودها فى مثل بلادنا اليوم من حتميات الديموقراطية ومقوماتها ، وما دام المجتمع لا يزال وعاءاً لمصالح متفاوتة ، إن لم تكن متناقضة ، فلا بد لوجهات النظر هذه ، من أن تجد الطريق للتعبير عن نفسها

والأحزاب فى النظام الديموقراطى لا تعيش تحت رحمة القوانين الاستثنائية التى تحييها حين تشاء ، وتميتها كيف تشاء . . وإنما تحييها وتميتها التغيرات الاجتماعية فى الأمـــة نفسها ، ونضرب لذلك مثلا ـ الأحزاب فى بريطانيا . ففى عام « ١٩٤٤ » ـ كان البرلمان الإنجليزى مؤلفاً من الأحزاب والجماعات الآتية :

ـــ « المحافظون ـ العمال ـ اتحاديو أولستر ـ الاتحاديون المستقلون ـ القوميون ـ القوميون المستقلون ـ الأحرار القوميون ـ حزب العمال المستقل ـ العمال القوميون ـ الأحرار ـ المستقلون ـ حزب الثروة المشتركة ـ الشيوعيون ـ الإمتناعيون القوميون الارلنديون » .

أرأيتم . . . ؟ فى سنة (١٩٤٤) خاضت هذه التشكيلات السياسية الانتخابات فى بريطانيا ، ومثلت فى البرلمان بنسب مختلفة . . أى انها كانت قائمة ، ولها نشاط سياسى فى بلادها . فأين ذهبت الآن ، هذه الأحزاب الأربعة عشر . . ؟

لقد زال بعضها بزوال أغراضه . . وفنى ضعيفها فى قويها ، حتى تركز التعبير السياسى عن الأمة البريطانية فى حزبين كبيرين ـ حزب المحافظين ، وحزب العمال . ومن ورائهما بقية من تلك الأحزاب التى أحصيناها ، كالحزب الشيوعى .

إن بريطانيا على الرغم من أنها سارت نحو الاشتراكية نصف الطريق ، إن لم يكن اكثر ، نجدها لاتزال تمد بدم الحياة والقوة حزباً يخاصم الاشتراكية ، وهو حزب المحافظين . . لماذا ؟ لأنها لا تزال عشباً

لبعض النزعات الرأسمالية والبيوتات الاحتكارية المستعصية على التحول والتطوير ـ وهكذا تعبر وجهات النظر المختلفة فى الأمة عن نفسها ، متخذة الأحزاب وسيلة لهذا التعبير . .

ولقد كان عندنا فى مصر أحزاب انقرضت كحزبى الشعب، والاتحاد ، وسيدرك الفناء أحزاباً أخرى . . لا لأن قانوناً يشاء ، أو حاكماً يريد ولكن لأن التغيرات الاجتماعية تحمل بين طياتها بذور أحزاب مقبلة وآجال أحزاب آفلة .. وهذه التغيرات ، وحدها ، ودون سواها ـ هى وسيلة الديموقراطية لتنظيم الأحزاب وتحديد مكانها من العدم أو الوجود ..

فلنثق بها ، ولنثق بالحرية . . ولنمكن شعبنا من التعبير الحر عن نفسه ، ومن إنضاج وعيه وتكامل شخصيته . والنقابات والأحزاب من خير ما نهتدى به لهذا السبيل .

وبعد . .

فنستطيع الآن أن نختم الحديث ، ونحن مطمئنون إلى أننا ألممنا بكثير من حقائق الموضوع الذى كرسنا له هذا الكتاب .

وإذا كان هناك كلمة باقية ، فهى دعوة القراء أن يضيفوا للفكرة المبثوثة خلال هذه الصفحات ـ جديداً من خواطرهم ، وجديداً من أفكارهم ، وحتى لو كان هذا الجديد معارضة ونقضاً لما سقناه . فأنه سيكون عملا جليلا ، وامتداداً للجولة التى قطعناها معاً فى قارة المعرفة ، وملكوت الحقيقة . وكما يقول الفليسوف « باجى » :

« إن قيام فكرة عظمى ، فى وجه فكرة عظمى نظيرها ـ أمر ينشرح له قلب الله .

فلنتعاون ـ معاً ـ على هذا الأمر الذى ينشرح له قلب الله . ذاكرين جيداً ـ أنه إذا كانت غايتنا ، إسعاد بلادنا ، وتحرير أنفسنا ، فان التفكير

المضاء بنور الحرية والجرأة ، هو أكفا ماتهتدى به لتحقيق هذه الغاية .

وما دام هدفنا هو : الحق ، فسنلاقيه لا محالة :

أما إذا كان الهدف شيئاً آخر . فجدير بنا أن نلوى الزمام ونولى وجوهنا شطر الذى هو خير لبلادنا . وأجدى لمستقبلنا . لطالما حاولنا أن نطفىء شموع الحقيقة فى بلادنا ، ظانين ظن السوء أننا قادرون على حماية الظلمات . حتى كذبتنا الأيام تكذيباً تلو تكذيب . وصاحت بين خرائب المحاولة وأطلال الفشل :

إن ظلام العالم كله ، ليعجز عن إطفاء شمعة . !

أفلا نزال مصرين على إطفاء الشمعات . ؟

نرجو أن نكون من الرشاد بحيث لا تفعل .

ونرجو أيضاً ألا يكون مبلغنا من الوعى ، ومبلغنا من السعى . أن نلعن الظلام .. افعلى الذين اقتنعوا بتصوير نا للديموقراطية ، وحقنا فيها ، أن يبشروا بها ، ويظهروا نورها للجماهير ، ويجعل كل واحد من نفسه جيشاً يخوض معركتها فى ثبات وإصرار . ولا يضع سلاحه ـ الذى هو منطق وبلاغ ـ حتى نصير وبلادنا معنا ، جديرين بالحياة ، وبكل ما كتبه الله للإنسانية من كرامة وحق . وعلى الذين لم يقتنعوا ، أن يحاولوا .

وإذا هم نضوا عن أنفسهم وثنية الهوى ، ووطأة التهيب ، فسوف تأتيهم من الله بصيرة جديدة تخبرهم أن الديموقراطية ليست ضرورية لترقية الحياة والأحياء فحسب . بل هى ضرورية لإبقاء الحياة ، حياة . وإبقاء الأحياء ، أحياء ...

مطبعة الاعتماد بمصر